

جامعة سعد حلب بالبلية

كلية الآداب العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

مذكرة ماجستير

التخصص : علم الاجتماع الجريمة و الانحراف
التحليل السوسيولوجي لظاهرة التطرف الديني

من طرف

الماحي ليلى

أمام اللجنة المشكلة من

| | | |
|---------------|----------------------------|--------------|
| رئيسا | أستاذ محاضر، جامعة البليدة | رتيمي الفضيل |
| مشرفا و مقررا | أستاذ محاضر، جامعة البليدة | عيادي سعيد |
| عضوا مناقشا | أستاذ محاضر، جامعة البليدة | درواش رابح |
| عضوا مناقشا | أستاذ محاضر، جامعة البليدة | حنطابلي يوسف |

البليدة، جوان 2009

شكر

أقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل و اخص بالذكر الأستاذ
المشرف الدكتور سعيد عيادي الذي تكبد عناء الإشراف على هذه المذكرة.
كما اشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب و من بعيد خاصة أساتذتي الكرام الذين أفادوني
بنصائحهم الخالصة

ملخص

إن التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري أفرزت عدة تحولات مجتمعية مست المنظومة القيمية والمعايير التي تحكم سلوك الفرد وساهمت في ظهور عدة مظاهر مجتمعية واعتلال وظيفي وتغير في مؤسسات ونظم وتنظيمات المجتمع على العموم، كما أثرت على شرائح عديدة من المجتمع، سواء فئة الأطفال أو المسنين أو فئة الشباب و ربما هي التأثيرات الأكثر فاعلية خاصة لما تحمله هذه الفئة من خصائص سوسولوجية كونها أكثر مرونة واستجابة للتغير والثورة والعنف وأكثر رغبة في التمرد والحرية، كما ساهمت في ظهور وقائع اجتماعية جديدة وأخرى مستحدثة.

و يعرف المجتمع الجزائري ظاهرة التطرف الديني خاصة و ارتباطها ببعض الظواهر الإجرامية كالإرهاب و العنف التي أشاعت نوعا من الفوضى و الضياع على مستوى النسيج الاجتماعي العام من اجل ذلك كانت الدراسة تحت عنوان: التحليل السوسولوجي لظاهرة التطرف الديني في المجتمع الجزائري . حيث جاءت الدراسة للإجابة على الإشكالية ووضعت من اجل ذلك الفرضيات التالية:
-يعبر التطرف الديني عن حالة لا معيارية في سلوك الأفراد
-التطرف الديني ناتج عن لا وظيفية بعض مؤسسات المجتمع (الأسرة، المدرسة، المسجد، الإعلام، التشغيل... الخ)

-ظهور التطرف الديني في المجتمع الجزائري نتاج للتغيرات التي عرفها المجتمع ومن أجل الإحاطة بجوانب الدراسة نظريا و ميدانيا تمثلت فصول الدراسة كالتالي:
الفصل الأول وهو عبارة عن إطار منهجي عام للدراسة حاولنا فيه عرض إشكالية البحث والفرضيات وذكر أسباب وأهداف اختيار الموضوع للدراسة كما تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة لموضوع الدراسة.

الفصل الثاني الذي يضم تحديد عام وشامل لمفهوم التطرف الديني لغة وقانونا وفلسفة.. الخ، وكذا محاولة تحديد مفهومه من خلال ارتباطه وتداخله مع مفاهيم كالتيدين والعنف والإرهاب... الخ.
أما الفصل الثالث جاء تحت عنوان سوسولوجية الانحراف والتطرف، حيث تحاول التقرب من مختلف النظريات السوسولوجية المفردة للانحراف ثم محاولة تفسير التطرف الديني من خلال اعتباره خروج وانحراف عن قيم ومعايير الجماعة.

أما الفصل الرابع سوسيولوجية التطرف والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري حيث نحاول من خلاله عرض بعض الخصائص السوسيولوجية للحركات الدينية ومدى ارتباط مناهجها وأفكارها بالتطرف مركزين على عمال التغير الاجتماعي وأثره في تغير أنماط وأنساق التفاعل الاجتماعي في المجتمع.

ثم الجانب الميداني: الذي جاء يحمل فصلين

الفصل الخامس الأسس المنهجية للدراسة الميدانية، حيث حاولنا تقديم للمناهج المتبعة وطرق جمع البيانات وعرضها وتحليلها كما نقوم بوصف لعينة البحث وطريقة اختيارها. أما الفصل السادس نحاول فيه التحليل والتعليق على البيانات الأولية والفرضيات واستخلاص أهم النتائج التي خلصنا إلى جمعها من خلال العمل الميداني و النظري على حد سواء.

قائمة الجداول

| الصفحة | الرقم |
|--------|--|
| | 01 يوضح أنماط الاستجابات الخمسة |
| | 42 |
| 62 | 02 يبين الناتج الإجمالي العام |
| 63 | 03 توزيع ظاهرة البطالة عبر فئات السن المختلفة من 1983 إلى 1997 |
| 64 | 04 خطوط الفقر |
| 65 | 05 الديون الخارجية للجزائر |
| 85 | 06 توزيع أفراد العينة حسب الجنس |
| 85 | 07 توزيع أفراد العينة حسب السن |
| 86 | 08 توزيع أفراد العينة حسب الرتبة العلمية |
| 86 | 09 توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية |
| 87 | 10 توزيع أفراد العينة حسب التخصص |
| 89 | 11 يوضح توزيع إجابات المبحوثين حول ضروب السلوك الاجتماعي التي قد تنتج تطرف |
| 91 | 12 يوضح توزيع إجابات المبحوثين حول ضروب السلوك التي قد تنتج تطرفا دينيا مركب مع التخصص |
| 93 | 13 يوضح تحديد المبحوثين لأسباب انخراط الشباب في صفوف الجماعات المتطرفة |
| 94 | 14: يوضح تفسير المبحوثين لانخراط الشباب في الجماعات المتطرفة و فئات السن |
| 95 | 15 يوضح ترتيب المبحوثين لأسباب انتشار الظاهرة حسب المبحوثين . |
| 97 | 16 يوضح تحديد المبحوثين ماهية سلوك التطرف الديني |
| 98 | 17 يوضح تفسير علماء الاجتماع لمحتوى سلوك التطرف |
| 99 | 18 يوضح رؤية المبحوثين لتوزيع الظروف المجتمعية |

- و علاقتها بالفكر المتطرف
- 100 19 يوضح تحديد المبحوثين لخاصية الظواهر الاجتماعية
- و علاقتها بظهور التطرف
- 102 20 يوضح تحديد المبحوثين لعلاقة الوعي بالمضمون الاجتماعي للدين
- 103 21 يوضح موقف المبحوثين من دور مؤسسة المسجد الإرشادي
- 104 22 يوضح آراء المبحوثين حول تراجع دور المرجعية الثقافية التقليدية
- 105 23 يوضح أسباب تعثر النظام السياسي و ظهور التطرف
- 106 24 يوضح ترتيب المبحوثين للمؤسسات الاجتماعية المساعدة
في انتشار الظاهرة
- 107 25 يوضح تحديد المبحوثين لمحتوى السلوك المتطرف دينيا
- 108 26 يوضح ضبط المبحوثين للعلاقة بين التطرف و خصوصيات
المجتمع الجزائري
- 109 27 يوضح رؤية المبحوثين للعلاقة بين الأقدمية في العمل و علاقة
التطرف بخصوصيات المجتمع الجزائري.
- 110 28 يوضح تحديد المبحوثين للتغير الذي عرفته الجزائر بعد اكتوبر 1988
- 111 29 يوضح توزيع المبحوثين حول أسباب تفجير الوضع الاجتماعي
- 112 30 يوضح أسباب تفجير الوضع الاجتماعي و الأقدمية في العمل
- 114 31 يوضح تحديد المبحوثين لدور التغيرات التي عرفها المجتمع
و ظهور التطرف
- 115 32 يوضح رؤية المبحوثين لحقيقة الجماعات المتطرفة
- 116 33 يوضح تحديد المبحوثين للعلاقة علاقة التطرف الديني بالإرهاب
- 117 34 يوضح توزيع المبحوثين إجابات المبحوثين حول العلاقة
بين نمط العنف و التطرف.
- 118 35 يوضح تحليل المبحوثين لظاهرة التطرف الديني
- 119 36 يوضح الحلول التي اقترحها علماء الاجتماع لعلاج الظاهرة
- 120 37 يوضح دور خبرة عالم الاجتماع في معالجة الظاهرة
- 121 38 يوضح أدمية علماء الاجتماع في العمل و دورها في علاج الظاهرة.

الفهرس

ملخص

الشكر

قائمة الجداول

| | |
|----------|---|
| 10..... | مقدمة |
| 12 | 1. البناء النظري للدراسة |
| 12..... | 1.1. الإشكالية |
| 15..... | 2.1. فرضيات الدراسة |
| 15 | 3.1. تحديد المفاهيم |
| 17 | 1. 4. أسباب اختيار الموضوع |
| 17 | 1. 5. الهدف من اختيار الموضوع |
| 18 | 1. 6. المقاربة السوسولوجية |
| 20 | 1. 7. الدراسات السابقة |
| 25 | 1. 8. صعوبات الدراسة |
| 26 | 2. مفهوم التطرف الديني |
| 26 | 1.2 مفهوم التطرف الديني |
| 26 | 1.1.2 مفهوم التطرف اللغوي |
| 26 | 2.1.2 مفهوم التطرف من المنظور الفلسفي |
| 27 | 3.1.2 التطرف الديني من المنظور القانوني |
| 27 | 4.1.2 المفهوم السياسي للتطرف الديني |
| 27 | 5.1.2 التطرف الديني من المنظور السيكولوجي |
| 28 | 6.1.2 المفهوم الديني للتطرف الديني |
| 29 | 7.1.2 المفهوم السوسولوجي للتطرف الديني |
| 30 | 2.2 دوافع التطرف الديني |

| | |
|----|--|
| 30 | 2.2.1. العوامل الشخصية المرتبطة بالسلوك الفردي |
| 30 | 2.2.2. المعتقدات و النسق القيمي |
| 32 | 2.2.3. العلاقات الاجتماعية المتبادلة |
| 34 | 3.2 مظاهر التطرف الديني |
| 35 | 4.2 التطرف الديني و بعض المفاهيم المرتبطة به |
| 35 | 1.4.2 التدين |
| 37 | 2.4.2 التطرف و العنف |
| 38 | 3.4.2 مفهوم التعصب |
| 39 | 4.4.2 التطرف الديني و الإرهاب |
| 39 | 5.4.2 التطرف الديني و الأصولية و الإسلام |
| 41 | 3. سوسيولوجيا السلوك الانحرافي |
| 41 | 1.3 مفهوم الانحراف |
| 42 | 3.2 مفهوم السلوك الانحرافي |
| 42 | 3.3 الفرق بين السلوك الانحرافي والسلوك الإجرامي |
| 43 | 3.4 أنواع الانحراف الاجتماعي وأشكاله |
| 43 | 3.4.1 انحراف الظروف أو الموقف |
| 43 | 3.4.2 الانحرافات العرضية |
| 44 | 3.5 النظريات السيولوجية المفسرة للانحراف الاجتماعي |
| 45 | 3.5.1 نظرية دوركايم (1858-1917) E. derkheim |
| 46 | 3.5.2 نظرية روبرت ميرتون 1910-2003 R.Merton |
| 48 | 3.5.3 نظرية الوصم الاجتماعي |
| | لهورد بيكر Howard bekar و إدوين ليميرت Edwin lamert |
| 50 | 3.5.4 نظرية الاختلاط التفاضلي |
| | المخالطة الفارقة لإيدوين سوذرلاند Sutherland (1833-1850) |
| 50 | 3.5.5 نظرية ألبرت كوهن Albert Cohen |
| 51 | 3.5.6 نظرية الصراع الثقافي ثورتن سيلين : thorten cellin |
| 52 | 3.5.7 نظرية ريتشارد كلا و راد و ليود أوهلين Klawerd & Lioud Ohline |
| 52 | 3.6 التطرف الديني كسلوك انحرافي و إجرامي |
| 56 | 4. سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية والتغير الاجتماعي |

| | | |
|----|---------|--|
| 56 | 1.4 | التغير الإجتماعي |
| 56 | 1.1.4 | مفهوم التغير الإجتماعي |
| 57 | 2.1.4 | التغير الاجتماعي في نظر تالكوت بارسونز Talcott Parsons |
| 59 | 3.1.4 | الدين والتغير الاجتماعي |
| 61 | 2.4 | الدين والحركات الدينية و التغيرات الاجتماعية |
| 61 | 3.4 | الانحراف والتغير الاجتماعي |
| 65 | 4.4 | أهم التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر |
| 65 | 1.4.4 | الجانب الديمغرافي |
| 65 | 2.4.4 | الجانب الاقتصادي |
| 66 | 4.4 | 1.2.4 الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-1989) |
| 69 | 3.4.4 | المجال الثقافي |
| 70 | 5.4 | جدلية العنف السياسي والتطرف الديني في الحركة الإسلامية |
| 70 | 1.5.4 | الحركة الإسلامية و تبني منهج القوة في التغير |
| 70 | 2.5.4 | الحركة الإسلامية والتطرف الديني |
| 70 | 1.2.5.4 | مفهوم الحركات الدينية الإسلامية |
| 71 | 2.2.5.4 | الحركات الإسلامية وواقع المجتمعات الإسلامية |
| 72 | 3.2.5.4 | الحركة الإسلامية المعتدلة |
| 73 | 4.2.5.4 | الحركة الإسلامية الجهادية |
| 74 | 5.2.5.4 | الحركة الإسلامية التكفيرية |
| 75 | 4.6 | الحركة الإسلامية والتطرف الديني |
| 77 | 4.7 | الشباب والجماعات المتطرفة |
| 78 | 4.8 | التطرف الديني في المجتمع الجزائري |
| 82 | 5.5 | الأسس المنهجية للدراسة الميدانية |
| 82 | 1.5 | المناهج المتبعة |
| 83 | 1.1.5 | 1. المنهج الوصفي التحليلي |
| 83 | 1.2.5 | 2. المنهج التاريخي |
| 84 | 1.3.5 | 3. المنهج الإحصائي |
| 84 | 2.5 | تقنيات جمع المعطيات |
| 84 | 1.2.5 | 1. الملاحظة |

| | |
|----------|--|
| 85..... | 2. 2. 5 . الاستمارة |
| 85..... | 3. 5 . تحليل المعطيات |
| 86..... | 4. 5 . القرب الميداني والبشري لموضوع الدراسة |
| 86..... | 1. 4 . 5 . المجال المكاني |
| 68 | 2. 4 . 5 . المجال الزمني |
| 86..... | 3. 4 . 5 . المجال البشري |
| 86..... | 5. 5 . تحديد عينة البحث |
| 87..... | 6. التحليل و التعليق على بيانات الفرضيات |
| 87..... | 1. 6 . القراءة و التعليق على البيانات العامة |
| 90..... | 2. 6 . القراءة و التعليق على بيانات الفرضيات |
| 90..... | 1. 2. 6 . القراءة و التعليق على بيانات الفرضية الأولى |
| 100..... | 2. 2. 6 . القراءة و التعليق على بيانات الفرضية الثانية |
| 105..... | 3. 2. 6 . القراءة و التعليق على بنيات الفرضية الثالثة |
| 115..... | 3. 6 . تحليل بيانات الفرضيات |
| 115..... | 1. 3. 6 . تحليل بيانات الفرضية الأولى |
| 119..... | 2. 3. 6 . تحليل بيانات الفرضية الثانية |
| 123..... | 3. 3. 6 . تحليل بنيات الفرضية الثالثة |
| 127..... | الاستنتاج العام |
| 130..... | الخاتمة |
| 132..... | قائمة المراجع |
| | الملاحق |

مقدمة

لا يزال موضوع التطرف الديني يجذب اهتمام الباحثين في مختلف الميادين وبالأخص العلوم الاجتماعية، فهو يخترق مجالات علم الاجتماع الديني والثقافي و الجريمة والانحراف، وعلم النفس الاجتماعي، لما له من أهمية بالغة سواء على مستوى العلاقات الاجتماعية أو النظم أو سلوك وشخصية الفرد.

وباعتبار هذه الظاهرة تخترق مجالات السياسة والاقتصاد والدين والثقافة وآليات الاندماج والمسيرة الاجتماعية ، ولم تشغله في فضاء الجريمة والانحراف وذلك بارتباطه بالعنف والقوة، وتداخلها في سياق اجتماعي وإعلامي معين، بالإرهاب والأصولية من جهة والحركات الإسلامية من جهة أخرى.

ولقد شهد المجتمع الجزائري ظهور وانتشار هذه الظاهرة وارتبط ظهورها بالتحويلات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وما انجر عنها من مظاهر التدهور الاقتصادي والاجتماعي، وبما أن هذا التغيير جاء مفاجئا سريعا وعنيفا أحدث خلل وفوضى مست جل المجالات الاجتماعية وهذا ما أفرز عدة ظواهر اجتماعية داخل النسيج الاجتماعي إضافة الى انتشار ظواهر انحرافية وإجرامية، وكانت النتيجة دخول الجزائر دوامة عشرية سوداء ميزتها انتشار لظواهر التطرف الديني والعنف والإجرام والسخط الاجتماعي ولازالت آثارها ممتدة الى يومنا هذا.

ونحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى ظاهرة التطرف الديني في سياق المجتمع الجزائري محاولين التحليل السوسيولوجي لهذه الظاهرة، وإنما نحاول ربطه بالظروف الاقتصادية والسياسية والديموغرافية السائدة في المجتمع، وذلك سواء في الجانب النظري أو الميداني للدراسة هذا الأخير الذي يكون محاولة رصد تحليل أستاذ علم الاجتماع للظاهرة.

وانطلاقا من كل هذا جاءت دراستنا مقسمة على الشكل التالي:

الجانب المنهجي: وهو عبارة عن إطار منهجي عام للدراسة حاولنا فيه عرض إشكالية البحث والفرضيات وذكر أسباب وأهداف اختيار الموضوع للدراسة كما تطرقنا الى بعض الدراسات السابقة لموضوع الدراسة.

أما الجانب النظري: فجاء مقسما إلى ثلاث فصول

الفصل الأول الذي يضم تحديد عام وشامل لمفهوم التطرف الديني لغة وقانونا وفلسفة.. إلخ، وكذا محاولة تحديد مفهومه من خلال ارتباطه وتداخله مع مفاهيم كالتدين والعنف والإرهاب... إلخ. أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان سوسيولوجية الانحراف والتطرف، حيث تحاول التقرب من مختلف النظريات السوسيولوجية المفردة للانحراف ثم محاولة تفسير التطرف الديني من خلال اعتباره خروج وانحراف عن قيم ومعايير الجماعة.

أما الفصل الثالث سوسيولوجية التطرف والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري حيث نحاول من خلاله عرض بعض الخصائص السوسيولوجية للحركات الدينية ومدى ارتباط مناهجها وأفكارها بالتطرف مركزين على عمال التغير الاجتماعي وأثره في تغير أنماط وأنساق التفاعل الاجتماعي في المجتمع.

ثم الجانب الميداني: الذي جاء يحمل فصلين

الفصل الرابع الأسس المنهجية للدراسة الميدانية، حيث حاولنا تقديم للمناهج المتبعة وطرق جمع البيانات وعرضها وتحليلها كما نقوم بوصف لعينة البحث وطريقة اختيارها.

أما الفصل الخامس نحاول فيه التحليل والتعليق على البيانات الأولية والفرضيات واستخلاص أهم النتائج وتقديم بعض التوصيات التي خلصنا الي جمعها من خلال العمل على هذا الموضوع.

الفصل 1

البناء النظري للدراسة

1.1. الإشكالية

إن الظاهرة الاجتماعية أكثر تعقيدا مما تبدو عليه في كثير من الأحيان، لأنها تشغل فضاءات متداخلة وتنتج رموزا ومعاني للفعل والسلوك مستمدة من ثقافة المجتمع وتاريخه وتراكمات مسيرته وهي في حقيقتها ظاهرة إنسانية متغيرة وموضوعية، وعند دراستها فإن التميز بينها وبين الحالات الفردية بمفهومها السيكولوجي نقطة ذات أهمية كبيرة لأن هذا التميز يساعد في فهم ما هو اجتماعي ثقافي وما هو نفسي فردي في جوهر تلك الظاهرة.

إن علم الاجتماع عموما عند دراسته للظواهر الاجتماعية يحاول أن ينبه الى الظروف الموضوعية التي تسبب في حدوثها كما أنه على حسب تعبير دوركايم يأخذ على عاتقه تفسير الظاهرة بالبحث الدقيق عن السبب الواضح الذي ينتجها ويفصله عن الوظيفة التي تؤديها هذه الظاهرة أخذا بعين الاعتبار أنها ظواهر اجتماعية تاريخية تراكمية، وهي المحصلة النهائية لظروف اجتماعية وثقافية وموجهات ومعايير قيمية ذات طابع ديني سياسي، ثقافي، يحمل خصوصيات المجتمع عموما، ومن ذلك فلا يمكن إخضاع الظواهر نفسها في المناطق المختلفة لمقياس واحد، وأي مقياس لا بد أن يتضمن ما يبرز خصوصيات ورموز كل منطقة وكل فترة من الفترات الزمنية، فهو يتبدل بتبدل المكان والزمان.

و لعل المجتمع الجزائري عرف عدة تغيرات وتحولات منذ أحداث أكتوبر 1988 التي مست معظم النظم والتنظيمات الاجتماعية، حيث عرف عدة تحولات مست أنساق المجتمع الاجتماعية السلوكية والثقافية على حد سواء، وساهمت في ظهور أنماط من الشخصية ومواقف وأدوار اجتماعية جديدة على مستوى النسيج الاجتماعي العام.

جملة التغيرات التي مست مستوى البناء والوظيفة لأنساق المجتمع تم بصورة سريعة وقوية وغير منتظمة في نفس الوقت الأمر الذي قد ساهم في شيوع اضطراب مجتمعي مس المؤسسات الاجتماعية.

فالتابع غير المنتظم سواء على مستوى المنهج أو الأسلوب أو الأهداف والمتميز بالتسارع والشمولية يساهم في انتشار حالة الاستقرار والفوضى الاجتماعية التي مست مؤسسات المجتمع، الأسرة ، المدرسة، مؤسسات الضبط الاجتماعي.

والبناءات الاجتماعية عموما تقوم على جملة من الأعراف والقيم والمعايير التي اتفق عليها المجتمع وهذه الأعراف تتحدد بموجبها هوية الأفراد الذين يتفاعلون معها في شكل وظائف وأدوار ومراكز معينة، وهذا يأتي من خلال ارتباط الفرد ببيئته الاجتماعية والتأثر بها، فتنتج هذه البيئة النماذج السلوكية التي يتبعها في حياته، وحين يتفكك البناء المعياري وتضعف قوة الضبط التي يتمتع بها سلوك الأفراد يتعرض بدوره بنفس الدرجة للفوضى ويجد الفرد نفسه أمام اختيارات عديدة المعنى وغياب تحديد واضح للأهداف ذاتها، والخلل الذي مس مؤسسات المجتمع نتيجة التغيير الاجتماعي القوي والعنيف، أفرز قيما ومعايير جديدة ، تجذب الأفراد نحوها وهي معايير خرجت من رحم الأوضاع المتراكمة وهذا ما يعطيها ميزة السلاسة وسهولة التكيف، إضافة الى الجاذبية مع الوضعية الجديدة التي غالبا ما تتميز بالاستقرار واللاثبات الاجتماعي.

إن المعايير الجديدة أكثر دينامية وشاملة لمختلف مستويات المواقف عديدة المعنى والهدف وهي نتاج للامعيارية المعايير القديمة والفوضى التي مست الأنساق التربوية والتوجيهية والردعية، وانعكست بصورة مباشرة وواضحة أكثر على صعيد مواقف وتصرفات وتعاملات الأفراد والجماعات من جهة و سيرورة عمل المؤسسات الاجتماعية ولعب دورها المنوط بها في التربية والتوجيه والضبط من جهة أخرى في صورة معقدة وسلبية مست جميع القطاعات القيمة والاجتماعية والسلوكية والأخلاقية الموجهة والمدعمة لسلوك الفرد.

فنتيجة التغييرات التي عرفها المجتمع التي أفرزت عدة تحولات مجتمعية مست المنظومة القيمية والمعايير التي تحكم سلوك الفرد وساهمت في اعتلال وظيفي وتغير في مؤسسات ونظم وتنظيمات المجتمع على العموم، كما أثرت على شرائح عديدة من المجتمع، سواء فئة الأطفال أو المسنين أو فئة الشباب وربما هي التأثيرات الأكثر فاعلية خاصة لما تحمله هذه الفئة من خصائص سوسيولوجية كونها أكثر مرونة واستجابة للتغير والثورة والعنف وأكثر رغبة في التمرد والحرية، كما ساهمت في ظهور وقائع اجتماعية جديدة وأخرى مستحدثة.

ويعرف المجتمع الجزائري كغيره من مجتمعات العالم نموا متزايدا في الجرائم بأنواعها المختلفة وهذا كما أسلفنا الذكر نتيجة للتغير الهائل الذي عرفه ولا يزال على جميع الأصعدة والذي نجمت عنه العديد من المشكلات، كما نتج عنه العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر والتي عرفت العديد من الجرائم وخاصة منها المستحدثة حيث بلغ حجم الخسائر البشرية نتيجة للعمليات الإرهابية ما يقارب

120000 ضحية[1](222)، هذه العمليات التي عرفت بعدة مصطلحات العنف المسلح، الإرهاب الإيديولوجي، التطرف الديني، العنف السياسي...الخ.

ولعل مفهوم التطرف الديني أكثر ارتباطا من الناحية المنهجية بهذه الأحداث وخاصة برفع شعارات دينية ترتكب باسمها تلك الأعمال من جهة وشمولية الظاهرة في أقطار عربية ودولية بصيغة وأطروحات تكاد تكون واحدة.

ونظرا لأن ظاهرة التطرف الديني ظاهرة مركبة متعددة المتغيرات، وبقدر ما أثارت الظاهرة بالاهتمام الدولي والمحلي، بقدر ما أنتجت طلب اجتماعيا لفهم هذه الظاهرة ومسبباتها بغية فهم واقعي للظاهرة خصوصا بمساهمة الدور الإعلامي وتعدد الفضاءات الاتصالية الرسمية وغير الرسمية.

ولقد تنوعت البحوث والدراسات التي تناولت الظاهرة، فمن حقل علم النفس الى السياسة، الدين والقانون، والمعرفة الى حقل علم الاجتماع، وأصبحت الظاهرة توضح في سياقات متعددة وتحلل في ضوء مقاربات وأطر معرفية متعددة، ولقد اهتمت الدراسات السوسولوجية على الخصوص بالظاهرة في حقول معرفية متعددة، ففئة من البحوث اهتمت بالجذور التاريخية والاجتماعية والتفاعلية، من جهة التعلم الاجتماعي أو المنظور الإيكولوجي، كما اهتمت بعض الدراسات بالأصول الفكرية للظاهرة، وتناولت أخرى ظاهرة التطرف الديني وارتباطها بظواهر أخرى مثل العنف السياسي، الإرهاب، العنف، كما ارتأت أخرى البحث في الاتجاهات الاجتماعية سواء فئة الشباب "الطلبة الجامعيين خاصة" أو شرائح مختلفة من المجتمع نحو الظاهرة ولقد ساهمت هذه الدراسات في بناء رصيد معرفي ثري لتفسير الظاهرة وفهمها سوسولوجيا سواء بصورة شاملة أو إقليميا أو حتى محليا.

وانطلاقا من تعدد هذه المداخل ومما توصلت إليه بعض الدراسات التي تمكننا من جمعها حول الظاهرة، تتحدد لنا أهمية التحليل السوسولوجي خاصة في حقل علم اجتماع الجريمة والانحراف، وفي ضوء المقاربات السوسولوجية العديدة والمتعددة في هذا المجال، معتمدين على التحليل البنائي الوظيفي لظواهر الجريمة والانحراف والتغيير الاجتماعي.

وسواء من الإطار النظري الذي يعتمد على الرصيد المعرفي والتراث النظري حول موضوع الدراسة أو من خلال الجانب الميداني المتمثل في تحليل أستاذ علم الاجتماع للظاهرة نحاول الإجابة على السؤال المحوري الذي انطلقنا منه لبناء دراستنا وهو:

ما هو التحليل السوسولوجي لظاهرة التطرف الديني في المجتمع الجزائري؟

كما طرحنا تساؤلات فرعية تساعدنا في التوصل أكثر الى مبتغانا وهي:

- هل هناك علاقة بين حالة الأنوميا الاجتماعية وظاهرة التطرف الديني في المجتمع

الجزائري؟

- هل يرجع ظهور التطرف الديني إلى لوظيفية مؤسسات المجتمع (الأسرة، المدرسة، المسجد، الإعلام، التشغيل..الخ)؟
 - هل ظهور التطرف الديني ناتج عن التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري؟
- ولإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة ثلاث فرضيات هي إجابات مؤقتة على هذه الأسئلة وسنحاول إثباتها أو نفيها من خلال الجانب الميداني للدراسة.

2.1. فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:

يعبر التطرف الديني عن حالة لا معيارية في سلوك الأفراد

الفرضية الثانية:

التطرف الديني ناتج عن لا وظيفية بعض مؤسسات المجتمع (الأسرة، المدرسة، المسجد، الإعلام، التشغيل...الخ)

الفرضية الثالثة:

ظهور التطرف الديني في المجتمع الجزائري نتاج للتغيرات التي عرفها المجتمع

3.1. تحديد المفاهيم

إن تحديد المفاهيم وتحليل أبعادها أمر ضروري بالإضافة إلى إظهار جوانب الربط بينها وأبعاد تفاعلاتها في مجمل المجالات (اجتماعية، اقتصادية، سياسية)، إذ تثري الدراسة بإمكانيات موضوعية وفكرية وتقنية يصعب على الباحث إهمالها أو التغافل عنها، أما المفاهيم التي أردنا تحديدها في دراستنا هي

مفهوم التطرف الديني

أ/ التطرف: لغة معناه الوقوف في الطرف بعيدا عن الوسط، والتطرف في اللسان العربي مشتق من "الطرف" أي "الناحية" أو "منتهى كل شيء"، وتطرف أي "أتى الطرف"، وجاوز حد الاعتدال ولم يتوسط. ومصطلح "التطرف" يعني "التشدد وتجاوز الحد" [2]

ب/ الدين: هو تواصل رمزي منتظم عبر طقوس ومعتقدات بجاذبية شعبية تولد تفرعا معينا، وهو في جوهره نشاط اجتماعي منتظم ينظم العلاقة بسلطة جاذبة شعبيا، إذ ينتشر في المجتمع وينظمه فاعلون

يعدون من جهتهم علاقات متعددة الأشكال، وهو يتعلق بالحياة الروحية للمجتمع، ويشتمل على معتقدات داخلية في قوى طبيعية أو فوق طبيعية يؤمن بها الفرد [3](187).

التعريف الإجرائي: نقصد به ذلك السلوك المتشدد والذي يقود الى العنف وارتكاب الجرائم تحت غطاء ديني، وهو سلوك يؤديه الفرد أو جماعات معينة في المجتمع، ومن مظاهره العنف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تكفير الأفراد والمجتمعات عند مخالفة ما يراه واجبا، المساواة بين السنن والفرائض والتعصب في الرأي.

اللامعيارية (الأنوميا Anomi)

مفهوم استحدثه دوركايم ليصف الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يولد لدى المرء بفعل عمليات التغيير في العالم الحديث مما يؤدي الى فقدان المعايير الاجتماعية لقدرتها على ضبط السلوك الفردي [4](413).

ولقد عدله ميتون ليصبح يعني تهشيم المعايير التي تتحكم بالتفاعل الاجتماعي وهي عنده تعبير عن حالة من التخبط وانعدام الأمن، الأمر الذي تصبح معه التمثلات الجمعية منهارة تماما.. ويرتبط معها ظهور الفلق عند عدد كبير من الناس، مما يؤدي الى زلزلة القوة القاهرة للتقاليد [5](539).

المفهوم الإجرائي: نقصد بحالة اللامعيارية الحالة المجتمعية التي تعكس حالة من الفوضى والتخلخل القيمي واضطراب في الامتثال لمجموعة من المعايير والتناقض بين محتوى السلوك كما هو متبنى من طرف المجتمع وممارسة السلوك في أرض الواقع.

مفهوم اللاوظيفية: اللاوظيفية أو الاعتلال الوظيفي، يعني نشاط اجتماعي أو مؤسسة قد اعتل عملها المهني، عندما أعاق أو عطل أحد آثارها تبعاتها أعمال ونشاطات اجتماعية أخرى أو مؤسسات أخرى أو يؤدي الى ظهور أنماط سلوكية جديدة وتراجع أنماط كانت سائدة [6](206).

التعريف الإجرائي

نقصد باللاوظيفية أي قصور نظام معين أو مؤسسة من مؤسسات المجتمع عن أداء وظائفها أو إعطاء الصفات السلبية التي لا يتفق عليها معايير الجماعة للسلوك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتعلم، سواء مؤسسة الأسرة، المدرسة، الجامعة، مؤسسة الدين، مؤسسة التشغيل، الترفيه... إلخ.
مفهوم التغيير الاجتماعي:

التغيير الاجتماعي هو عملية حركية مستمرة متتابعة، إنه الاختلافات والتعديلات التي تطرأ على أنماط العلاقات الاجتماعية كالسلوك الاجتماعي وطبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم خلال فترة

معينة من الزمن، بحيث يمكن ملاحظتها وتقديرها ويحدث نتيجة عدة عوامل متداخلة ومتشابكة يتداخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها في بعض [7](47)

المفهوم الإجرائي: التغيير الاجتماعي هو التغيرات والتبدلات الهامة في عدد من جوانب بنية المجتمع الجزائري الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية وخاصة بعد أحداث أكتوبر 1988.

1.4. أسباب اختيار الموضوع

إن إقبال الباحث على دراسة موضوع معين يكون نتاجها لأسباب موضوعية وذاتية، وعموما فهي أسباب تعبر عن رغبته في الوصول الى نتائج وأهداف معينة تكون البداية محدودة وغير واضحة بالنسبة له، وعموما فاختيارنا الموضوع الدراسة كانت نتاج لأسباب عدة منها:

الأسباب الموضوعية

- عدم تطرق الدراسات السابقة في علم الاجتماع عموما وعلم الاجتماع الجنائي خاصة لموضوع "التحليل السوسولوجي لظاهرة التطرف الديني في المجتمع الجزائري"، سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه في الجزائر.
- محاولة تشخيص واقعي ودقيق للموضوع وذلك بالاعتماد على الرصيد المعرفي حول الظاهرة في الإطار النظري للدراسة، أو من خلال تشخيص أساتذة علم الاجتماع للظاهرة في إطار الدراسة الميداني.

الأسباب الذاتية

تم اختيار هذا الموضوع لرغبتنا في القيام بعمل سوسولوجي جديد نوعا ما ويبعد عن المواضيع الكلاسيكية التي تناولت بإسهاب في ميدان علم الاجتماع الجنائي في الجزائر. إضافة الى محاولة بناء موضوع سوسولوجي يكون مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الجنائي.

1.5. الهدف من اختيار الموضوع

لأي دراسة علمية هدفان رئيسيان: هدف علمي وآخر عملي.

الأهداف العلمية

إننا نرى أن الموضوع لم ينل لحد الآن القيمة العلمية اللازمة له من طرف علماء الاجتماع في الجزائر وهذا في الدراسات العلمية والأكاديمية، مما فتح المجال أكثر لتعدد التشخيصات وتباينها من

قانونية الى دينية الى سياسية أو السرد التاريخي للوقائع بدون التركيز على العوامل الاجتماعية والنفسية المتحركة في هذه الظواهر أو المشكلات الاجتماعية عموماً.

الأهداف العملية

- تعتبر دراستنا دراسة وصفية تحليلية نقوم من خلالها بمحاولة التعرف على جميع جوانب الظاهرة وجمع الملاحظات الممكنة عن واقع الظاهرة في نظر علماء الاجتماع.
- تفسير ظاهرة التطرف الديني في إطار علم الاجتماع الجنائي ومحاولة إبراز الأبعاد السوسولوجية للظاهرة انطلاقاً من خصوصية المجتمع الثقافية والتاريخية وكذا ارتباطها بظواهر أخرى مثل العنف والإرهاب...إلخ.
- إقامة الدليل العلمي من خلال تحليل سوسولوجي للمعطيات الفكرية والمعرفية في ضوء الواقع الاجتماعي والحقائق التاريخية حول الظاهرة.

1. 6. المقاربة السوسولوجية

إن الحاجة الى توظيف أو الانطلاق من نظرية اجتماعية هو الركيزة الأساسية التي بفضلها يكتسب البحث الطابع العلمي وتزيد من قيمته.

والنظرية باعتبارها إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويضعها في نسق علمي مترابط. ولقد حاولنا الاعتماد على النظرية اللامعيارية في التفسير، حيث من خلال التحليل السوسولوجي لظاهرة التطرف الديني وباعتبار الظاهرة انحراف عن مجموعة القيم والمعايير، ويتضمن في داخله سلوكاً رافضاً لنظام المجتمع القائم، كما نحاول التحليل دون إهمال لعامل التغيير الاجتماعي ومدى مساهمته في تغيير أنماط السلوك الاجتماعي وظهور أنماط من الانحرافات والجرائم كنتاجل له. ولقد أثبتت الدراسات أن مصطلح اللامعيارية شاع استخدامه في لاهوت القرن السابع عشر والذي يعني تجاهل القانون وعدم الاكتراث به وبخاصة القانون الإلهي.

ولقد ارتبط المصطلح باسم دوركايم Durkheim الذي أدخله ضمن مصطلحات علم الاجتماع في دراسة "الانتحار" وهو يشير إلى وضعية خاصة التي تنعدم فيها المعايير حيث أن المجتمع الذي يصل إلى مرحلة الأنوميا يصبح مفتقراً إلى المعايير الاجتماعية الضرورية لضبط السلوك، ففقدان المعايير عنصر الضبط أو السيطرة على سلوك الأفراد، ويكون الفرد الذي يعاني من الأنوميا هو الفرد الذي لا يخضع لمعايير من أي نوع والذي تعوزه القواعد التي تنظم رغباته وتوجه أعماله أو الأنماط التي يهتدي بها فكره وسلوكه.

ويرى دوركايم أن فقدان المعايير في المجتمع يحصل نتيجة لعدم اكتمال التحول من التضامن الآلي الى العضوي وحينئذ يكون التقدم في تقسيم العمل في المجتمع قد تحقق بأسرع من تحقق التقدم في الأساس

الأخلاقي لهذا التقسيم ومن ثم تكون بعض جوانب هذا المجتمع منظمة بطريقة كافية وهنا يكون فقدان المعايير التي تتسبب في الأمراض والأعراض المرضية التي تصيب المجتمع الحديث [5](540). ولقد قام ميرتون Merton بتعديل الفروض التي طرحها دوركايم Durkheim، فغير المصطلح "Anomie" من فقدان المعايير الى صراع المعايير، وفي تحليله للولايات المتحدة في العصر الحاضر يرى أن انعدام السعادة إنما يحدث بسبب عدم التماسك بين مختلف أجزاء البناء القيمي للمجتمع، وبين الأهداف المحددة سلفاً من الزاوية الثقافية، وبين الوسائل الشرعية والمؤسسية لتحقيقها، ولكن الأفراد في إمكانهم أن يكتفوا أنفسهم لهذا الوضع بأربع طرق مختلفة من الانحراف *Déviance* هي (الابتكارية، الشعائرية، الانهزامية والعصيان)، بالتوحد أو الانحراف أو كليهما، يتم التخلي عن الأهداف والوسائل جميعاً ومنه نفهم أن كل من الأزمات الاقتصادية الحادة وحالات الرفاهية تعد من الأسباب المباشرة في حدوث اللامعيارية وضعف نظام القيم والمعايير وتراجعها، بالإضافة إلى هشاشة الضبط الاجتماعي وهذا ما يحرك عند الأفراد السلوكيات الإجرامية والعوانية.

وذلك ما عرفته الجزائر خلال مرحلة التحول الاقتصادي والسياسي، وهذا بالانتقال من الاشتراكية الى النظام الليبرالي، وفتحت الأبواب والأسواق وزالت القيود أمام مجمل أشكال الكسب، فحلت الفوضى وتراجعت القيم التقليدية وانقلب سلم القيم، فكانت النتائج انتشار الفساد الأخلاقي، السياسي والاقتصادي ونمو الجرائم بمختلف أشكالها وأنواعها [1](232).

ونفس الشيء بفتح المجال للتعددية الحزبية إلا أن هذه العملية تطلبت تفتيت البنى الاجتماعية التقليدية للمجتمع وهذا باسم التغيير وكانت النتيجة العشرية السوداء ونمو الإرهاب وجرائم القتل. ونحاول في إطار دراستنا هذه المنطوية في إطار علم الاجتماع الجنائي تبني البعد الاجتماعي بأقطابه المختلفة مركزين على اللامعيارية عند دوركايم Durkheim وميرتون Merton في تفسير السلوك الانحرافي والتطرف الديني خاصة حيث أنها تتيح فهم أعمق لبعض مظاهر الرفض والتمرد، كما تمكنا من فهم ظاهرة التطرف في إطار ظاهرة عامة وهي حالة الفوضى اللامعيارية والصراع القيمي الذي يتخذ عدة صور منها صراع فكري أو صراع مادي (عنف، إرهاب...).

ومن ذلك فإننا نحاول الأخذ بأفكار هذه النظرية مع مراعاة الطابع الثقافي والحضاري للمجتمع الجزائري ولكل التغييرات التي عرفها وأثرت على البناء الاجتماعي ككل في إطار النظرية العامة البنائية الوظيفية مراعاة عنصر التغيير الاجتماعي من خلال نظرية بارسونز Parsons، الذي يرى أنه إذا فقد المجتمع استقراره وتوازنه يؤدي ذلك إلى ظهور حركات اجتماعية متطرفة تحاول تغيير النظام القائم واستبداله بنظام يتماشى وإيديولوجياتها، كما يرى أن إخفاق الأفراد في التكيف مع الأحوال الجديدة التي تطرأ على المجتمع والنسق يؤدي ذلك إلى تفكك اجتماعي، إذ تنحل المعايير الأخلاقية ويعم الفساد وكذلك قد يؤدي عدم التكيف إلى ظهور المشكلات الاجتماعية وانحلال النظم الاجتماعية.

ومحاولة المزج بين هذين المدخلين وتبنيه في دراستنا لا يعد خلط فسيكسائيا، ولكن محاولة في إطار عملي من خلال أعمال منظريها، لكل حسب مجال تناوله لموضوع الانحراف والسلوك الإجرامي داخل المجتمع.

1.7. الدراسات السابقة

تحظى الدراسات السابقة بأهمية معتبرة عند إجراء بحث أو دراسة سوسيولوجية معينة من حيث أن كل دراسة أجريت في هذا الميدان تحتوي على تجربة نظرية وميدانية في معالجة موضوع ما، سواء تم ذلك البحث في إطار نفس الموضوع الذي هو محل الدراسة أو في إطار المواضيع القريبة منه. أما فيما يخص موضوعنا المتعلق بالتحليل السوسيولوجي لظاهرة التطرف الديني فلقد وجدنا عددا معتبرا من البحوث والدراسات التي تناولت الموضوع سواء مست جانبه الديني أو السياسي أو تناوله كسلوك إجرامي ولقد اعتمدت خاصة على جملة من الدراسات التي رأينا أنها قريبة من إشكالية بحثنا وأهدافه المسطرة.

- دراسة وفاء محمد البرعي [8]: وجاءت هذه الدراسة تحت عنوان دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، وهي دراسة ميدانية بكل من جامعة الإسكندرية، المنصورة، المينا وجاءت فروض الدراسة كما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لدرجة عينة الطلاب على المتغير الإيكولوجي والجنسي، على الرغم من اتفاق طبيعة التخصص الدراسي، فيما يتعلق بتحديد أسباب العنف في المجتمع المصري.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بناء على المتغير الاقتصادي فيما يتعلق بتحديد أسباب العنف وأساليب مواجهته في المجتمع.

واعتمدت الدراسة على عينة طبقية تناسبية عشوائية لطلبة كليات الصيدلة والهندسة والآداب، استخدمت منهج المسح الاجتماعي للكشف عن العلاقة بين آراء الطلبة للقضايا المعاصرة وتداخلها مع الأفكار الدينية والسياسية والاجتماعية والنفسية، كما استخدمت الأسلوب الإحصائي في الكشف عن العلاقات بين متغيرات البحث.

جاءت الدراسة تهدف الى التعرف على واقع دور الجامعة في مواجهة قضايا التطرف الفكري والعنف لدى الشباب.

- جمع البيانات والمعلومات التي تفيد في تحديد أهمية الدور التربوي و الخدماتي للجامعة في مواجهة التطرف.

- تحديد زوايا الرؤية لدى الشباب إزاء بعض القضايا الفكرية لتحديد العلاقة التبادلية بين التطرف والعنف.
- وتوصلت الباحثة الى عدة نتائج منها:
- ضعف الوازع الديني لدى الطلاب وضعف دور المؤسسات الدينية كالمسجد والكنيسة وضعف دور الأسرة يؤثر سلبا على التسامح بين الفئات.
- غياب القدوة الصالحة للشباب ولها وجهتان داخل الجامعة متمثلة في بعض الأساتذة الذين تورطوا في أعمال منافية لأداب وأخلاق المهنة، وخارج الجامعة المتمثلين في المسؤولين أو ممثلي الشعب.
- البطالة بين خريجي الجامعات وغياب العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع وعجز صندوق التنمية عن تحقيق طموحات الشعب مردوده سلبيا لما يحدث داخل الجامعة.
- انتشار السلع الاستفزازية وزيادة الجريمة الإعلانية لوسائل الإعلام والتركيز على الأعمال الهابطة التي تعرض العنف وتدعمه من خلال إنتاجها الذي يدعم تطرف الشباب.
- دراسة على عدلي أبو طاحون [9]: موضوع هذه الدراسة "حادثة الإنسان المصري كمدخل لمواجهة التطرف الديني" دراسة حالة في قرية إبس محافظة الإسكندرية، وأهم ما تطرقت إليه الدراسة بعد تحديد للمفاهيم الأساسية للدراسة والمتعلقة أساسا بالتطرف والإرهاب والعنف والحداثة، وإضافة الى تناول الاتجاهات والدراسات النظرية التي تناولت الظاهرة جاءت تساؤلات الدراسة كالتالي:
- هل توجد علاقة بين المؤشرات التي اقترحتها الدراسة لقياس الحداثة الفردية واكتساب الأفراد لاتجاهات دينية إيجابية من شأنها معاداة التطرف الديني؟.
- وكانت العينة تمثل 260 مستجوبا اختيروا بطريقة عشوائية وتم الحصول في الأخير على 240 استمارة وكان منهج الدراسة التحليلي الإحصائي المساري وخلص الى عدة نتائج من أهمها.
- أن التطرف الديني هو أحد ظواهر الباثولوجيا الاجتماعية وهو ناتج عن عجز ما في مؤسسات وأجهزة المجتمع الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والدينية.
- إن التطرف الديني انعكاس سلبي على الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياحة وقيام الفتنة الطائفية وزعزت شعور الفرد بالأمن والأمان.
- عرفت كل الأديان السماوية التطرف الديني إذ هو ليس مقتصرا على الإسلام فقط.
- كما قدمت الدراسة طرحا ثقافيا لمواجهة الظاهرة ويعتمد أساسا على الأسلوب التعليمي التربوي، وهذا تؤتى ثماره على المدى البعيد.

- دراسة محمد أحمد بيومي [10]: وجاءت هذه الدراسة لتحليل العوامل التاريخية والبنائية التي تؤدي الى ظاهرة التطرف في المجتمع المصري، واعتمدت هذه الدراسة الاستطلاعية على التراث والخبرات، كما اعتمد الباحث على المسح الاجتماعي، ودراسة الحالة واشتملت أداة استمارة الاستبيان وتنوع أفراد العينة من طلاب ينتمون الى جماعات دينية وآخرين لا ينتمون الى أفراد من المجتمع يختلفون في السن ويعملون في مهن مختلفة. وتوصل الباحث الى عدة نتائج من أهمها:

- التطرف لا يعني التمسك ببعض الآراء الفقهية المتشددة، ولكنه اتجاه فعلي يجعل الفرد يؤمن بأن أفكاره واعتقاداته هي الصحيحة.
- ظاهرة التطرف ظاهرة مركبة وأسبابها كثيرة ومتنوعة ومتداخلة، فمنها ما هو ديني، وما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي ومنها الأسباب النفسية.
- مفهوم التطرف مفهوم نسبي يختلف من مجتمع لآخر، ومن وقت لآخر وهو مفهوم عام له دلالاته السياسية والديني والمظهرية...إلخ.
- قد يلجأ التنظيم المتطرف الى استخدام العنف كأسلوب لتحقيق أهدافه المنشودة.

- دراسة مغراني سليم: [11] التي كانت بعنوان التطرف الديني من منظور الشباب الجامعي، وهي دراسة ميدانية بجامعة الجزائر لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص ديني بجامعة الجزائر وانطلق الباحث في دراسته من التساؤلات التالية:

- هل لنوعية الاستهلاك الثقافي الديني (الكتب، المجالات، أشرطة، حضور حلقات)، دخل في ظهور التطرف الديني؟
 - هل غياب دور مؤسسة المسجد واكتفائه بتقديم بعض التعاليم (فقه العبادات..) دور في تطرف الشباب؟
 - هل التطرف الديني هو رد فعل للإقصاء والتهميش الموجود في المجتمع جراء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية؟
- أما فروض الدراسة فهي كالتالي:

1- نوعية الاستهلاك الثقافي الديني (الكتب، المجالات، أشرطة، حضور حلقات) دخل في ظهور التطرف الديني.

2- يفسر انتشار التطرف الديني بغياب دور المسجد واكتفائه بفقه العبادات والمواضيع العامة الأخرى.

3- التطرف الديني هو رد فعل للإقصاء والتهميش الموجود في المجتمع جراء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

و اعتمدت الدراسة على عينة من طلبة جامعة الجزائر وعددهم 300 طالب يتوزعون على كل من كليات أصول الدين، طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. واعتمدت المناهج التالية لجمع البيانات والمعطيات:

المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة آراء الطلبة الجامعيين حول ظاهرة التطرف الديني
المنهج الإحصائي من اجل جمع وعرض وتحليل وتفسير النتائج وكذلك المنهج التاريخي وأهم النتائج المتحصل عليها:

- 1- أكد غالبية المبحوثين على أن التنشئة الاجتماعية تؤثر في اكتساب الفرد أفكار التطرف.
- 2- الاستهلاك الثقافي والمعارف العامة يمكن أن تلعب دورا كبيرا في مقاومة التطرف.
- 3- الإعلام بما يعرضه من أفكار وصور وثقافات يمكن أن يساهم في نشر ثقافة التطرف الديني.
- 4- بين أغلبية المبحوثين أن المسجد يقوم بصفة عامة بممارسة العبادات وغياب الدور الفعال له.
- 5- بينت الدراسة أن غالبية أفراد البحث يرون أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تساهم في بروز أفكار التطرف.

- دراسة سيد أحمد نفاز [12]: جاءت الدراسة بعنوان دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي، وهي دراسة ميدانية ببعض ولايات هي البلدية، الجزائر، المدية، شلف، عين الدفلى، لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع العائلي لسنة 2006 بجامعة البلدية، وانطلق الباحث في دراسته من تساؤلات أهمها:

- إلى أي مدى يمكن اعتبار الوسط الأسري بالاشتراك مع بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى مسؤولا عن السلوك الإجرامي للأفراد؟
- هل الأسرة الجزائرية دخل في تنمية السلوك الإجرامي لأفرادها؟
- هل للتغير الاجتماعي الذي يعايشه المجتمع الجزائري دور في بروز المظاهر الإجرامية للسلوك الفردي؟
- هل لنوعية وبنية العلاقات الأسرية دخل في ظهور السلوك الإجرامي؟
- كيف تؤثر المؤسسة الدينية وخاصة المسجد في بروز السلوك الإجرامي؟

وجاءت فرضيات الدراسة كالتالي:

- 1- تصبح الأسرة الجزائرية لأفرادها تنشئة اجتماعية غير سوية ذات بعد اجتماعي ثقافي تربوي يدفع بهم للجوء الى الجريمة.
- 2- يتأثر السلوك الإجرامي للأفراد بنوعية العلاقات الأسرية داخل الأسرة الجزائرية.

- 3- تدهور الظروف المعيشية والاقتصادية يؤدي الى حدوث السلوك الإجرامي.
 - 4- للوضع الأمني علاقة وطيدة بمدى انتشار السلوك الإجرامي داخل المجتمع.
 - 5- تعمل مؤسسات التنشئة ومن خلالها المسجد على انتشار السلوك الإجرامي وذلك بترويجها لخطاب ديني يتناقض والمرجعية الدينية الأصلية.
- واعتمدت الدراسة على عينة وهم فئة من المجرمين، ومقابلة مع المختصين في مجال علم الاجتماع والنفس والدين والطب الشرعي.
- واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي والمنهج المقارن، ومن كل ذلك خلص الى عدة نتائج منها:

- 1- إن للبيئة الأسرية دور واضح في ظهور السلوك الإجرامي، بالنظر لتخليها عن أداء وظائفها الاجتماعية الموكلة إليها.
 - 2- تأثر مؤسسات المجتمع بالتغير الاجتماعي غير المهني له.
 - 3- عدم وجود تناسق وتكامل بين مختلف المؤسسات الاجتماعية مما يؤثر على سلوك الفرد داخل الكيان الاجتماعي.
 - 4- إن للعامل الاقتصادي دافعية كبرى في ظهور الجريمة وهذا نظرا لتدهور الظروف المعيشية والاقتصادية للمجتمع الجزائري ككل.
 - 5- لقد ساهم المسجد في الجزائر بنشر الخطاب الرامي الى الوصول الى السلطة عن طريق العنف المسلح تحت غطاء "الجهاد المزيف الهادف لزرع الرعب".
 - 6- إن الغلو في التأويلات الدينية وغياب دور المؤسسات الدينية يفتح المجال للإجرام.
- ولقد تناولت هذه الدراسات جانبا مهما وأجزاء مختلفة من موضوع بحثنا والذي أفادنا في تشكيل أهم نقاط التحليل وجمع المعطيات وكذا التوسع فيه أكثر.
- وعموما إن التحليل السوسولوجي لمعطيات الدراسة كان نقاط ارتكازنا في إشكالية بحثنا وجمع المتغيرات وتحديدها.
- ولقد انطلقنا عموما من نتائج تلك الدراسات ولقد لمسنا بعضها من خلال البحث الاستطلاعي من جهة، كما ساهمت هذه الدراسات ببناء الهيكل العام للبحث من خلال الجانب النظري.
- وبالرغم من النقائص التي قد تشوب أي دراسة فإن هذه الدراسات بصفة عامة قد ساهمت في إبراز أهمية هذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بظاهرة العنف والتطرف وأسبابه وآثاره وكانت هذه الدراسات بمثابة المرشد لنا في الكيفية التي تناولنا بها هذا الموضوع دون الخروج عن الأهداف المسطرة له منذ البداية.

8.1. صعوبات الدراسة

يمر أي بحث علمي بمجموعة من المراحل والانتقالات والتي يواجه الباحث من خلالها بعض الصعوبات، سواء على مستوى اختيار الموضوع أو تحديده أو جمع المعطيات حوله. وهذا ما واجهنا إذ أن صعوبة تحديد الموضوع وضبط متغيراته وجمع المعلومات التي تزيد في ثراء الموضوع ولا تساهم في تشتت أذهانها عن أهداف وإطار الموضوع وذلك لتعدد الرؤى والتوجهات النظرية والمعرفية للموضوع.

الفصل 2

مفهوم التطرف الديني

1.2 مفهوم التطرف الديني

1.1.2 مفهوم التطرف اللغوي

هو الجنوح فكرا وسلوكا إلى أقصى اليمين أو أقصى الشمال، "والتطرف في اللغة معناه الوقوف في الطرف بعيدا عن الوسط وهذه الكلمة مشتقة من الطرف أي الناحية أو حد كل شيء، وتطرف أي أتى الطرف وجاوز الاعتدال ولم يتوسط" [13]

أما في قاموس " اكسفورد" Oxford Dictionary التطرف هو النهاية القسوى في أي خط أو سلسلة متدرجة أو هو شدة المغالات أو العنف في الإفعال أو السلوك أو الغلو في الاعتقاد و السلوك [14].

تعني الدلالة اللغوية في أغلب اللغات إقتعاد الطرف أو الجانب الأقصى من الخط وكان أصل الكلمة في الحسيات ثم استخدم في المعنويات إذ أن البعد المكاني تحول إلى بعد فلسفي بحكم أن مقتعد الطرف الأقصى يصبح في الحياة العامة منظورا إليه على أنه انعزالي انطوائي ، شاذ داخل المجتمع و بعيد عن المجتمع والجماعة التي تلتئم وحدتها ، ثم يتحول إلى بعد معياري قيمي يوزن به كل من المتطرف والمتوسط. [15]

2.1.2 مفهوم التطرف من المنظور الفلسفي

التطرف اندفاع غير متوازن إلى التحمس المطلق لفكر واحد، يصبح معه صاحبه أحادي الشعور وهي حالة اضطراب نفسي يفقده حاسة التمييز بين الحسن والأحسن السيئ و الأسوأ يقول إيمانويل كانط Emmanuel Kant " إن التطرف في المعنى العام للكلمة يعني النطق بأقوال وممارسة أعمال تتجاوز حدود التعقل البشري"، وذلك يعني الانطلاق إلى التطرف من خانة اللاتوازن أي من قاعدة لا تنضبط بمقياس ولا تعرف الوقوف عند حد [16] (33).

3.1.2 التطرف الديني من المنظور القانوني

هو المعاملة القاسية والعنيفة وهو الخروج عن النظام القيمي والاجتماعي السائد في المجتمع وهو إنكار لحقوق الغير أو على الأقل إنكار لحريتهم ولحقهم في التعبير عن الموقف المضاد ويمكن القول أن التطرف أو التعصب يؤدي إلى كافة أشكال الاضطهاد السياسي والديني والفكري كما يؤدي في نفس الوقت إلى تفتيت الوحدة والإقدام على أعمال التخريب والتدمير خاصة عندما تتصارع المواقف والاتجاهات وتصل الأمور إلى مرحلة الصدام [11](66).

والفكر المتطرف إذا لم يأخذ أو يخرج كنمط فكري إلى حيز الفعل أو السلوك العنيف فلا يقع تحت طائلة القانون الجنائي وهذا أنه لم يأخذ شكل الإكراه أو استخدام القوة في نشر وفرض هذه الأفكار وإشاعة الذعر والرعب والإضرار بمصالح المجتمع ومن ثم يقع هذا الفعل تحت القانون ويصبح جرماً [17](13).

4.1.2 المفهوم السياسي للتطرف الديني

كما جاء في "الموسوعة السياسية" بأن التطرف هو التمسك والتزمت والتعصب لعقيدة أو فكرة دينية مما يؤدي إلى الاستخفاف بآراء ومعتقدات الآخرين ومحاربتها والصراع ضدها وضد الذين يحملونها وهو حالة مرضية على المستوى الفردي والجماعي يغيب فيها العقل والحكمة وهو قائم على إلغاء العقل أساساً والخضوع للمسلمات دون مناقشة، وقائم على الفرار والعزلة والخروج عن المجتمع [11](91)

5.1.2 التطرف الديني من المنظور السيكولوجي

إن التطرف الديني سلوك عصابي يعكس نفسية راسخة في النفس البشرية، وهو حالة مرضية تصيب صاحبها بالاكئاب والانفصال والانطواء على الذات وابتاب الفرد شعور بالنقص الذي يولد الحقد و الكراهية للغير أفراداً وجماعات ومجتمعات [18].

فالتطرف كونه تجاوز خط الاعتدال فهو له بعد الثورة على الواقع ورفضه بما يحمله هذا الواقع من نظام قيمي ومعايير و التطرف كظاهرة مرضية قد يصيب الإنسان الذي ينشأ في ظروف غير طبيعية بحيث تترك في حياته عقد نفسية مزمنة أو تحدث له نتيجة إجابات شديدة ومستمرة. وعموماً فقد اتجهت التعريفات السيكولوجية اتجاهين:

* الاتجاه الأول : تعرّف التطرف كأسلوب للاستجابة التي تتحرف سلباً أو إيجاباً عن الوسط وهذا التطرف السلبي فهو تطرف في الأفكار و المعتقدات فهو قادر على معايشة الآخرين بدون حاجة إلى التمرد والعدوان . أما

* الاتجاه الثاني : فهو يعطي للتطرف معنى الثورة على الواقع إذا لم يكن ذلك الواقع مقنعاً أو كافياً أو قد يكون هروباً منه إذا كانت الثورة عليه مستحيلة، فالتطرف في هذا الاتجاه عدواني فهو وإن كان يملك نفس أفكار المتطرف السلبي ومعتقداته إلا أنه يتسم بطاقة من الكراهية للنفس وللغير وهو صاحب مزاج سوداوي كما يربط هذا الاتجاه وانخفاض معدلات الذكاء وبين الغباء طالما أن استعمال العنف والقوة والقسوة غير المبررة هو في نظرهم أسلوب العاجز عقلياً عن إدراك الأمور بشمولية منطقية والعجز عن إدراك عواقب سلوكه العدواني وافتقاره القدرة على الإقناع بالمنطق والحكمة [19] (370) .

مفهوم المتطرف

أما المتطرف دينياً، فهو الشخص الذي يتخذ موقفاً متشدداً يتسم بالقطيعة في استجاباته نحو الموضوعات، و فيما يقوم به من الممارسات ذات الطابع الديني، [9] (466) و يكون ذلك الفرد أكثر تصلباً من الوجهة الذهنية و يتميز بالنظرة التشاؤمية و تتدرج من الانعزالية إلى الاغتراب، و النفور من الآخرين، و تصل إلى العدوان بالقول أو بالفعل في محاولة منه لفرض أفكاره و آرائه التي يعتقد دائماً بصحتها [8] (26).

6.1.2 المفهوم الديني للتطرف الديني

إن التطرف الديني ظاهرة عامة نجدها في بداية الإسلام، كما نجدها في الأديان الأخرى، وهي الخروج عن الاعتدال في السلوك الديني فكراً و عملاً، و هو الخروج عن مسالك السلف في فهم الدين و في العمل به.

فالتطرف هو الالتزام التام بآراء و رؤى و أحكام و فتاوى محددة، و إلزام الآخرين بها، مع قيام موجبات التيسير، و وجود السعة في الأحكام و الاجتهادات، و المتطرف لا يعترف بالرأي الأخر و لا بالأخر نفسه [13] (46)

و التطرف الديني هو فهم خاص للدين و بصفة انتقائية، غير أن لا يعني وصف إنسان ما بالتطرف في دينه ربما لاختيار رأياً من آراء الفقهاء المتشددة بشرط أن يعترف بأن هناك آراء أخرى غير رأيه هذا إذ " لا تطلق تهمة التطرف، لمجرد تشدد المرء نفسه من الآراء الفقهية... كذلك ليس التمسك بطريقة معينة في الملابس نوعاً من التطرف أو التعصب..." [10] (82)

7.1.2 المفهوم السوسيولوجي للتطرف الديني

استخدم باحثوا العلوم الاجتماعية عددا من المفاهيم في وصف و تفسير التطرف مثل التعصب، الغلو، و "التطرف Extrémisme" في أبسط معانيه الخروج عن القواعد الشفهية (العرف) أو المكتوبة (القانون) و القيم و الأطر الفكرية و الدستورية التي حددها و ارتضاها المجتمع كتحديد لهويته، و موضوع التطرف قد يكون فكريا أو سلوكيا، و من ناحية أخرى هو كلا نهائتي مقياس الاعتدال، و يتبع التطرف اتجاه عقلي و حالة نفسية تسمى التعصب [10](5)

أما سمير نعيم فيقول: " .. وفقا للتعريفات العلمية بدوائر المعارف العالمية و العلوم الاجتماعية، هو مرادف للكلمة الإنجليزية Dogmatisme أي الجمود العقائدي و الانغلاق العقلي...، و هو أسلوب مغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة أو على التسامح معها... [20](218).

فالتطرف الديني في جوهره حركة يتجاوز مداها الحدود التي وصلت إليها القاعدة و ارتضاها المجتمع، و حدود التطرف نسبية و غامضة، غير أن التطرف باعتباره التعصب في الرأي، و يترتب على هذا التعصب من ضروب السلوك الإنساني العنيف و خاصة في حالة غياب الحوار و اللغة المشتركة، و غالبا ما ينغزل تدريجيا عن الفكر السائد خاصة في الحالات التي يشعر أصحاب هذا الفكر أو السلوك بتحدي النظام الاجتماعي، فالتطرف يحكم عليه من خلال المحيط الذي يعيش فيه الفرد، فالوسط الاجتماعي الذي ينشأ فيه الفرد هو الذي يحكم على سلوكه إما بالتطرف أو التوسط أو التسبب و هكذا فيصبح التطرف اتجاها عقليا يجعل الفرد يؤمن بأن أفكاره و اعتقاداته هي الصحيحة، و من ثم يتشدد في الحكم على الآخرين إما باتباعها أو الحكم عليها بالكفر [10](187).

2.2 دوافع التطرف الديني

إن العوامل التي تؤدي إلى التطرف متعددة، نجد بعضها يرتبط بمكونات القيم الثقافية السائدة في المجتمع، و بعضها مرتبط بالنظام السياسي السائد، و أخرى بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و البعض الآخر مرتبط ببيكولوجية المتطرف نفسه، و هذه الأسباب المختلفة يتفاعل فيما بينها بنسب مختلفة باختلاف الظروف الشخصية و الموضوعية المحيطة بالشخص المتطرف و للمجتمع على حد سواء، إضافة إلى الفهم الخاطئ للدين و مبادئه و أحكامه و الظروف المهيأة له و الإحباط الذي يلقاه الشباب أو الخطأ في إدراك حقيقة المثل العليا و طبيعة المجتمعات الإنسانية، و لذلك و لتعدد دوافع التطرف و يمكن عموما إجمالها في ثلاث عوامل دافعة و هي:

2.2.1. العوامل الشخصية المرتبطة بالسلوك الفردي

و يركز هذا الاتجاه على بعض سمات شخصية المتطرف، و ما يواجهه من إحباط و صراع حيث يتسم بسمات شخصية مثل الجمود الذهني، و التصلب و التوتر و العدوانية والهامشية... الخ[20](220)

إن التطرف كظاهرة مرضية قد يصيب الإنسان الذي ينشأ في ظروف غير طبيعية بحيث تترك في حياته عقد نفسية مزمنة، أو تحدث له عند معاناته من إحباطات شديدة بشكل مستمر، تلك الحالات المتناقضة تجعل المرء يستعين ببعض الميكانيزمات النفسية أو الآليات الدفاعية حتى يحمي ذاته من تلك المشاعر و حتى تصبح مقبولة لنفسه و للآخرين " حيث يتخذ الدين كستار لأعماله و أفكاره و تصرفاته، و يجد فيه حاميا من المجتمع " [8](28).

إن الإحباط الذي يلقاه الفرد خاصة في مرحلة الشباب و ما تميزه هذه الفترة العمرية من حساسية و خصائص للنمو تؤثر في شخصيته و اتجاهاته، هذا الإحباط نتيجة افتقار المثل العليا من جهة وشعورهم بالقلق و العجز حين يعجز المجتمع بمؤسساته عن تلاحمه بنسيج الحياة الاجتماعية، و ربطه بمتغيرات القوى المتغيرة، و إلا فإنه يضطر إلى إقامة نوع من الصراع مع السلطة المتمثلة في الأسرة الدولة، أو بالانغلاق و التعصب بفكرة قد يكون غير مقتنع بها أصلا و لا يعلم عنها الكثير ولكنها مجرد وسيلة للبحث عن وجوده وسط نسيج مجتمع الغائب عنه، إذ يسعى إلى الانتماء إلى جماعات متطرفة تعويضاً عن الانتماء الأسري أو المجتمعي ككل، أو انتقاماً من المجتمع الذي يعتبره السبب في فشله وقهره، و خاصة نظراً للفشل على المستوى المهني (البطالة) أو العاطفي أو الثقافي[21](84).

و يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الخبرة الإحباطية التي يتعرض لها بعض الأفراد ينجم عنها البعض من أشكال العدوان و التي تتعلق بأي موضوع، و هذا ما يؤدي إلى خلق نمط من الشخصية التسلطية التي تحاول إخضاع الآخرين إخضاعاً كاملاً لسلطتها أو سلطة الجماعة التي ينتمي إليها، و هذا ما توصل إليه علماء النفس الاجتماعي " فالأفراد الأكثر إحباطاً أكثر تعصباً "[22](161)

و يرى محمد أحمد بيومي أن نشأة الفكر المتطرف، خاصة التكفير في السجون، دعمته الإجراءات القمعية و التعذيبية و التتكيل التي كانت تقوم بها السلطات الأمنية[10](169).

2.2.2. المعتقدات و النسق القيمي

و يهتم أصحاب هذا الاتجاه بالتركيز على معتقدات الفرد الجامدة و النسق القيمي الذي اكتسبه من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية و يعني ذلك عدم قدرة الفرد على المرونة و المغايرة في المعتقدات

التي يؤمن بها و التي تؤمن بها الجماعة التي ينتمي إليها و يتضح ذلك من خلال عدة مظاهر سواء على مستوى النسق القيمي أو المعتقدات:

- شيوع القهر و القمع بدلا من الطمأنينة و الحوار و الإصغاء سواء على مستوى الأسرة أو المدرسة أو المجتمع أو الدولة و الخطأ في تبسيط الأحكام و تعميمها بحيث يكون هناك يأس من إصلاح الوضع القائم، و يسود الوهم بإمكان التغيير بالعنف لإزاحة شخص أو تنفيذ سلوك إجرامي، إذ بالموازاة مع ذلك غياب الحوار المفتوح من قبل رجال الفكر الديني لكل الأفكار الواردة أو المتطرفة و مناقشة بعض الجوانب التي تؤدي إلى التطرف في الرأي، خاصة ما يتعلق بمفاهيم كالجهاد، الاجتهاد، و العلاقة بين السياسة و الدين و الحاكمية... الخ[21](82).

إن التطرف الديني هو كل فعل تقوم به جماعة تنظيمية دينية إذ يتم التعامل مع الدين بصيغة انتقائية تركز على التشديد كرد فعل لمشكلات اجتماعية معينة، و قد يكون ناتج عن جهل بحقائق الدين وكذلك ناتج عن اجتهاد فقهي انتقائي للتشديد من خلال منظور اجتماعي معين، كما عرف ذلك التاريخ الإسلامي مع وفاة الرسول "صلى الله عليه وسلم"، حيث عرف المجتمع الإسلامي نتيجة لظروف اجتماعية و سياسية و ثقافية فرق دينية "غالية" متطرفة مثل الخوارج و الشيعة[23](778).

و يكون التطرف الديني في نظر أصحاب هذا الاتجاه ناتج عن أوجاع حضارية و اقتصادية واجتماعية و سياسية تعاني منها شرائح معينة في المجتمع الإسلامي، و بالتالي يصبح ذو صيغة إيديولوجية في شكل تحدي للمجتمع بصيغة أو بأخرى "فكثير من تصرفاتنا هي التي دفعت الشباب دفعا إلى ما نسميه التطرف، فنحن ندعي الإسلام و لا نعمل به، و نقرأ القرآن و لا نطبق أحكامه، و نزع حب الرسول و لا نتبع سنته، و نسجل في دساتيرنا أن الإسلام هو دين الدولة و لكننا لا نعطيه حقه في الحكم، و التشريف و التوجيه"[24](349)

إن التطرف يعود إلى أسباب منها الوقوف على بعض مظاهر النصوص دون الرجوع إلى غيرها، مثل الخوارج الذين أخذوا بظاهر نص تكفير مرتكب الكبيرة و مادام يرتبط أساسا في مصدره بمشكل فهم و تفسير نصوص الدين و تطبيق هذا الفهم، و كذلك فإن الضغط النفسي إزاء ما يحدث في المجتمعات من انتهاك الأخلاق و الانحراف الخلقي و العقائدي و بين القوانين التي تخالف الشريعة الإسلامية فيكون التطرف الديني هروبا من هذا الانحراف بشكل عنيف و متشدد[25](249).

و عموما فإن الخلل الذي تعرفه التربية كقيمة مجتمعية سواء في الأسرة من خلال التربية الأسرية التي يتلقاها الفرد التي تعاني نتيجة تفكك الأسرة و لظروفها المعيشية المضطربة، أو للإهمال واللامبالاة يساهم في تكوين الشخصية المتطرفة، و يتفق علماء النفس و الاجتماع على أهمية المدرسة في تكوين الفرد و بناء بنيته النفسية و تكوين الاتجاهات و المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث

أنها تساعد على التكيف و التوافق مع المجتمع، أو تدفع الفرد للضياع، خاصة لما تعاني المدرسة من مشاكل بيداغوجية و انخفاض معدل النشاط الحر و الترفيهي و الأنشطة التي تمتص فائض الطاقة للطلاب و ترشده و توجهه في نفس الوقت، إضافة إلى تهميش مادة التربية الدينية في المقررات الدراسية[27](367).

كما أن لصعوبة و تعقد رسالة الجامعة خاصة إعداد الأجيال الصاعدة و طنيا و قوميا و روحيا و خلقيا و علميا و اجتماعيا و شعور الطالب بالاستغلال و الضغط و التهديد بالرسوب مع غياب القدوة و المثال الذي يقتدي به، كما أن لعامل ضعف استغلال وقت الفراغ كلها عوامل تدفع بالفرد للسقوط و الالتحاق بالفكر المتطرف الذي يتبنى إيديولوجية دينية تصور له الخلاص من هذا التأزم بالالتحاق بها و تبني أفكارها. [27](369).

و انطلاقا من أن الإنسان خلق على الفطرة يستثار دائما عن طريق القيم الدينية، و دائما كان و مازال الدين وسيلة للتأثير على فكر الأفراد، حيث لا يرفض الإنسان التقوى و الإيمان، إذ أنه يشعر في كل زمان و مكان بحاجة إلى الإيمان بشيء يتجاوز الحقائق اليومية الجارية، و الدين يحمل قيما تحمي الفرد من الانحراف و رفض له، غير أن فقدان الثقة في المؤسسات الدينية الرسمية من جهة و الأمية الثقافية و الدينية خاصة هي إحدى الركائز التي تسهل عملية الانخراط في الجماعات المتطرفة، حيث أن عدم تحقيق الثقافة الجماهيرية لرسالتها ، كما أن هذا التهاون في موضوع ثقافة الجمهور يؤدي إلى زيادة الأمية الثقافية، و هذا ما يفتح المجال أمام ثقافة أخرى و منها ثقافة التطرف، ذلك لأن الفرد عند انعدام قنوات الثقافة الجماهيرية يلجأ إلى قنوات الثقافة غير المشروعة التي تجعله مضغعة سهلة يتحول الفرد معها إلى متطرف [28](34)..

فالأمية الثقافية خاصة لذوي التعليم العالي و المتوسط و حاملي الشهادات الشكلية الفارغة من المضمون القيمي و الأخلاقي و الاجتماعي و السلوكي تجعلهم أفضل أرضية لبذور التطرف.

2.2.3. العلاقات الاجتماعية المتبادلة

إن أفراد الجماعة التي ينتمي إليها الفرد و طبيعة العلاقات القائمة بينهم قد تساعد في تنمية الاتجاهات المتطرفة، من منطلق الإمتثال و المغايرة أو للتعبير عن انخفاض مستوى الشعور بالأمن و الطمأنينة في مواقف معينة.

فالتطرف صورة من صور الهروب من الواقع المرير، و لفقدان الأمل و الطموحات، و هو انعكاس لسوء التكيف أو التوافق مع متغيرات العصر الحالي، فالفكر المتطرف لا ينتشر إلا من خلال عوامل تغذيه و تسهم في نموه و تطوره، سواء في المجالات الدينية أو السياسية أو الاجتماعية أو

الاقتصادية أو التربوية فتصبح بذلك الفراغ الناجم عن البطالة و الفقر، و الفوارق الاقتصادية والاجتماعية و الممارسات المنحرفة في الإدارة و السياسة و السلوكات المستفزة للقيم و الأخلاق، كلها عوامل تساهم في دعم و نشر الاتجاهات المتطرفة و شيوعها و تقبلها من الفئات التي تكون متأثرة أكثر بهذه السلوكات. [16](152).

إضافة إلى ذلك طغيان القيم المادية و انخفاض تقويم المجتمع لما يسمى بفضائل الأخلاق و المتغيرات المتسارعة التي يعيشها المجتمع، فالتغير الحاد و المفاجئ في معدلات النظام، و الخروج عن التفاعل الروتيني المعتاد يخلق بيئة مناسبة لتفريغ الأفكار المصارعة و الراديكالية و الأصولية و المتطرفة [8](164)، فغياب الشعور بالانتماء للجماعة على مستوى الحياة الاجتماعية اليومية، كما أن نقص المشاركة في اتخاذ القرارات سواء داخل الأسرة أو المدرسة، عوامل تساعد على تبني فكر ذو منحى رجعي أو محافظ يحدد العلاقات الاجتماعية و يصبغها بصبغة خاصة دينية ذات طابع أصولي فطغيان الأنانية و الفردانية و العزلة الاجتماعية التي يعاني منها بعض الأفراد و بعض شرائح المجتمع سواء نتيجة التفاوت و الحرمان الاقتصادي أو الحرمان العاطفي أو الحرمان الاجتماعي، قد يخلق إحساسا بالظلم و التحيز ما يساهم في تقبل الخطاب المتطرف و تبنيه [20](232)..

و يمثل الفقر و البطالة تربة صالحة لنمو بذور التطرف، ... و لقد تغير مفهوم الفقر في المجتمع الحديث فلم يعد الموت جوعا، بل أصبح الشعور بالحرمان، في ظل مستويات الإشباع المتاحة في المجتمع... " [21](100).

إن التطرف نتاج لمجمل الظروف الاقتصادية، مع شيوع البطالة و الفقر و التهميش و التبعية الاجتماعية و التربوية و السياسية، فإنتشار أفكار الجماعات المتطرفة هو في جوهر النظم الاجتماعية و في طبيعة العلاقات بينها، فغياب الشعور بالتضامن و التماسك الاجتماعي، و شيوع خطاب سياسي تهيمن عليه شعارات لديمقراطية و حقوق المواطنة و الحداثة و الحرية و المساواة، مع تهميش للقيادة الدينية التقليدية للمجتمع المتمثلة في العلماء، و التي كانت نخبة اجتماعية لها دورها الحيوي في الحفاظ على توازن المجتمع و انضباطه الأخلاقي [16](74)..

نظرا لتشعب ظاهرة التطرف الديني و التفاعل الديني و السياسي و الاقتصادي و التربوي والإعلامي فإن حصر و تعداد دوافع التطرف صعب خاصة بتداخلها، غير أن دور المجتمع بصورة عامة يتمثل في نقاط ذات فاعلية من أهمها سلب حرية التعبير لصنع القرارات المتعلقة بالشباب خاصة في مرحلة دخوله النسيج الاجتماعي الكبير و مواجهة المشاكل مما يساعد على عزلة الشباب، و ذلك مساواة مع غياب أحزاب و تنظيمات سياسية و شعبية تعبر عن المطالب و الحاجات الاجتماعية لهذه

الفئة، لهذا فيلجأ الشباب إلى التنظيم الديني بشكل عام، فالتطرف ينبع من شباب حائر يغلب عليه اليأس [10] (167)..

و في غياب دور وسائل الإعلام الهادفة و طغيان القنوات الإعلامية خاصة شبكات الإنترنت، والتلفزيونية عموما ذات التقنية العالية و المستوى الفني و القيمي الهابط، فانتشار إعلام و تكنولوجيا تنشر العنف و الرذيلة تساهم في نشر التطرف.

ففي حالة غياب البدائل و الوسائط (الثقافية، التربوية، الإعلامية، السياسية) يعتبر ظهور وانتشار ظاهرة التطرف الديني ليس بمحض الصدفة " إذ هي نتاج أزمة، و شعور بخاطر ما حقيقي أو متوقع... و أساس الأزمة هو تهديد الهوية مع وجود أوضاع اقتصادية و اجتماعية و سياسية تقاوم الشعور بالخطر و يعتقد الفرد أنه مهدد بالتحلل داخل ثقافة أخرى أقوى من ثقافته و تسعى إلى الهيمنة و السيطرة على الآخرين...". [28] (35).

3.2 مظاهر التطرف الديني

إن التطرف في أبسط معانيه هو الخروج عن الوسط، أو إتباع طرق في التفكير و الشعور غير معتادة لمعظم الأفراد في المجتمع إنه خروج عن القواعد و الأطر الفكرية و الدستورية و القانونية التي يرتضيها المجتمع و التي يسمح في ظلها بالاختلاف و الحوار و ذلك في إطار مظهرين للتطرف.

التطرف السلبي : و يبدو في الالتزام بمعتقدات و سلوكيات معينة خارجة عن المؤلف، مع عدم فرضها على الغير و يبدو هذا النمط من السلوك في محاولة الانعزال عن البيئة الاجتماعية، كما في حالات الهجرة عن المجتمع بغرض اعتزاله مع الحكم على أفراد بالضلال و الكفر، و وجوب الابتعاد عن أي تفاعل أو تعاون مع أفراد ذلك المجتمع.

التطرف الديني الإيجابي: حيث يحاول أعضاؤه فرض معتقداتهم و نشر آرائهم بين أفراد المجتمع بمختلف الوسائل و كافة السبل مع إمكانية استخدام وسائل العنف المختلفة تحقيقا لهذا الهدف [1] (311).

فالمتطرف الإيجابي يبدأ متدينا عاديا، يأخذ بتعاليم الدين، و يدعو الآخرين إلى ذلك، و يواصل مسيرته إلى التشدد مع نفسه أولا و مع الناس، ثم يتجاوز ذلك إلى إصدار أحكام قاطعة بالإدانة على من لا يتبعه في مسيرته أو دعوته و يتجاوز ذلك إلى إصدار و اتخاذ موقفا ثابتا و دائما من المجتمع و مؤسساته، ثم يتحول إلى موقف عدائي يرى فيه المتطرف أن هدم المجتمع العائد إلى الجاهلية، هو نوع من التقرب إلى الله جهادا في سبيله، لأنه مجتمع جاهل منحرف لا يحكم بما أنزل الله. [26] (362).

و على العموم فإن من مظاهر التطرف الديني التي اجتمع حولها معظم الباحثين:

التعصب للرأي تعصبا لا يعترف للآخرين برأي، و هذا يشير إلى جمود المتطرف ما لا يسمح له برؤية مقاصد الشرع، و لا ظروف العصر، و لا يسمح لنفسه للحوار مع الآخرين، فالمتطرف يرى أنه وحده على الحق و من عداه على الضلال و كذلك يسمح لنفسه للاجتهاد في الحق، و أدق القضايا الفكرية ولكنه لا يجيز ذلك لعلماء العصر المتخصصين منفردين أو مجتمعين طالما أن ما سوف يصلون إليه مخالف لما ذهب إليه هو.

التشدد في القيام بالواجبات الدينية و محاسبة الأفراد على النوافل و السنن و كأنها فرائض و الاهتمام بالجزئيات و الفروع، و الحكم على إهمالها بالكفر و الإلحاد و خاصة التشديد في غير محله و تكفير العصاة أو إخراجهم من دائرة الإيمان و السقوط في هاوية التكفير، و هذه ظاهرة متكررة وليست وليدة العصر إذ وقع الخوارج في مسألة التكفير و يعتبرون من غلاة الفرق الإسلامية.

و يعتبر العنف و التعامل بخشونة و الغلظة في الدعوة من مظاهره، و من لوازمه سوء الظن بالآخرين و النظر إليهم نظرة تشاؤمية لا ترى أعمالهم الحسنة و تضخم من سيئاتهم "فالأصل عند المتطرف هو الاتهام و الإدانة و قد يكون مصدر هذه الثقة الزائدة في النفس التي قد تؤدي في مرحلة لاحقة بالفرد بالازدراء بالغير [10](83).

و يبلغ التطرف أقصاه حين يسقط المتطرف عصمة الآخرين و يستبيح دماءهم و أموالهم، و هم بالنسبة له متهمون بالخروج عن الإسلام، و لهذا تصل دائرة التطرف مداه في حكم الأقلية على الأكثرية بالكفر و الإلحاد و الاستعداد لمواجهة الاختلاف في الرأي أو حتى التفسير بالعنف.. و من صورته أيضا فرض المعتقد على الآخرين بالقوة [13](77)..

4.2 التطرف الديني و بعض المفاهيم المرتبطة به

تعتبر ظاهرة التطرف الديني إشكالية معقدة تتطلب تحليلا عميقا لإدراك مختلف أبعادها وملاساتها، بدءا من توضيح موضوعي لمفهوم التطرف إلى ربطه ببعض المفاهيم التي ترتبط و تتصل به.

و لعله من الواجب علينا التطرق إلى مفهوم التدين كأول مفهوم للتفرقة بين المفهومين و تبيان نقاط الاختلاف و النفور.

1.4.2 التدين

باعتبار الدين "نسق من الرموز التي تحاول خلق حالة نفسية عامة و مستمرة و دوافع في كل الناس و ذلك عن طريق تكوين مفاهيم عن النظام العام الموجود و تغليف هذه المفاهيم بهالة من الواقعية حتى تبدو هذه الحالات النفسية و هذه الدوافع على أنها مستمرة و متميزة. [29](181).

إن كون الدين نسق من الاعتقادات و الرموز و الممارسات حول موضوع مقدس تتفق الجماعة على قدسيته، يستخدم لفظ التدين في علم الاجتماع الديني ليعني الحضور و التردد على دور العبادة أو العضوية في التنظيمات الدينية، و يقدم "جلوك" Glok جوانب للتدين أكثر تدقيقاً و هي خمس: المعاشية: أي التجربة أو المشاعر الدينية الذاتية.

الشعائرية: أي الممارسات الخاصة المتوقعة من الأفراد أو معتنقي العقيدة.

الإيديولوجية: أي الاعتقادات الحقيقية التي يعتنقها المنتمون إليها.

الفكرية: أي المعرفة الخاصة بالاعتقادات المتصلة بالعقيدة.

الترابطية: أي الآثار المترتبة على الاعتقاد و الممارسة و التجربة الدينية. [29](185)

و بهذا فالتدين مرتبط و متعلق بالخصائص الدينية للنسق ككل، و العلاقة بين الجماعات و بهذا يصبح التدين متعلق بالبناء الاجتماعي فهو بذلك يختلف باختلاف كل مجتمع و وضع القاعدة الدينية التي ارتضاها و اتفق عليها.

و لقد ميز "جوردن ألبرت" بين التوجهات الدينية إلى صنفين:

- التوجه الديني الظاهري: و يضم المعتقدات الدينية التي تمثل و تعكس وسيلة أو طريقة لتحقيق أهداف مصلحية، فالظاهريون يجدون الدين مفيد لتحقيق أهداف الأمن و السلوى، و العزاء و العلاقات الاجتماعية و المكانة و تقدير الذات، و من جهة أخرى يمثل التوجه الديني الداخلي: يمثل الدين باعتباره غاية في ذاته، و هو سيد الدوافع في الحياة، و هو العقيدة التي يستمدجها الفرد حتى النخاع و يعيش بها.

[22](274)

و التدين بذلك يصبح سلوك الفرد المتدين الذي يسعى إلى التمازج مع قيم المجتمع ككل و إعطاء صبغة الدين و مرجعيته في التعامل و التعايش وفق ما يملي عليه المعتقد "فالتدين هو محاولة الإنسان أن يصبح واعياً بالقيم و يقوي تأثيراتها" و الشخص المتدين هو الشخص المؤمن بقوى القيم الدينية.

[7](43)

أما التطرف الديني، فهو يمثل تدين الفرد و أخذه بالقيم الدينية لكن بشكل انتقائي و متشدد، إذ يتعصب لمعتقده و يحاول فرضه، فيحاول أن يوظف كل من قدسية الدين و سلطته لفرض مشروعه المغاير في كثير من الأحيان للمشروع القائم إذ يحتمي بنفس النصوص الدينية بعد أن خضعت لانتقائية تخدم مشروعه، ليولد إنتاجاً غزيراً لا يستند إلى اجتهاد فكري بقدر ما يستند إلى أفكار معيارية. و التطرف الديني مثله مثل التدين يحكم عليه من خلال المحيط الذي يعيش فيه، فالوسط الاجتماعي الذي ينشأ و يحيى فيه الفرد هو الذي يحكم سلوكه و تدينه إما بالتطرف أو الاعتدال أو التسبيب و هذا ما يجعل المفهوم نسبي يختلف من مجتمع لآخر و من وقت لآخر، و حدود التطرف و التدين واضحة، إذ أن

التدين يسير دائما إلى الوسط في محاولة لتوحيد المجتمع و معتقداته غير أن التطرف الديني هو المغالاة في التدين و الوصول إلى أعلى درجة من التشدد إلى درجة تشويه المعتقد على العموم. [29](167) إذن فيختلف التدين عن التطرف الديني، فالتدين يعني الإلتزام بأحكام الدين و السير على مناهجه و هو أمر محمود و يدعمه موقف الجماعة و نظام الدين عموما و يكون التدين ظاهرة ايجابية طالما ظل في إطار الفهم الصحيح للدين و التمسك الرشيد بالتعاليم الدينية و القيم الأخلاقية. [30](27)

2.4.2 التطرف و العنف

إن العنف سلوك عدواني بين طرفين متصارعين يهدف كل منهما إلى تحقيق مكاسب معينة أو تغيير وضع اجتماعي معين، و العنف هو وسيلة لا يقرها القانون، و هو الإيذاء باليد أو باللسان في الحقل التصادمي مع الآخر و هو حالة مركبة من حيث ظهورها و أدائها و ترابطها، حالة ذاتية لها موضوعها (الأنا في مواجهة الآخر) و هي تتسم بسمة الأداء الفردي أو الجماعي. [1](303) و يكتسب العنف معنى رفض الآخر و عدم الاعتراف به، و يتم الصراع إما مباشرة الفرد في مواجهة الآخر كما هو، الآخرين كما هم، و إما من خلال صورة مفهومية عن الآخر بصور مختلفة سياسية، دينية، عنصرية... الخ. [1](305)

ارتبط مفهوم التطرف بمفهوم العنف ارتباطا وثيقا ظهرت ملامحه مع بداية القرن الواحد والعشرين مع تنامي الجماعات الدينية التي استخدمت التشدد و المغالاة في تفسيرها لبعض النصوص الدينية و رفضها لبعض المحددات الاجتماعية للبناء الاجتماعي في كثير من دول العالم، و انعكس المنهج الفكري على سلوكيات بعض الجماعات و اتسمت تصرفاتهم بالعنف و الإجمام [8](122).

فتحول خطاب التطرف الديني إلى عنف مقترن بتحول الأفكار إلى أفعال عن طريق التنظيم والتأطير و التعبئة. فالتأطير الممنهج و المغلق الذي يخضع له أتباع التطرف يقود نحو العنف بعد انغلاق التفكير في منظومة " منطق الموت" التي تنفي الحياة، و توجه نحو العنف الذي تتداخل فيه ذات من يعتبر عدوا و ذات المعتدي. [16](172)

و بالرغم مما بين مفهوم التطرف من تفاعل فقد يكون هناك تطرف في فهم الدين و تحريفه عن مقاصده باعتباره موقفا شخصيا لا يدفع أصحابه إلى إكراه الغير على هذا الموقف.

و قد يكون تطرفا يدفع إلى العنف و الإرهاب، و قد يكون عملا إجراميا لا يستند إلى مرجعية وإنما تدفع إليه دوافع انتقام أو سياسة هوجاء باعتباره إستراتيجية للقضاء على الخصوم.

و يتحول المتطرف (فكريا أو سلوكيا) إلى استخدام العنف لتحقيق المبادئ التي يؤمن بها الفرد أو الجماعة و إذا ما استطاعت أن تحقق بعض الانتصارات أو تمتلك وسائل العنف و القوة، فقد تلجأ إلى

الإرهاب باختلاف أنواعه ضد كل من يقف عقبة لتحقيق أهدافها، و بهذا فإن جدلية التطرف و العنف توحى لنا بأن التطرف يتعلق بالأهداف و الغايات، أما العنف فيتعلق بالوسائل و الأساليب [21](5).

3.4.2 مفهوم التعصب

عموما إن التعصب هو التحيز لرأي معين و مساندته بغض النظر عن قوته أو قوة مرجعيته و صلاحيته، و عدم الاعتراف بالرأي الآخر. [22](91)

و الاتجاه التعصبي هو استعداد للاستجابة للجماعات الأخرى، فيتميز بعدم منطقيته، عدم العدالة و عدم التسامح، و يصاحب الاتجاه التعصبي أفكار جامدة و إسناد صفات و سمات مفترضة عن جماعة كاملة إلى كل فرد فيها. [20](217)

و ينطوي التعصب على نسق من القوالب النمطية، التصورات التي تتسم بالتصلب و التبسيط و كذلك بالتعميمات المفرطة عن جماعة معينة و في أغلب الأحيان مختلفة. و ما دام التطرف أسلوب مغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة أو على التسامح معها

فإن التعصب يعتبر من مظاهر التطرف و ما يترتب عليه من تناحر مع المخالفين، و الترويج للرأي الآخر المتعصب له، بل اتهام المخالفين بالجهل و سوء الفهم و المروق عن الدين [13](78). أما التزمتم فهو التشدد في أمر من الأمور و التمسك به بغض النظر عن صلاحيته للزمان و المكان و تقييد النفس و الآخرين به، و اعتبار الخروج عليه ضلال و فسق و عصيان.

أما الغلو فهو مرادف للتطرف و يعني مجاوزة حد الاعتدال و التوسط، و الغلو و التشدد يوجبان ما ليس واجب، و يحرمان ما ليس محرما، و يفسق الصالحين فيستحل دمائهم و أموالهم و يخرج على حكامهم [13](85).

إن حدود التطرف متداخلة و متفاعلة فيما بينها، فإذا مارس بعض الأفراد أو الجماعات نوعا من التشدد على أنفسهم و اقتصروا عليها يسمى التطرف الذاتي و قد يسمى تشددا و غلوا، أما إذا تجاوز التشدد و الغلو المستوى الذاتي و انتقل إلى مستويات الغير و التشديد عليهم يصبح تطرفا و من ذلك يمكن أن نعتبر "التطرف يبدأ بالتشدد في نوع من الالتزام ثم يتحول إلى غلو في تأويل مرجعية هذا الالتزام، ثم يتحول إلى تطرف باتهام المجتمع بالتقصير اتجاه الالتزام المغالي و من ثم اعتزاله، و قد يتطور في المرحلة الأخيرة إلى استعمال العنف و الإرهاب لإلزام الغير بالالتزام المغالي أو الإحتجاج على تقصيره.

4.4.2 التطرف الديني و الإرهاب

تعني كلمة الإرهاب الاعتداء أو التهديد بالاعتداء على الأرواح أو الأموال أو الممتلكات العامة والخاصة بشكل منظم من قبل دولة أو مجموعة ما ضد المجتمع المحلي أو الدولي باستخدام وسائل تنشر الرعب في النفوس لتحقيق هدف معين، كما أنه سلوك إجرامي يتضمن عدوان مرضي شكلا ومضمونا [1](310)

و من الملاحظ أن الإرهاب يتم باسم الدين، و لقد كان دائما إرهاب امتدادا طبيعيا للتطرف الديني أي "الإرهاب وليد التطرف". [17](319)

عندما يبلغ التطرف الحد الأقصى و يتبنى أو يخلق نزعة فرض منهجه الوحيد كنمط مجتمعي أحادي للعالم ليثبت عدوانه بقوة السلاح المبالغت، و عموما فإن الإرهاب الذي يتم باسم الدين، يمهّد له ويؤطره فكر متطرف حول الدين، حيث توظف كل من قدسية الدين و سلطته في الخطاب المتطرف لفرض مشروع مجتمعي إيديولوجي مغاير للمشروع القائم، فالفئات التي تبحث عن موقع سلطوي لأفكارها تلجأ إلى الدين و تحتمي به لكي تضمن لنفسها سلطة باسم ذلك الدين. [16](163)

كما أن التطرف نتيجة هزات نفسية و مشكلات اجتماعية و اقتصادية و سياسية، يشكل هروبا من الصراع النفسي و اليأس و الإحباط و الفشل و البطالة... الخ، و هي عوامل تساهم في دعم الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تستغل هذه العوامل. [17](320)

و لكن برغم ما بينهما من تفاعل تدل عليه الأحداث التي وقعت في جهات شتى من العالم فقد يكون هناك تطرف في فهم الدين و تحريفه عن مقاصده باعتباره ذلك موقفا شخصيا لا يدفع أصحابه إلى إكراه الغير.

و قد يكون تطرفا يدفع إلى العنف و الإرهاب، و قد يكون عملا إجراميا لا يستند إلى مرجعية دينية، وإنما تدفع إليه دوافع إنتقام أو سياسة هوجاء باعتباره إستراتيجية للقضاء على الخصوم.

5.4.2 التطرف الديني و الأصولية و الإسلام

إن الأصولية في معجم " ويبستر " Webster Glossaire مصطلح أطلق على حركة إحتجاجية مسيحية ظهرت في القرن العشرين، تؤكد على ضرورة التفسير الحرفي للكتاب المقدس كأساس للحياة الدينية الصحيحة إذ تعني Fondamentalisme رفض تكيف العقيدة مع التطور أو مع الظروف المستجدة، أما الأصولية من المنظور الإسلامي تعني تجديد الدين على أساس العودة إلى أصوله القرآنية و السيرة النبوية لملائمته مع المستجدات [18].

غير أن في العصور الأخيرة التقى مفهوم التطرف الديني و الأصولية من كون هذه الأخيرة تثبت فهما واحد للدين تعتقد أنه وحده يمثل الحقيقة المطلقة، و أن من لا يأخذ به فهو مرتد فاسق، و يحل الجهاد في سبيل القضاء عليه، و استباحة ماله و نفسه، و هي سمة الأصولية الحديثة التي تنتشر في العالم الإسلامي.

و المعضلة بالنسبة للمتطرفين الأصوليين تكمن في نوعية التعامل مع الإسلام، لا في الإسلام نفسه و في فهم النصوص و في السياق السياسي الذي يوظف فيه. [31](45)

و التطرف الديني المنسوب للإسلام يقول محمد الكتاني له بعدان إثنان أولهما: ظاهري يتجلى في اختزال الدين كله في مجموعة من المظاهر و السلوكات الشكلية باعتبارها تمثل الإسلام أكمل تمثيل و التقيد بحرفية النصوص و حتى و إن كانت هذه الحرفية توقع في التناقض، و التشدد في أداء الفرائض الدينية على الصورة المنتقاة من بعض السلف.

ثانيهما: باطني يتجلى في الوثوق المطلق لدى المتطرف بأنه يفهم الإسلام و يمارسه وحده على الوجه الصحيح، دون سائر المخالفين له، فيتعصب لما يعلمه و يرفض ما يجهله، و حتى و إن كان ما يجهله من مقاصد الشريعة و كلياتها التي تقوم عليها الفروع التي يؤمن بها سلفا. " إن التطرف لدى المسلمين المعاصرين يأخذ منحى آخر فهو طريقة في التفكير و الممارسة، تستولي على حياة المتطرفين فينفصلون عن مسابرة مجتمعهم و يرفضون ما يعيشه من تطور و تجديد...إنهم سجناء التناقض الذي ينفي كل طرف منها الآخر، و كل ما ليس إتباعا للسلف فهو كفر و ردة" [16](68).

يعتبر التطرف الديني ظاهرة مركبة لها جوانبها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية و النفسية و لها تأثيراتها على السلوك الفردي و الجماعي و هذا ما حاولنا عرضه في هذا الفصل .

و نخلص إلى أن التطرف الديني هو انحراف فكري، و هو نزعة فردية و جماعية تنعكس على الذات و على الآخر، سواء كان الآخر فردا أم جماعة أم مجتمعا.

و الفكر المتطرف نظام مغلق على ذاته يقوم على مجموعة مما يعتبرها أصحابه مسلمات بديهية لا تقبل الجدل، يجيء التوصل إلى هذه المسلمات عن طريق توظيف نصوص دينية و الرجوع إلى فترات تاريخية.

كما تطرقنا إلى بعض دوافع التطرف و ارتباطها بالواقع القيمي و الثقافي و الاقتصادي للمجتمع، حيث حاولنا من خلال جمع بعض العوامل و المفاهيم المرتبطة بالظاهرة و محاولة استخلاص تشخيص دقيق للإشكالية التي تعد حقيقة نتاج لواقع معقد.

الفصل 3

سوسيولوجيا السلوك الانحرافي

تعتبر كل من ظاهرة الجريمة و الانحراف من أقدم الظواهر في المجتمعات و هي ظاهرة اجتماعية تاريخية تراكمية متمردة متزايدة من يوم لآخر و تختلف مظاهرها نظرا لتأثرها بالتغير الاجتماعي و الثقافي الذي يصيب الفرد و الجماعات.

وتعرف الجرائم انتشار الأنماط من الجريمة و السلوكات المنحرفة منها ما هو مستحدث وأصبح يعرف انتشارا واسعا في المجتمع لذلك نحاول في هذا الفصل التعرف على مفهوم الانحراف و السلوك الانحرافي و الفرق بين السلوك الانحرافي و الاجرامي كما نحاول التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للانحراف و محاولة التوصل إلى مقاربة توضح لنا كيفية تناول مفهوم التطرف الديني كسلوك انحرافي يعرفه المجتمع.

1.3. مفهوم الانحراف

الانحراف عموما هو موقف اجتماعي يخضع فيه الفرد لعامل أو عدة عوامل ذات القوة السببية التي تدفعه إلى ارتكاب السلوك الغير متوافق أو يحتمل أن يؤدي إليه. و قد اهتم علماء الاجتماع بظاهرة الانحراف كظاهرة اجتماعية ذات أبعاد مختلفة و متعددة في المجتمع والانحراف لفظ اجتماعي يمثل الخروج عن المعايير الاجتماعية، وعدم الامتثال للضبط الاجتماعي الرسمي والغير رسمي.

إن مفهوم الانحراف كانهك لأنماط معنية من معايير الجماعة، فهو مصطلح ليس له معنى متفق عليه، ولكن معظم التعاريف تتركز على فكرة الانحراف عن القواعد أو المعايير الاجتماعية والذي يجلب معه سوء السمعة ... أو الاستهجان مما يثير محاولة فرض الضبط الاجتماعي عليه، وبهذا يمكن القول أن الانحراف أكثر اتساعا في مضمونه من الجريمة. [32][39]

ولقد تعددت تعريفاته و تعكس بذلك تعدد الاتجاهات النظرية التي تناولته إذ يرى " ميرتون " R.K.Merton أن الانحراف هو خروج بشكل ملموس عن المعايير التي أقيمت للناس في ظروفهم

الاجتماعية. أما "بارسونز" T.Parsons فيرى أن الانحراف هو اضطراب في توازن نسق التفاعل [1](299).

غير أن ورغم تعدد الاصطلاحات فإن الانحراف يعبر عن عدم مسابرة المعايير الاجتماعية وهي ظاهرة توجد في حياة كل كائن إنساني وفي كل المجتمعات سواء بدائية كانت أم متطورة.

3.2. مفهوم السلوك الانحرافي

و مما سبق فإن السلوك الانحرافي يتضمن في محتواه سلوكا غير مقبول اجتماعيا، أو غير مرغوب فيه من قبل اغلب فئات المجتمع فهذا السلوك ينطوي على تهديد مباشر أو غير مباشر لأخلاقيات المجتمع وقيمه وعاداته ويعرفه ميرتون R.K.Merton بأنه ذلك السلوك المنحرف الذي خرج بشكل ملموس عن المعايير الاجتماعية أما كوهن Cohen فيعرفه بأنه السلوك الذي يعتدي على التوقعات التي يتم الاعتراف بشرعيتها من قبل المؤسسات و النظم الاجتماعية [32](40):

فالسلك المنحرف يعتبر نتاجا لمجموعة القوى الاجتماعية والثقافية التي ينطوي عليها المجتمع، ومن ذلك فان السلوك المنحرف هو سلوك ثقافي النمط، فسلك إي جماعة في أساسه يعبر عن توافق مجموعة من الأدوار الثقافية المتوقعة مع مجموعة من القيم والتقاليد التي تتميز بدورها بدرجة عالية من الثبات والدوام، و الاستمرارية.

إذن فالانحراف الاجتماعي هو كل سلوك يتعارض مع قيم ومبادئ المجتمع، يؤدي بالفرد إلى إلحاق الضرر بنفسه أو لا حاضرا ومستقبلا وبالمجتمع ثانيا، مما يؤدي إلى خلق منظومة ردعية سواء من خلال مؤسسات رسمية أو غير رسمية تتمثل في الضبط الاجتماعي وأساليب الردع والعقاب والاستهجان. [32](42)

3.3. الفرق بين السلوك الإنحرافي والسلوك الإجرامي

يشير السلوك الإجرامي إلى نمط السلوك الموجه بطريقة مقصودة أو غير مقصودة بصفة فردية أو جماعية نحو رفض المعايير السائدة ونحو أداء الآخرين وهو سلوك تتحكم فيه ظروف اجتماعية معينة وبضيف "نبيل السمالوطي": هو سلوك يتعارض مع نظام التوقعات المقررة وهو يشكل تحدي صريح لقيم المجتمع أو لما هو مقبول أو متسامح فيه ثقافيا وهو السلوك الذي يجرمه القانون والذي يستوجب العقاب بناء على نصوص تشريعية معنية، وهو موجه في العادة ضد معتقدات المجتمع وضد النظام الاجتماعي العام [32](43):

ويهتم علم الاجتماع الجنائي وعلم النفس الجنائي والقانون الجنائي وعلم العقاب بدراسة السلوك الإجرامي، في حين يهتم علم الإجرام بدراسة الجريمة، والسلوك الإجرامي عموماً هو كل فعل أو امتناع عن سلوك أو فعل يجرمه المشرع و ينص عليه القانون ويمثل قاعدة جزائية تطبق على الخارجين عنها. وعليه فإن السلوك الإجرامي سلوك يجرمه القانون يرد عليه بعقوبة جزائية، أما السلوك الإنحرافي يتطلب تجريمه قانونياً ثم العقاب عليه، أي أنه فعل لا يعد جريمة إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك، غير أنه كلا السلوكين يلقيان استهجاناً من طرف المجتمع.

فالانحراف يعرف من وجهة نظر البناء المعياري الخاص الذي يوجد فيه وفي المجتمع ويمكن الجوهر الاجتماعي للسلوك الإجرامي و الإنحرافي في معارضة الفرد أو الجماعات للأوضاع والمعايير الاجتماعية السائدة والخروج عليها.

4.3. أنواع الانحراف الاجتماعي وأشكاله

يتضمن السلوك الإنحرافي في محتواه سلوكاً غير مقبول أو غير مرغوب فيه من قبل أغلب فئات المجتمع ولقد وضع المفكرون و صنفوا أنواعاً وأشكالاً عديدة للانحراف فنجد مثلاً لنذر Lander يعطي تقسيماً يشمل نوعين من الانحرافات:

4.3.1. انحراف الظروف أو الموقف

و يتمثل في الانحرافات وليدة البيئة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والتربوية التي نشأ فيها الفرد والتي تكون ذات التأثير الدائم على ارتكاب الجرائم.

4.3.2. الانحرافات العرضية

أي الانحرافات التي تعد عرضاً للانفعالات النفسية وفيها تكون الأفعال وليدة انفعالات سيكولوجية.

وعلى العموم فإنه شائع في علم الاجتماع تقسيم الانحراف إلى ثلاث أنماط وهي:

الانحراف الفردي: وهو الانحراف الذي يكون نابعا من شخصية الفرد ونتيجة لاختلال عضوي أو عقلي أو نفسي.

الانحراف سبب الموقف: هو الانحراف الذي يسببه الموقف الاجتماعي للفرد، ونتيجة تفاعله مع هذا المحيط، وتعلمه عن طريق الملاحظة لنماذج سلوكية منحرفة، أو نتيجة لتعرض الفرد لظروف معينة ساهمت في قيادة بالفعل المنحرف.

الانحراف المنظم: الذي يكون على شكل نسق اجتماعي قائم يستند إلى ثقافة فرعية تؤدي إلى ظهور جماعات فردية تمارس أنواعا من الانحراف [32](52).

3 . 5 . النظريات السيولوجية المفسرة للانحراف الاجتماعي

لقد اهتم علماء الاجتماع عموما بدراسة السلوك الانحرافي والسلوك الإجرامي، ووضعوا واتجهوا عدة اتجاهات في ذلك، غير أنهم أكدوا أن التغيرات الكلاسيكية، والوضعية أسهمت بدرجة كبيرة في البناء النظري المفسر للسلوك الانحراف والجريمة.

ولقد اتجهت النظريات الكلاسيكية في تفسيرها اتجاهين [1](81):

1. اتجاه يعتقد أن الانحراف والجريمة يعود إلى عامل واحد ، وتزعم المدرسة الوضعية الايطالية

هذا الاتجاه من خلال أعمال "سيزار لومبروز Cesare lombroso 1909- 1836" صاحب كتاب "الرجل المجرم" و"المجرم بالولادة"، وقد اعتبر أن الإجرام والجنوح والانحراف يرجع إلى استعداد فطري بيولوجي مورث في الفرد، ويرى أن الجريمة استعداد حيواني موروث يدفع الإنسان إلى ارتكاب الإجرام الجسمية بيولوجية طاغية.

ثم تأتي نظرية "دي تيليو D.dittilio" ، ويعتبر من تلامذة لومبروز C. Lombroso الذين طوروا نظريته، وينطلق من أن لكل فرد تكوين شخصي يشمل العناصر الوراثية والمكتسبة في آن واحد، ويركز على العوامل العضوية التي تزيد في الانحراف كما أنه يعطي للعوامل الاجتماعية بعض الأهمية.

2. أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه التعددي تمثله المدارس الاجتماعية المختلفة التي تربط بين

الانحراف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية وتأثير الإنسان على البيئة وتأثرها معها كما أن النظريات النفسية عموما تناولت مفهومي الجريمة والانحراف وأرجعته إلى عوامل نفسية، ولعله من زعماء هذا الاتجاه فرويد Freud "1856- 1939" الذي يرى أن السلوك المنحرف هو نتيجة اضطرابات في الشخصية والتي تقود إلى الكبت المستمر في الصغر، و الإحباط في الكبر، والقلق الشديد، واختلال الجهاز النفسي، ومن رواد التفسير السيكولوجي للجريمة والانحراف بندورا Bondura و جون دولار John Dollard [4](126).

وعلى العموم هي مداخل نظرية ساهمت في بناء التفسير السوسيوولوجي للانحراف والذي سنحاول التطرق إليه بتفصيل أكبر في العنصر التالي:

3. 5. 1. نظرية دوركايم (1858-1917) E. derkheim

يعتبر دوركايم من أوائل علماء الاجتماع الذين تناولوا دراسة الانحراف والإجرام كظواهر اجتماعية، إذ كان تفسيره نابع من فهمه لطبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، من خلال توجيه الفرد إلى أنماط معينة من السلوك عالية التقدير يصل الفرد من خلالها إلى المرتبة الاجتماعية المرموقة.

يرى دوركايم أن تقسيم العمل البنائي في المجتمع الحديث يعد احد العوامل المسؤولة عن فقدان تماسك المجتمع وعن تعرض القاعدة الأخلاقية الجمعية للانهايار، ويثير ذلك جدلا حول مدى قدرة تقسيم العمل أن يعوض وحدة غياب أو فقدان القواعد الأخلاقية بصورة كاملة الأمر الذي يعني أن حالة الانومي اللامعيارية هي حالة مرضية ترتبط بظهور التضامن العضوي، إذ أنه يؤدي إلى انعزال الأفراد عن بعضهم البعض، واستغراقهم في أنشطتهم الفائقة التخصص، وفي حالة يمكن أن يفتقد الأفراد الشعور بأن هناك هدفا مشتركا سيربطهم بمن يعملون معهم ويعشون معهم وعندما يصاب المجتمع ببعض الظروف التي تأثر في توازنه مثل الغير التكنولوجي السريع الحاد، أو الحروب، أو تعرضه لحالة من النمو الحضري السريع، ففي تلك الحالات يكون السلوك المنحرف نتاجا لهذه الحالات والتغيرات المفاجئة [4](65).

فمن العسير تفسير الظواهر الاجتماعية على أساس العمليات النفسية للفرد، لأن هذه العمليات لا تستطيع بذاتها أن تؤدي إلى إيجاد تصورات جمعية ، فحسب دوركايم هذه الظواهر الجمعية تمارس ضغط على أفراد، وهذا الضغط يخلق لنا نمطين اجتماعيين، التوافق والانحراف ففي حالة التشابه والتوافق، أي محاولة من طرف الفرد للتمييز تعتبر سلوكا منحرفا لأنها تهدد التضامن بين أفراد المجتمع، فالحياة الاجتماعية ذات الضمير الجمعي القوي يكون فيها العقاب شديدا لأي انحراف، وبالتالي يسود احترام الضمير الجمعي، أما في حالة المجتمعات الفردية، فإن احترام التوافق الاجتماعي لا يعني امتثال الفرد للنمط الاجتماعي، فيكون التسامح واسعا جدا

وتشير اللامعيارية إلى حالة الاضطراب التي تصيب النظام، أو حالة من انعدام الانتظام أو التسبب تتجسم عن أزمات اقتصادية أو كوارث أسرية في نفس الوقت تؤدي إلى الانحراف [33](20).

ينظر دوركايم على الانحراف التغير الاجتماعي باعتباره سببا للامعيارية، ومنطلقا أساسا لكل أزمة في المجتمع، حيث أن عمليات التغيير في المجتمعات الحديثة ذات السرعة والكثافة بحيث تسفر عن صعوبات اجتماعية رئيسية، ويمكن أن تسبب أثارها في اضطراب أساليب الحياة التقليدية وفي القيم والمعتقدات الدينية، وأنماط الحياة اليومية دون طرح بدلا منها قيما جديدة واضحة

ولقد ربط دوركايم بين هذه الأوضاع وبين ظهور حالة الضياع وهي الإحساس بانعدام الهدف أو بالقنوط الناجم عن الحياة الاجتماعية الحديثة والذي من صفاته تفكك الأخلاق التقليدية التي كان ينطوي عليها الدين والتي تقوم بمهمة الضبط الاجتماعي ، مما يدفع إلى العديد من الأفراد بالشعور بأن حياتهم دون معنى ولا دلالة، كما أوضح أن تراجع القيم والمعايير وتآكل آليات الضبط وهذا الضياع الاجتماعي تدفع الأفراد نحو الجريمة التي اعتبرها ظاهرة طبيعية وهي من صفات المجتمع وتركيبته وثقافته فجنوح الفرد وخروجه عن قواعد السلوك الجماعية لا يمثل ظاهرة مرضية شخصية وإنما يعتبر ذلك نتاج للمجتمع وخصائصه [10] (239)

3 . 5 . 2 . نظرية روبرت ميرتون 1910-2003 R.Merton

ينطلق عالم الاجتماع الأمريكي من نظرية " دوركايم " حول الانحراف والجريمة، ليبولور نظريته المعروفة اللامعيارية"، " الأنوميا الاجتماعية" *l'anomie* ولقد انطلق من تحليله حول الانحراف مؤكدا أصول الجريمة وبذورها إنما تكمن في بنية المجتمع الأمريكي، إذ يرى أن البناء الاجتماعي للمجتمع يمارس ضغوطا على بعض الأفراد مما يدفعهم إلى السلوك غير السوي، ويحدد مفهوم الضياع الذي ينشأ تعبيرا عن الضغوط التي تفرض على سلوك الفرد عندما تتعارض المعايير المتعارف عليها مع الواقع الاجتماعي. فالسلوك الانحرافي إنما هو نتيجة التناقض بين الأهداف المحددة ثقافيا وبين الوسائل التي تقرها النظم الاجتماعية لتحقيق هذه الأهداف. [4] (284)

ويذهب ميرتون R.Merton إلى أن سبب التفكك الاجتماعي، لأن الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف غير متاحة بصورة عادلة في المجتمع، وهذا الصراع يعد سببا كافيا في حد ذاته ومبررا لوجود ظاهرة الأنوميا" فالسلوك الانحرافي محصلة للبناء الاجتماعي، مثله مثل السلوك الامتثالي...و اللامعيارية هي حالة الانعدام الأخلاقي للوسائل القائمة في كثير من الجماعات التي تتميز بانعدام التكامل بين المكونين الأساسيين لبنائها الاجتماعي..." [33] (287)

ولقد ميز ميرتون R.Merton ثلاث أنواع من الانحراف:

1. الانحراف البيولوجي والنفسي، يصيب الفرد فيعجز عن مسايرة قيم المجتمع، ويفشل في تحديد التوافق مع نظم المجتمع وقيمة مما يؤدي به إلى انحراف.
2. الانحراف الوظيفي: يعد هنا الانحراف، ثورة وتحرر من جانب الفرد في مواجهة مجتمع تسوده الصور الشاذة لتقسيم العمل، فالفرد يحاول إصلاح مجتمع انعدمت فيه المساواة والحياة السوية اللازمة للأفراد، يعد منحرفا في نظر المجتمع

3. الانحراف الاجتماعي: ينشأ هذا النمط من مصدرين:

- الانومي ويتضمن الافتقار إلى المعايير والقواعد الاجتماعية.

- الأنانية وتعني الإيمان المطلق بالفرد، مع تأكيد قيم المجتمع ذلك. [32](54)

وعليه فيرى " ميرتون " R.Merton أن الانحراف والجريمة هما استجابة طبيعية للأوضاع التي يعيشها الأفراد ولقد ميز بين خمسة ردود أفعال (استجابات) محتملة اتجاه التجاذب والتوتر بين القيم السائدة والمتفق عليها وقلة الإمكانيات أو الوسائل المتاحة للأفراد لتحقيق هذه الطموحات والرغبات وتمثل هذه الفئات في:

1. "الامتثاليون" يقبلون كل من القيم المتفق عليها على العموم والأساليب المتبعة لتحقيقها

بصرف النظر عما إذا كانت ستؤدي إلى النجاح أو الفشل، وتدرج أغلبية الناس في هذه الفئة.

2. يميل " الابتكاريون " المبدعون إلى القيم المتواضع عليها اجتماعيا، إلا أنهم يستخدمون

الوسائل غير الشرعية والشرعية للوصول إليها وتدخل هنا في هذا النوع فئة المجرمين الذين يكتسبون الثروة عبر أنشطة غير شرعية.

3. وينصاع " الطقوسيون" للمقاييس المقبولة اجتماعيا مع أنهم لا يأبهون للقيم الكامنة وراء هذه

المقاييس وينتهج هذه الممارسات الطقوسية من أمضوا حياتهم وكرسوها في أعمال روتينية مملة حتى لو لم تكن المهمات التي يؤيدونها تقودهم إلى التقدم في حياتهم المهنية أو كانت لا تقدم لهم إلا النذر اليسير من المكافآت الثوابية.

4. " الانسحابيون" هم من تخلوا على المنافسة و التطلع إلى الأمام بصورة كلية، فرفضوا كلا من

القيم المهيمنة والوسائل المتفق عليها لتحقيقها وغلبا ما يتساقطون ويعزلون أنفسهم خارج المجتمع وتمثل هذه الجماعات الفئات المعتكفة ذاتيا في مناطق نائية و مدمنو الكحول والمخدرات.

5. أما " المتمردون" العصاة فيرفضون القيم القائمة والوسائل كليهما غير أنهم ينشطون في

مساعيهم للاستعاضة عليها ببدائل جديدة ويعدون تصور النظام الاجتماعي وبناءه على أساس هذا الرفض، ويدخل في عداد هذه الفئة أفرادا الجماعات السياسية الجذرية الراديكالية.

[1](247)

ويرجع ميرتون R.Merton حالة اللامعيارية التي تصيب المجتمع أولا وقبل كل شيء إلى رغبة الأفراد في تحقيق الأهداف دون النظر في طبيعة الوسائل، وهذا ما يمس المجتمع وثقافته والتوافق الموجود فيه، مما يؤدي إلى حالة التفكك والتصدع في البناء و النظم الاجتماعية، ويسقط المجتمع في حالة اللامعيارية ومعها تنتشر مظاهر وصور الجريمة والانحراف ويشير ميرتون إلى الجنوح يمثل علاقة الفرد بمجتمعه وما يتخذه من مواقف اتجاهه أو أنه يعتمد بالدرجة الأولى على تكيف الفرد مع

الوسائل التي يفرضها المجتمع لتحقيق الأهداف والغايات المطلوبة أو المرغوبة اجتماعيا، ويتم التوافق (السلبى أو الايجابى) والتكيف مع المعطيات الاجتماعية هذه من خلال اختيار واحد من خمسة مواقف وهي:

الجدول رقم 1: يوضح أنماط الاستجابات الخمسة

| المواقف | الأهداف الثقافية | الوسائل |
|---------|-------------------|---------|
| الأول | التقييد والالتزام | + |
| الثاني | التجديد | - |
| الثالث | الطقوس | + |
| الرابع | الاغتراب | - |
| الخامس | الثورة | ± |

و تعني الإشارات إعلان أن: في حالة الإيجاب (+) يدل ذلك على " القبول " وفي حالة الإشارة السالبة (-) فيدل ذلك على "الرفض"، أما الإشارة المزدوجة (±) فيعني الرفض مع الاستعانة بأهداف بديلة. [1](255)

3 . 5 . 3 . نظرية الوصم الاجتماعي لهوارد بيكر Howard bekar و إدوين ليميرت Edwin lamert

يستخدم المصطلح في سوسيولوجيا الانحراف للإشارة بطريقة تبادلية مع نظرية رد الفعل الاجتماعي إلى التغيير الاجتماعي للانحراف، إنما يتم اعتباره نتيجة لعوامل تتعلق بسيكولوجية الأفراد وخصائصهم الوراثية وتبني هذه النظرية اتجاهها في تفسير الانحراف على فكرة مهمة وهي، أن الانحراف الاجتماعي نتاج عن مجموعة من الأفراد بالإشارة إلى أفراد آخرين بأنهم منحرفون، فإذا أصقت الرأسمالية المسيطرة في أوروبا مثلا فكرة التخلف بالأفارقة وكرروها في وسائل إعلامهم أصبح الأفارقة جميعهم متخلفون في المرأة الاجتماعية الأوربية. [1](260)

وتركز النظرية أن الجريمة لا ترجع إلى ظروف المجرم أو المنحرف والأساليب المادية وغير المادية التي تقوده إلى الجريمة بل ترجع إلى النظرة السلبية التي يحملها المجتمع نحوه، لأنه فيما ارتكب جريمة أو مخالفة بقيت عالقة بالأذهان، وتستند في ذلك إلى خمسة مبادئ أساسية:

1. إن وصف الفرد بالجريمة قد يكون صحيحا أو غير صحيح، إلا أن المجتمع قد كون هذه النظرة عنه وبقيت مرسخة في المجتمع حياله.

2. وجود علاقة مليئة بالشكوك والشبهات بين المجرم والمجتمع الذي وصفه بالجريمة والانحراف.

3. إن وصف المجتمع للفرد بالجريمة قد يجعله يشعر بأنه مجرم ، إذ أن تقييم المجتمع للفرد يؤثر في تقييم الفرد لذاته.

4. الجرائم تصنف صنفين، جرائم أولية وهي جرائم قد افتعلها الفرد حقيقة كالقتل والسرقة والجرائم الثانوية التي يقوم بها الفرد نتيجة النظر السلبية التي يحملها عنه المجتمع.

5. إن أسباب السلوك الإجرامي والانحراف السلوكي لا تتعلق بالمجرم نفسه أو بالظروف الموضوعية التي يمر بها، بل تتعلق بوصف المجتمع للمجرم بالجريمة .
وتقسم النظرية عموما إلى قسمين :

الانحراف المستور: وهو انحراف يرتكبه الأفراد ويبقى مستورا، فمثلا قد يحدث فرد نفسه بانحراف فكري لكن سرعان ما يعود عن ذلك.

الانحراف الظاهر: وهو عندما يرتكب الفرد الانحراف علنا، ويتهمون بالانحراف، يتبدل الوضع

النفسي والاجتماعي للمتهمين تبدا جذريا] [1](262)

وعليه فأنصار هذه المدرسة يرون بأن عدم قبول المجتمع لسلوك منحرف ما، هذا ربما وحده كفيلا بأن يكون سببا في السقوط في أحضان الجريمة و الانحراف، حتى ولو كان السلوك المعني غير مقصود بل ناتج عن الصدفة أو الخطأ.

فالجماعات الاجتماعية تخلق الانحراف بواسطة صنع القواعد على من ينتهكونها أو يخرقونها ويصبح من الممكن إطلاق مصطلح الخارجون "the outssiders" عليهم، فالانحراف لا يعبر خاصة على فعل ما يقوم به شخص و إنما هو نتيجة لتطبيق مجموعة قواعد وجزاءات على الشخص المذنب والمنحرف هو الشخص الذي طبق عليه هذه التسمية بنجاح، والسلوك الانحرافي هو السلوك الذي أعطاه الناس هذا الاسم] [34](59).

وعلى العموم تقوم هذه النظرية على أساس قضيتين هما: أنه قد تكون هوة بين حكم بعض الأفراد على سلوكيات معينة وحكم الجماعة التي ينتمون إليها، ففي الوقت الذي يبيح الأفراد لأنفسهم إبداء تلك السلوكيات نجد الجماعة في المقابل تجرمها وتحكم على فاعلها بالانحراف والإجرام، أما القضية الثانية: تتمثل في الأبعاد السلبية لقوة الضبط الاجتماعي والتي قد تدفع إلى الإجرام بعد فقدان ما كانوا يسعون إلى بلوغه وهو الصيت الحسن وشهادة الأخلاق الاجتماعية] [34](99).

3 . 5 . 4 . نظرية الاختلاط التفاضلي- المخالطة الفارقة لإيدوين سودرلاند (Sutherland 1833-1850)

من العلماء الذين بلورا نظرية المخالطة الفارقة، والتي تقوم على أن الانحراف مكتسب حيث يتعلم الفرد الانحراف كما يتعلم فرد آخر السلوك الذي يرتضيه النظام الاجتماعي، ويستند في نظريته على الفكرة القائلة أن الانحراف إذا ظهر في بيئة اجتماعية معينة فلا بد من الاستمرار في تلك البيئة حيث يتعمق ذلك الانحراف في التركيبة الثقافية والاجتماعية للمدينة وينتقل الطابع الانحرافي من فرد لآخر، ثم من جيل لآخر دون أن يتغير الدافع الذي يؤدي إلى ارتكاب الجريمة لدى هؤلاء الأفراد وترتكز هذه النظرية على افتراضات منها:

1. السلوك الإجرامي غير مورث يكتسبه الإنسان بالتعلم.
2. يتعلم الشخص السلوك الإجرامي عن طريق التفاعل مع الأشخاص الآخرين.
3. تحدث عملية تعلم السلوك الإجرامي في إطار علاقات أولية ذات صيغة شخصية حميمية

[1](279)

وتتلخص النظرية في أن السلوك الإجرامي مكتسب نتيجة الاتصال المباشر بأشخاص تربطهم روابط شخصية حميمية ومتينة، وكلما كان المحيط ضيقا زادت درجة التأثير، وأن التعلم ليس بالوراثة بل يلزمه الفن ، الاحتراف والتدريب، وأنه لا يمكن تفسير السلوك المنحرف على أنه تعبير عن قيم وحاجات عامة، لأن السلوك العادي (الامتثالي) يعبر أيضا عن نفس القيم وتركز النظرية على دور التفاعل الاختلاطي مع الجماعات الإجرامية المنعزلة حيث يتم الاقتناع بالفعل ومن إتباعه للأفكار فمباشرة الفعل المناسب لذلك ثم ارتكاب الجريمة فالشخص يصبح جانحا بسبب توصله إلى تعريفات أو تحديدات ملائمة لمخالفة القانون، وذلك انطلاقا من أن المحددات المباشرة للسلوك الإجرامي كامنة في مركب الموقف والشخص، فلا يحدث الفعل الإجرامي إلا إذا وجد الموقف الملائم له كما يحدده الشخص ذاته، فالموقف مرتبط بالشخص، لأن موقفا معينا ربما يؤدي إلى ارتكاب شخص معين لجريمة ما، ولكنه لا يؤدي بآخر إلى ذات الفعل [33](156):

3 . 5 . 5 . نظرية ألبرت كوهن Albert Cohen

وهي الموسومة بنظرية الثقافة الخاصة أو الفرعية الجائحة، بلورها في كتابه "الفتى الجانح" "The Delinquent boy" وانطلق كوهن Cohen من أن وجود ثقافة خاصة جانحة لدى جماعات معينة ، لا توجد في الثقافة العامة السائدة ما يلبي حاجاتها ويحقق أهدافها فتلجأ إلى بلورة نمطها الثقافي الخاص بها بما يحمله من قيم ومعايير وسلوكيات لتحقيق أهدافها، كما تربط بين ظهور هذا النوع من

الثقافة والطبقة الدنيا والعامل في المجتمع, وذهب إلى أن الحدث الذي يفقد المكانة في جماعة مرجعية سوية كالأسرة فإنه يصبح عضوا في جماعة مرجعية جانحة [32](102).

ويرى كوهن Cohen أن الانحراف يتحدد في إطار نموذج ثقافي محدد له بعض الملامح المميزة وهي الإحساس القوي بالتضامن مع العصابة والعداء مع العالم الخارجي، حيث تنمو الجماعة إلى حد كبير في حالة تضامنها، فهي حرة أن تضبط سلوك الراشدين أو تجعلهم يصطدمون بالقانون والإحساس بالتضامن يجعل العصابة على درجة عالية من الشهرة.

إن الأفعال التي ترتكب لا تكون بهدف الكسب المادي، حيث يتسم نشاط العصابة باللانفعية وترتكب الأفعال الانحرافية للرغبة في المتعة السريعة، ويشير كوهن Cohen ذلك من خلال مذهب المتعة السريعة توافر عنصر السلبية والحقد وتعتمد الأذى في جنوح العصابة حيث تهدف العصابة إلى القيام بعمليات التخريب العشوائي والعدواني للملكية العامة والخاصة. [34](59).

3 . 5 . 6 . نظرية الصراع الثقافي ثورتن سيلين : thorten cellin

تؤكد هذه المقاربة على أن الأوضاع الاجتماعية غير المنسجمة لتوجيه الفرد، مما يترتب على ذلك ارتكاب الفرد سلوكيات معينة، فتعتبر سلوكيات شاذة ومن وجهة نظر ثقافة ما، في حين يعتبر تصرفا عاديا في ثقافة ذلك الفرد.

وهي تؤكد عموما على وجود علاقة بين ظاهرة الجريمة والصراع الثقافي والاجتماعي فالفرد ينشأ في جماعة عائلية لها تقاليد وقيمها الخاصة والتي تختلف مع قيم المجتمع الأكبر الذي تتواجد به تلك الجماعة، حيث تضع كل جماعة معاييرها الخاصة بها.

ويحدث الصراع الثقافي نتيجة عدة أسباب فيها النمو الثقافي العامل الأكثر تأثيرا أو لهجرة القواعد السلوكية من منطقة لها بناؤها الثقافي المختلف فيحدث الصراع بين الثقافيين المختلفين ويزداد هذا الصراع إلى أن يصل الفرد إلى ارتكاب أفعال وتصرفات غير سوية من وجهة نظر الثقافة الجديدة التي يعيش فيها.

كما عرفت هذه النظرية بنظرية التفكك الاجتماعي، والتي بلورها بعد المقارنة بين المجتمعات المتماسكة ومجتمعات مفككة من حيث التنظيم الاجتماعي فالتنظيم الاجتماعي المتماسك يضمن الانسجام بين أفراد المجتمع مما يوفر الوحدة في الشعور بينهم وغياب هذه الوحدة في الشعور سبب التفكك الاجتماعي وللتناظر بين أفراد المجتمع، وهذا ما يفسر السلوك الانحرافي [32](77)

3 . 5 . 7. نظرية ريتشارد كلا وراود و ليود أو هلين Klawerd & Lioud Ohline

عرفت هذه النظرية بنظرية الفرصة حيث تم توظيف مفهوم اللامعيارية عند دوركايم E.Durkheim و ميرتون R.Merton ومفهوم الاختلاط التفاضلي عند سودرلاند Sutherland وهي تقوم على اعتبار أن الجنوح يتولد من إحباط الشباب الفقير الذي تسد أمامه فرص تحقيق الذات وتقوم نظرية الفرصة على بعدين أساسيين هما

أ- مدى توفر الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل الشرعية والمقبولة اجتماعيا لتحقيق الأهداف

ب- مدى توافر الفرص المتاحة المنحرفة لتحقيق الأهداف [32](93)

وتذهب في تفسيرها للسلوك المنحرف إلى أن الشباب خاصة الطبقة الدنيا في المناطق الحضرية يعيشون في عالم يعاني من انفصال كبير بين الآمال والأهداف مع وجود فرص منحرفة في نفس الوقت متاحة لشباب هذه الطبقة المحرومة لتحقيق هذه الأهداف فالانفصال بين ما يرغب فيه شاب الطبقة الدنيا، وبين ما هو متاح من وسائل مشروعة يعد مصدر أساسي لمشكلة التكيف ويذهب كلا وراود و أهلن إلى أن ذلك التناقص بين الأهداف ينتج نوعين من الحلول هما:

1. الحل الجسمي (الجماعي)

2. الحل الفردي.

فإذا كان فشل الأفراد في تحقيق أهدافهم المرتبطة بالبناء الاجتماعي أو بسبب نقص الفرص فمن المحتمل أن يسعى الأفراد إلى البحث عن حل جمعي ويتمثل في الثقافة الخاصة الجانحة أما إذا تم الفشل في تحقيق الأهداف بالطابع الجمعي فإن الفرد يبدأ حينئذ عن حل فردي لمشكلته، وفي ضوء ذلك ترتبط هذه النظرية في عناصر أربع:

1- نسق الفرصة المتباينة (المشروعة- المنحرفة).

2- تحقيق الأهداف من خلال الوسائل المشروعة، مما يؤدي الفشل في تحقيقها إلى إحباط

3- ظهور الثقافة الخاصة الجانحة كحل جمعي لمشكلة الإحباط

4- استخدام الوسائل المنحرفة لتحقيق الأهداف [32](94)

3 . 6 . التطرف الديني كسلوك انحرافي و إجرامي

إن التطرف يرتبط بعدم السواء أو الشذوذ، طالما لا يستقيم مع المتوسط العام المقبول من المجتمع وهو احد ظواهر الباتولوجيا الاجتماعية، فهو نتاج لعجز ما في مؤسسات المجتمع وأجهزته الاجتماعية والاقتصادية بل و الدينية، فهو مخرج طبيعي لأنساق متفاعلة تعاني قصور في وظائفها

وواجباتها، حيث تفاعلت ألوان القصور في المدرسة وفي سوق العمل وفي أجهزة شغل أوقات الفراغ وفي مراكز التنمية، وداخل الأسرة والمؤسسات الدينية ليكون الناتج فئة متمردة على ما أصطلح عليه المجتمع من معايير ، وشاءت إتباع أساليب الرفض والنبذ والعدوان والعنف، وحتى يكون التمرد مشروعاً فقد ارتدى لباس الدين بتأثيره السحري على طوائف المجتمع، مستثمراً في ذلك الشباب الذين غلت عقولهم شعارات تحمل في طياتها مبررات دينية مضللة لتبرير القتل والسطو والشهادة في سبيل الله [19](370)

فالتطرف المتسم بالعدوانية يمتلك طاقة من الكراهية للنفس وللغير وهو صاحب مزاج سوادي فاتر العواطف يمتلك ذات عليا متحكمة قاسية، متمزمت ومتعسف في رأيه يستخدم أسلوب القوة والعنف والقسوة الغير مبررة في التعبير عن آرائه وأفكاره [19](371)

والتطرف الديني هو نتيجة لأفكار وقناعات منحرفة ورد ذلك إلى التغيير الخاطيء أو المتشدد للنصوص الدينية بالإضافة إلى عدم تطبيق العدالة الاجتماعية، إذ يشعر الإنسان بالظلم والاضطهاد وعدم الأمان مما يدفعه إلى الجنوح نحو التطرف، إن تأثير الإثارة العاطفية والدينية والتعصب الديني أو استغلال الدين لزيادة حجم درجة الإقناع بالإقدام على تنفيذها أو نتيجة الفهم السيئ المنحرف لنصوص الشرعية يؤدي إلى التطرف الذي يعد في خاتمة السلوك الانحرافي والإجرامي

والتطرف الديني هو ميل الانحراف عن المعايير القائمة وذلك راجع للتعطش الديني للشباب وكذلك حالة الخواء والفراغ الديني ، فعصرنا يجمع بين الانحلال والطغيان المادي، وفشل التكنولوجيا في ان تكون هدفا للحياة الاجتماعية، وذلك الأمر الذي ينعكس ازدواجية في نفس كل شاب ، حيث يجتمع في ذاته الوجهان المادي والروحي ويتصارعان أحيانا في وعيه وأحيانا في لا وعيه وأحيانا أخرى في عقله الباطن [35](412)

إن المجتمع باعتباره نسقا من الأفعال تعمل تحت مظلة ثقافية مشتركة، تتسم بالاتفاق حول القيم السائدة التي تقوم عليها

وتعتبر " الانومي " هي حالة الافتقار إلى قيم خلقية لتوجيه السلوك في لحظة معينة من حياة المجتمع، أو في قطاع محدد من قطاعاته ، فتصدع القيم وعدم التوازن الذي يصيب الأنساق الاجتماعية والذي يعبر عن وجود ثغرة في التنظيم الاجتماعي يكشف عن ضعف أجهزة الضبط الاجتماعي (القانون، الأسرة، الدين، المدرسة) ويعكس صورا في بلورة الأهداف واصطناع وسائل غير مشروعة لتحقيق الأهداف التي تقوم عليها الأنساق الاجتماعية والتطرف بصورته السلبية أي أنه تشدد وغلو في فهم الدين يعد انحرافا وتبقى حدوده متعلقة بالفرد نفسه، غير أنه كلما ارتبط بالعنف والإكراه والجريمة أصبح تطرف ايجابيا يدخل من خلاله الفرد في صراع مع المجتمع وأفراده ، والتطرف الديني يؤثر في المناخ الثقافي العام و في العلاقات و في أنماط السلوك و في ردود الأفعال.

و يمكن فهم التطرف الديني من خلال النظرية اللامعيارية التي تتيح فهما أعمق لبعض مظاهر الرفض والانشقاق والتمرد على السلطة والمجتمع، كما أن الصراع الذي يقوم بين المتطرفين والمجتمع يدور حول معايير قيم تعبر عن مصالح محددة انطلاقاً من إيمانه بصحتها المطلقة لذلك فإن تفسير التطرف الديني ضمن حالة الفوضى المعيارية والصراع القيمي والذي يتخذ أحيانا صورة صراع فكري كما يتخذ في أحيانا أخرى صور صراع مادي، دموي بين أدوات البطش التي يمتلكها كل طرف [36](250):

و خاصة أنه يسود العالم اليوم، تفكك اجتماعي، ونمو الشعور بالأناية، وضعف التأثير الديني وانهايار القيم الأخلاقية بين الأفراد و"أصبح كثير من الناس ينظرون إلى الجريمة بصفه عامة بنفس الطريقة التي ينظرون بها إلى الأمراض، فهم ينظرون إلى الانحراف كما لو كان مرضا اجتماعيا قد أصاب الإنسان" [21](14)، وكلها مظاهر للضياع الاجتماعي التي يمكن أن تكون عاملا مهما في ظهور التطرف الديني واعتباره سلوكا منشقا و متمردا على قيم وأهداف المجتمع.

وعموما يقوم الفكر الوظيفي على مسلمة أساسية وهي أن التوازن والاستقرار هما الأساس في المجتمع وافتقادهما هو الاستثناء، وتتبع الحركات المتطرفة حسب مسلمة هذه النظرية من عدم التوازن أو الاختلال الوظيفي الذي يحدث عندما يعجز أحد الأنظمة المكونة للمجتمع عن أداء وظيفته التي تحفظ التوازن، فإذا لم يحدث إجراء إصلاحي فإن النظام الاجتماعي سوف يفقد توازنه

والحركات الدنية المتطرفة تنشأ وفقا لهذا الاتجاه بسبب فشل وتعثر النظم السياسية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، وذلك لغياب المؤسسات و البناءات اللازمة للقيام بتلك المهمة ونظرا لضعفها وهشاشتها، فالحركات المتطرفة هي وليدة التغيرات التراكمية في المجتمع بحيث أصبحت قيمة ومعايره لا تشبع حاجات الأفراد ولا تتلاءم مع المتغيرات التي يمر بها المجتمع مما يجعل أفرادهم يشعرون بالقلق الاجتماعي الذي يدفعهم إلى قيام سلوك جمعي، تحكمه إيديولوجية أو مجموعة من المعتقدات دينية يهدف إلى تغيير هذه الأنماط الاجتماعية القائمة [32](39)

كما يمكن أن نفهم السلوك المتطرف في إطار الثقافة الفرعية في حالة عدم التوافق مع البيئة الثقافية الجديدة الناتجة في ظل أوضاع التحول الثقافي الواسع، قد يؤدي إلى التطرف كما أن نظرية الفرصة تعتبر حقا سوسيولوجيا مناسبة لتفسير السلوك المتطرف كونه سلوك انحرافي وهذا في إطار شعور أفراد المجتمع بالاغتراب ونظرا للتفكك الاجتماعي الذي يعرفه مجتمعهم من جهة، وتضاءل فرصة السلوك الامتثالي مع زيادة الفرص الانحرافية التمردية على قيم المجتمع. [9](474)

إن ظاهرة التطرف الديني ظاهرة اجتماعية ذات مضمون سياسي وهي محصلة لظروف اجتماعية ثقافية وموجهات ومعايير قيمية ذات طابع ديني ، تعبر عن مستوى من التفكك الاجتماعي واهتزاز القيم وتصارعها ولذلك فإنها انحراف فكري وسلوكي عن قيم المجتمع، وإذا ما اقترن بالعدوان

والعنف أصبحت ظاهرة إجرامية، وهي غير مقبولة اجتماعيا، ولذلك فقد تعدد المداخل النظرية المفسرة لها خاصة في حقل سوسولوجيا الجريمة والانحراف.

لقد وضعنا من خلال هذا الفصل آراء أهم المدارس والنظريات الاجتماعية التي تطرقت وأثارت موضوع السلوك الإجرامي حيث تفحصنا أفكار أهم المدارس السوسولوجية المفسرة للسلوك الإنحرافي والأقرب في تحليلاتها إلى تفسير ظاهرة التطرف الديني وحاولنا الاستفادة من تلك الأفكار و وضعها في إطارها النظري الذي سيؤهلنا لاحقا في صياغة أفكارنا وبناء موضوعنا بناءا يتناسب مع إشكالية الدراسة وفرضيتها.

الفصل 4

سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية والتغير الاجتماعي

لقد كانت عمليات التغير الاجتماعي ولا تزال إحدى العمليات الاجتماعية الهامة في المجتمعات على اختلاف نظمها و تقدمها الحضاري باعتبار التغير الاجتماعي هو الوسيلة الفعالة لإحداث تطورات في البيئة الاجتماعية و خلق آليات التطور في جميع القطاعات الاجتماعية، وقد حث اغلب الدارسين لعمليات التغير الاجتماعي أن هذه العملية لا تتم في المجتمع بنجاح و تحقق الهدف المطلوب من ورائها بإتباع منهج محدد تحده الجماعة الاجتماعية بما يوافق توجهاتها و مبادئها و بما يحفظ كيان المجتمع، و انطلاقا من ذلك نحاول التطرق إلى مفهوم التغير الاجتماعي و مناهجه و ارتباطه بالحركات الاجتماعية خاصة الدينية، وكذلك منهج الحركات الإسلامية عموما و الحركة الإسلامية في المجتمع الجزائري خاصة في التغير الاجتماعي، ثم نحاول أن نعرض بالتحليل بعض مناهج الحركات و التركيز على التطرف الديني.

1.4 التغير الاجتماعي

1.1.4 مفهوم التغير الاجتماعي

يعرفه "غي روشيه" Guy Rocher في كتابه "التغير الاجتماعي" بأنه كل تحول ملحوظ في الزمان يمس بكيفية غير مؤقتة البناء أو سير التنظيم الاجتماعي لمجموعة معينة، و يوجه مسارها التاريخي. [37] (169)

كما يعرفه "بارسونز" Talcott Parsons بأنه العملية التي يتحول من خلالها النسق أو جزء منه إلى حالة غير حالته الأساسية. [37] (170)

و ينظر إلى التغيير من الوجهة السوسولوجية انه التحول الذي يطرأ على النظام الاجتماعي، سواء كان ذلك في البناء أم في الوظيفة خلال فترة زمنية محددة، وقد يحدث هذا التحول في بنية أو وظيفة الأنساق الاجتماعية المختلفة، أو في أنماط العلاقات بين الأفراد و الجماعات أو في الوظائف و الأدوار الاجتماعية المختلفة، أو في القيم و العادات و ما إلى ذلك. [20](139)

احتل موضوع التغيير الاجتماعي ساحة كبيرة في الدراسات الخاصة في حقل علم الاجتماع لأنه يعتبر العملية الأكثر تأثيراً في واقع و مستقبل المجتمعات، و التغيير سمة من سمات المجتمع البشري إذ يستحيل أن نجد مجتمعاً يسير بوتيرة واحدة، و عملية التغيير تحدث بطريقة آلية يعمد المجتمع إليها لإحداث تغييرات دون أن تتأثر بناءاته بهذا التغيير، و قد يحدث بطريقة عنيفة نتيجة الصراعات و في هذه الحالات يضطر المجتمع إلى فقدان بعض أجزائه أو كلها و يتأثر البناء الاجتماعي بهذا التغيير لما يتركه من اثر إذ يصل في بعض الأحيان إلى تغيير النظام الاجتماعي.

و دراسة التغيير الاجتماعي تستوجب منا أن نقوم بدراسة أفعال و سلوكيات الأفراد و شبكة العلاقات الاجتماعية في إطار النظام الاجتماعي ككل، و تتبع مراحل التغيير في ذلك و درجات التغيير.

و دراسة التغيير في الإطار النظري السوسولوجي متعددة انطلاقاً من المدخل الصراعى الماركسي الذي يرى أن الصراع ظاهرة لازمة للمجتمع الإنساني و المجتمع في تغير دائم، و تنطلق النظرية البنائية الوظيفية من مسلمة أن المجتمع يسوده الاستقرار و أن التغيير إنما هو حالات عارضة يلجا إليها المجتمع ليعيد التوازن إلى النسق الاجتماعي، [20](140) و لعل أهم الأطر النظرية التي تناولت التغيير الاجتماعي مرتبطة بالحركات الاجتماعية و الدين هي نظرية "تالكوت بارسونز" Talcott Parsons التي نحاول التعرض لها بالتحليل، مركزين عليها، ليس إهمالاً منا لباقي المداخل، ولكن لأننا نرى أنها أكثر النظريات شمولاً لتفسير التغيير الاجتماعي و ربطه بنظام الدين، و الحركات الدينية و الانحراف في نفس الإطار.

2.1.4 التغيير الاجتماعي في نظر تالكوت بارسونز Talcott Parsons

لقد اهتمت النظرية البنائية الوظيفية بمشكلة النظام العام للمجتمع من حيث تتصور أن للمجتمع نسق من الأفعال المحددة المنظمة و يتألف النسق من مجموعة من المتغيرات المترابطة بنائياً و المساندة وظيفياً، و الواقع أن هذه المنظومة من المعايير التي تنتظم فيها أفعال الأفراد تترك هامشاً من الحرية للفعل فهي ليست حتمية مطلقة تتحكم في أفعال الأفراد، و هي لا تفرض من الخارج بل يتقبلونها عن إرادة و حرية، و هم يعتبرون المعايير شيئاً مرغوباً فيه، و من ثم يدركون أهميتها و يوجهون سلوكهم في ضوءها، و لقد عالجت النظرية البنائية الوظيفية هذه المشكلة في إطار نظريتين فرعيتين، هما نظرية الفعل الاجتماعي، و نظرية توازن النسق. [38](106)

نظرية الفعل الاجتماعي

يعرف تالكوت بارسونز Talcott Parsons الفعل الاجتماعي "بأنه كل أشكال السلوك البشري التي تحركها و توجهها المعاني الجديدة و الموجودة في دنيا الفاعل وهي معان يدركها الفاعل و يستمدجها في ذاته و الفاعل يمكن أن يكون فردا أو جماعة أو تنظيما أو حتى المجتمع ككيان كبير حجمه أو صغر يسلك في ضوء المعاني التي توجد في بيئته وما دامت هذه المعاني لا يحتكرها فاعل بعينه بل يشترك فيها آخرون [7][20] و هناك يميز بارسونز T.Parsons بان الفعل الاجتماعي الذي يأتيه فاعل معين لا يتم إلا داخل الموقف و هناك مجموعة من العناصر داخل الموقف، ويضم الموقف الموضوعات الفيزيقية (الطبيعة الجغرافية و الظروف المناخية و الأجهزة العضوية للفاعلين) و الموضوعات الاجتماعية (الفاعلين الآخرين الموجودين في الموقف) و الموضوعات الرمزية (اللغة و القيم و المعايير). و الفعل الاجتماعي يمكن دراسته عن طريق تحليل الوحدات التي تكونه فهو يحمل نفس خصائص النسق و له بناء داخلي و وظائف مختلفة ترتبط بعناصره المكونة و علاقات تنتظم وفقا لقوانين ثابتة. [38][107]

و تعتبر المنظومة الثقافية التي تشتمل على القيم و المعايير الاجتماعية التي تعتبر كضوابط تحدد سلوكيات الأفراد هي المحددات البنائية لانساق الفعل الاجتماعي و هذا ما يجعل الفعل لا يتحول إلى سلوك عشوائي بل يظهر في شكل فعل يلتزم بهذه الضوابط التي تفرضها المنظومة الثقافية التي يكتسبها الفرد من المجتمع و تصبح هي الضابطة لسلوكه.

و العناصر الثقافية تحدد في أنماط بنائية ثابتة تحبر الفرد على أن يختار السلوك الذي يتوافق مع واحد أو أكثر من هذه الأنماط بحيث لا يخرج مجموع أفعاله عن حدود هذه الأنماط.

ولعل جوهر نظرية الفعل الاجتماعي هي أنها تبحث عن الآليات التي تمكنها من تحديد الفعل الاجتماعي و التنبؤ به من اجل استبعاد الأفعال التي تهدد توازن النسق و تدفع عملية الصراع و التغيير.

[38][108]

نظرية توازن النسق

والنسق هو عبارة عن تشكيل من شبكة من العلاقات تنشأ بين الأفراد و الجماعات و يمتاز النسق الاجتماعي بالارتباط بين جميع مكوناته و الاعتماد المتبادل بينها فلا تستطيع احد مكونات النسق أن تؤدي وظائفها إلا في إطار الكل، أي أنها يسود بينها الاعتماد الوظيفي المتبادل.

والتوازن شرط ضروري لتحقيق التفاعل و التعاون بين مكونات النسق و لتحقيق التوازن يشترط ان تقوم مكوناته أو ما يعبر عنها بالانساق الفرعية بوظائفها المحددة لها في إطار النظام العام و النسق

الاجتماعي ينقسم بدوره إلى انساق فرعية أربعة لكل منها يحقق وظيفة من الوظائف الأربعة (التكيف تحقيق الهدف، التكامل، و المحافظة على النمط) وهذه الأنساق الأربعة ترتبط بروابط تبادلية بحيث يظهر المجتمع في النهاية و كأنه قائم على درجة من التنظيم والاستقرار. [38](110)

وقد استخدم بارسونز T.Parsons نموذج الوظائف الأربع لتحليل انساق المجتمع الفرعية حيث ميز من خلاله بين انساق فرعية أربع ،فالنسق الاقتصادي وهو يشمل على مجموعة الأنشطة الخاصة بالإنتاج والتوزيع ويحقق وظيفة التكيف والنسق السياسي وهو يشمل على مجموعة الأنشطة التي تصل باتخاذ القرارات وتعبئة الموارد فيحقق وظيفة الهدف والروابط المجتمعية وهي مجموعة النظم التي تعمل على إقامة العلاقات المتبادلة بين أفراد الجماعات مثل القانون والدين والنظم القضائية وكل المؤسسات التي تجمع الناس على أهداف معينة، وتمثل التنشئة الاجتماعية النسق الرابع الذي يقوم بوظيفة المحافظة على نمط المجتمع، فعن طريق التعبئة الاجتماعية يتم نقل ثقافة المجتمع إلى الأفراد والذين يستمدجونها تصبح عاملا مهما في خلق الدافعية للسلوك الملزم ،وهذه المؤسسات تعمل على الحفاظ على استقرار المجتمع من خلال دفعها للصراع الذي قد ينشأ بين أعضائه في حالة إذا توقفت وظيفة إحدى هذه المؤسسات فالنسق الاجتماعي سوف يتفطن لذلك الخلل من خلال هذا التساند الموجود بين هذه المؤسسات فمن خلال هذه النظرية يظهر لنا النسق الاجتماعي -المجتمع وفقا لهذا الضرب من التحليل على انه كيان كلي اكبر من مجموع أجزائه ،وتبدو وحدات المجتمع وكأنها وحدات مترابطة بجانب بعضها البعض تنظمها جميعا علاقات على درجة عالية من الاستقرار والنظام. [38](115)

3.1.4 الدين والتغير الاجتماعي

احتلت دراسة الدين بشكل عام ،والعلاقة بين الدين و التغير الاجتماعي بشكل خاص ،أهمية مركزية في كتابات الرواد الأوائل لعلماء الاجتماع أمثال ماركس Marx، فيبر Weber ودوركايم Durkheim والدين كظاهرة اجتماعية موجهة نحو المقدس وينعكس هذا على نسق من الاعتقادات و الممارسات و المهمم في دراسة الدين من المنظور السوسيولوجي هو السلوك والاتجاهات والنظم والمؤسسات الناجمة عن الاعتقاد في مثل هذه المقدسات .

أما التغير كما سبق وأشرنا انه هو التحول الذي يطرأ على النظام الاجتماعي سواء في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة، وقد يحدث هذا التحول في بنية أو وظائف الأنساق الاجتماعية المختلفة ،أوفي أنماط العلاقات بين الأفراد أو في الأدوار و الوظائف الاجتماعية أو في القيم والعادات. وتعتبر العلاقة بين الدين و التغير الاجتماعي في المجتمع غاية في التميز الخصوصية، نظرا إلى الالتصاق

الوثيق بين الدين و المجتمع بشكل عام. ويشكل الدين عائقا لعملية التغيير الاجتماعي من جهة، و دافع لعملية التغيير الاجتماعي من جهة أخرى [20](115). وتبيان ذلك فيما يلي:

الهروب إلى الدين كعائق للتغيير الاجتماعي

إن الدين باعتباره عائق لعملية التغيير الاجتماعي يظهر من خلال عدة تجليات في الواقع انطلاقا من إضفاء الشرعية على الوضع العام القائم من جهة و يلعب كذلك دورا مهما في عملية التموه الإيديولوجي التي تؤدي إلى حالة من الوعي الزائف، وما ينتج عن ذلك من هروب ديني يجذب الأفراد بعيدا عن واقعهم الاجتماعي وظروفهم الموضوعية.

ولقد لاحظ الكثير من العلماء سواء علماء الاجتماع كماركس Marx، فيبر Weber، ودوركايم Durkheim، و علماء النفس مثل فرويد، الدور الذي يلعبه الدين في عملية التموه الإيديولوجي وبالتالي تكوين الوعي الزائف للأفراد الأمر الذي يجعلهم يعيشون في حالة من الهروب الديني (الهروب إلى الدين) وفي هذا المجال نجد ماركس يخلص إلى أن "الدين هو أنين الكائن المضطهد، و قلب العالم عديم الرحمة، وحس الظروف القاسية، انه أفيون الشعوب". [20](149)

كما أكد فيبر Weber أن الطبقات الفقيرة والمحرومة تتجه للدين كوسيلة للهروب من الظروف التي يعيشها المرء على اعتبار أن هذه الظروف ربانية بالأصل ولا قبل لهم بتذليلها. [39](260)

و المؤمن يفسر دينه حسب أوضاعه وحاجاته الخاصة، فيعمل ببعض جوانبه و يهمل بعضها الآخر ويعيد تفسير مبادئه، ويعطيها المعاني التي تناسبه، يعدلها أو يتقيد بأصولها يفسرها حرفيا أو رمزيا، يزيها قصدا أو عفويا، فالطبقة التي ينتمي إليها الفرد تحدد إلى درجة كبيرة طريقة فهم المؤمن لدينه و تفسيره لأوضاعه، فنجد الطبقة الغنية الحاكمة و المثقفة تفسر الدين الرسمي في ضوء مصالحها وتعزيزا لمكانتها، كما تلجأ الطبقات الدنيا إلى الدين الشعبي بحثا عن حلول لمشكلاتها المستعصية والتعامل مع واقعها، فالطرق الصوفية والزوايا والأولياء والمزارات، كمؤسسات الدين الشعبي تعرف انتشارا واسعا في المجتمع، وهي تعتبر عن حالات الاغتراب التي يعاني منها الإنسان المعاصر. [20](273)

الدين كمحرك لعملية التغيير الاجتماعي

بما أن الدين يتصل بالواقع الاجتماعي اتصالا عضويا، ويفسره المؤمنون من واقعهم الخاص كان من الطبيعي أن تنشأ إلى جانب ثقافة الإتياع و الثبات وحركات التسويغ والاستسلام، ثقافات وحركات

تشجع على التغيير و الإصلاح الاجتماعي،فالدين يعتبر صرخة المضطهدين حيث يمكن استخدامه لتحريك الجماهير من اجل تحقيق أهداف التغيير وذلك من خلال الحركات الدينية الاجتماعية والسياسية يقول عالم الاجتماع العربي "سعد إبراهيم " أن الدين الإسلامي كمعظم الديانات السماوية العظمى له في الممارسة وجهان احدهما يركز الغيبيات والسلفية ويقاوم التغيير،ويكرس الطاعة للتقاليد المعيارية، وبذلك يصبح قوة في أيدي أنظمة الحكم التسلطية والقوى الرجعية و العالمية التي تعادي الشعوب ،والوجه الآخر في الممارسة هو الإسلام الثوري الذي يركز على الأصالة و العدالة و التقدم ويزكي المقاومة ضد الاستغلال الداخلي،و ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية وبذلك يصبح قوة في أيدي الشعوب ". [20](152)

4 . 2 . الدين والحركات الدينية و التغييرات الاجتماعية

إن معظم الحركات الاجتماعية الثورية ذات الطابع التغييرى والإصلاحى كانت ولا تزال حركات دينية تنبع من أزمات الواقع الاجتماعى وتتحداه وتعمل على تغييره،والحركات الدينية ذات الطابع التغييرى تحاول العودة بالمجتمع إلى النموذج الفاضل الذى ساد صدر الإسلام،وهي عموما بمثابة استجابات للأزمات الاجتماعية الحادة التى كانت ولا تزال تواجه المجتمع.

كما نلاحظ أيضا أن العامل الدينى لعب دورا أساسيا في معظم الحركات الوطنية ضد الاستعمار الحديث و الهيمنة الأجنبية في المجتمع العربى و الإسلامى،وحتى القادة السياسيين تفتنوا لاستخدام الرموز الدينية من جهة لمحاولة التسريع في عملية التحديث وإعطاء صيغة دينية لبعض القوانين والمشاريع [20](153)

ولعل في التاريخ الجزائرى لعب الدين من خلال الحركات الدينية دورا مهما في عملية التغيير الاجتماعى منذ دخول الاستعمار الفرنسى إلى ارض الجزائر،فكانت ثورة الأمير عبد القادر والشيخ المقرانى،إضافة إلى الدور الريادى الذى قامت به جمعية العلماء المسلمين والمساهمة في تفجير ثورة الفاتح من نوفمبر التى كانت بغية استرجاع قيم المجتمع الجزائرى الدينية وبغية استرجاع الهوية العربية الإسلامية للجزائر.

4 . 3 . الانحراف والتغيير الاجتماعى

حدد "بارسونز " T.Parsons علاقة الانحراف بالتغيير الاجتماعى عندما أشار إلى أن ميول السلوك الانحرافى البنائية التى لم تصحح بواسطة ميكانيزمات الضبط فى النسق الاجتماعى تشكل إحدى المصادر الرئيسية للتغيير فى بناء هذا النسق ،والتي تحدث فى قطاعات فرعية ولهذه الميول إمكانية

الانتشار في المجتمع بأكمله فتصبح شاملة لكن ما الذي يقصده بميول السلوك الانحرافي البنائية؟ وما هي ميكانيزمات انتقال هذه السلوكيات الفرعية إلى المجتمع بأكمله؟

كما حدد بارسونز T.Parsons ذلك من خلال التعرض لنموذجين من نماذج التغيير وهما:

- السيطرة على الحركة الثورية، وهي عبارة عن تغيير مفاجئ في التوازن العام للنسق الاجتماعي يحدث بواسطة تصاعد حركة "ثورية" تقوم بتنظيم مجموعة من التوجهات الدافعية الاغترابية المتصلة بالنظام السائد أي الميول المضادة له.

- التحول التوافقي الحركي للثورية، فبعد أن تسيطر الحركة الثورية وتصبح شاملة يبدأ النسق باستيعابها، بواسطة تكييفها لمقتضيات الاستمرارية ذات المدى البعيد، و جدير بالذكر هنا أن هاذين النموذجين يشكلان مرحلتين لنفس العملية التي تتمثل في الحركة "السياسية" التي تعيد تنظيم المجتمع العلماني (كما هو بالنسبة للحركة النازية والشيوعية في العصر الحديث) أو الحركة الدينية على مستوى النسق القيم الديني الترنسدانتالي. [40](112)

ولقد حدد بارسونز T.Parsons أربع ظروف مواتية يجب أن تتوفر من اجل انتشار سيطرة الحركة الثورية الكاريزمية على نطاق واسع:

1- وجود عناصر دافعية اغترابية تتميز بالانتشار على نطاق واسع وتكون موزعة بطريقة خاصة على فئات تتميز بكثافة كافية، والمقصود بالعناصر الدافعية الاغترابية مظاهر التوتر المتعددة ذات المصادر المختلفة، والتي لا تعتبر أمورا عشوائية بالنسبة لبناء النسق الاجتماعي التي تحدث فيه، بل إنها تمثل اغترابا عن نماذج اغترابية نظامية خاصة، وعن رموز ترتبط بهاته النماذج وهي تتميز بأنها مجرد دافعية كامنة نحو التغيير ولذلك فان قوتها قد تتبدد وتنتشع بطرق عديدة من خلال الخيالات الجامحة، أو الاستغراق في أحلام اليقظة، أو التورط في الجريمة أو الإصابة بأمراض عقلية أو نفسية أو جسمية نفسية. [40](116)

2- تنظيم جماعة أو حركة ثقافية فرعية انحرافية وهذا هو المستلزم الثاني لنمو الحركة الثورية، وهو لا يتوفر إلا إذا فشلت ميكانيزمات الضبط الاجتماعي في مكافحة العناصر الدافعية الاغترابية الكامنة وفي السيطرة عليها، وفي هذه الحالة تتكون الجماعة الثقافية الفرعية الانحرافية، وتعمل على تقوية الميل الانحرافي وتعزيزه وتبريره، مما قد يؤدي إلى استغلال الدافعية الاغترابية الكامنة عند قطاعات أخرى في المجتمع، خاصة وان اندماج من لديهم دافعية انحرافية في جماعات متكاملة، يمكنهم من تحاشي نسبة غير قليلة من جزاءات التفاعل الاجتماعي السوي، لان كلا منهم يعززا انحراف الآخر بواسطة توفير "الآخر" "لتوقعات" الأنا"، وهذا الآخر هو الذي سوف ينهض بتبادلية هذه التوقعات في الاتجاه الايجابي داخل الجماعة الثقافية الفرعية التي يتميز أعضاؤها بالامتثال القهري لمتطلباتها.

3- تطوير إيديولوجية أو مجموعة معتقدات دينية يمكنها أن تطالب بالشرعية لذاتها في حدود بعض الرموز الإيديولوجية النظامية السائدة، وفي هذا الصدد يبرر بارسونز T.Parsons إمكانية تطوير إيديولوجية جديدة بواسطة استخدام إيديولوجية قديمة، بالإشارة إلى أن الإيديولوجيات التي تتميز بها المجتمعات المعقدة تنفرد بخاصية هامة وهي الانفتاح أو المرونة أي قابليتها لاستيعاب رموز ثقافية مختلفة في طبيعتها عن الرموز الأصلية لها، فالصيغة الإيديولوجية غالباً ما تكون عامة جداً، وتمتيزة باستعدادها للتوافق مع الحركة الانحرافية بحيث ألا تتميز بالعنف الشديد أو التطرف الواضح، ولذلك فإن توفر مثل هذه الإيديولوجية التي تشتمل على رموز ذات تأثير كبير وشامل على المجتمع، وتقوم بنقد النظام القائم ومهاجمته، يعتبر شرطاً أساسياً لتحول الثقافة الفرعية الانحرافية إلى حركة ينتظر لها أن تحقق سيطرة على المجتمع برمته

4- تحقيق الاستقرار لجوانب النسق الاجتماعي التي اصطدمت بها الحركة أو التي مستها للتوصل إلى توازن المجتمع، و تتمثل النقطة المحورية هنا في تنظيم نسق القوة المتصل بالدولة ذاتها. و تمر الحركة الثورية في مسيرتها نحو تحقيق الاستقرار بعملية التحويل التوافقي لهذه الحركة ويتم ذلك بتوافر شروط معينة يمكن تحديدها على النحو التالي: [40](122)

- الاستعداد للقيام بعملية "التنازل" فطالما أن النسق العقائدي الثوري يشتمل على عناصر يوتوبية، إذا تطوير بناءات توافقية تتميز ببعض التنازلات وتشكل تلك التنازلات مرهون بمضمون الإيديولوجية، ومن ذلك تنازل معظم الحركات الراديكالية في العالم الغربي عن كثير من عناصر اليوتوبية الماركسية المتصلة بالنظر إلى نظم معينة كالأسرة والملكية الخاصة وغيرها.

- القيام بإعادة التنظيم من جديد، فنجاح الثورة يحتاج إلى ميكانيزمات الدفاع و التكيف لعملها فسيطرة الحركة الثورية، تحتم على المشاركين فيها وهم الذين تحولوا من دائرة الثورة إلى دائرة الحكم أن يقوموا بعملية تنظيم جديدة، ويتحول الصراع الأساسي بين الحركة و المجتمع إلى صراع بين "مبادئ" الحركة ذاتها، وميل أعضائها إلى استخدام الضبط اتجاه المجتمع من أجل إشباع حاجاتهم إلى الردع التي تتمثل إحداها في الحاجة إلى الامتثال للنماذج التي كانت تسود المجتمع القديم الذي حاول هؤلاء القضاء عليه أو تغييره وفي هذا الصدد تتغير عملية ظهور الحاجة إلى استرجاع عناصر معينة للنظام القديم، واستبقاؤها في هيئة النظام الثوري، مصدراً هاماً من بين المصادر الرئيسية للميل إلى التخفيف من حدة الطابع الراديكالي للثورة ذاتها، يضاف إليه مصدر آخر وهو "موقف الصراع مع العالم الخارجي" الذي تجد الثورة ذاتها معرضة له، والذي يترتب عليه انتهاء حالة الانفصال بين الحركة الثورية وبين الوطنية وبذلك تتم العودة إلى الوضع السابق أي الرجوع إلى حالة الاستقرار في النسق.

وبهذا تكون عملية التغيير الاجتماعي عملية حركية اضطرارية ومستمرة ومتتابعة، انه الاختلافات والتعديلات التي تطرأ على أنماط العلاقات الاجتماعية، "ويجب على الأفراد أن يكيفوا

أنفسهم من الأحوال الجديدة التي تطرأ على المجتمع، وان أخفقوا في ذلك، فإن ذلك يؤدي إلى التفكك الاجتماعي إذ تحل المعايير الأخلاقية وينتشر الفسق ويعم الفساد"، ويؤدي عدم التكيف إلى ظهور المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة والإجرام والتشرد الخ، كذلك قد يؤدي إلى انحلال النظم الاجتماعية وظهور حركات راديكالية تحاول قلب النظام وتجديده.

إن التغيير الاجتماعي هو ظاهرة اجتماعية تعتمد عليها كل المجتمعات البشرية، من مرحلة إلى مرحلة أخرى والتغيير الاجتماعي قد يدفع المجتمعات نحو التقدم وقد يعود بها إلى التخلف لكن تبقى هذه المجتمعات دائمة محافظة على خصائصها ومميزاتها، وتبقى دائماً في حركية مستمرة ودائماً لاستمرار الوجود البشري والتغيير الاجتماعي يعتبر ضرورة اجتماعية تساعد المجتمعات على استمرار لأن وجود المجتمعات البشرية يتطلب دائماً التغيير للتكيف مع الأحداث الجديدة التي تظهر في المجتمع فغالبا ما يتعرض المجتمع بكل أجزائه إلى تغييرات تطرأ على وظائفها مما يولد حركية تدفع البناء الاجتماعي إلى إعادة تحديد الوظائف وتوزيع الأدوار الاجتماعية على أجزاء المجتمع بما يضمن حماية المجتمع من التفكك.

و المجتمعات التي تفشل في مسايرة التغييرات الحاصلة في المجتمع غالبا ما تكون عملية التغيير فيها عنيفة وتفرض نفسها على البناء الاجتماعي، وهذا ما ينتهي دائما بالتغيير الجذري للشكل النظام الاجتماعي ككل قد يفقد فيها المجتمع كثير من أجزائه ويؤسس شبكة ادوار جديدة ووظائف وعلاقات اجتماعية تربط بين أجزاء المجتمع أثناء تأدية وظائفها، ويصبح المجتمع عرضة للفوضى وعدم الاستقرار.

إن وظيفة عملية التغيير الاجتماعي هي المحافظة على استمرار واستقرار المجتمع، وذلك عن طريق خلق الآليات التي تدفع المجتمع نحو التكيف مع التغييرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي وتعمل على توازن النسق، وبذلك تصبح عملية التغيير الاجتماعي مدعمة للوجود الاجتماعي بحكم أن التغيير ظاهرة يحتاج إليها المجتمع للاستمرار.

لقد اهتم كثيرا من المصلحين الاجتماعيين بالتغيير الاجتماعي باعتباره هو الوسيلة الفعالة التي تمكن من تحقيق الأهداف الاجتماعية فالمجتمع الذي يرسم مخططا عاما للتطور يجد نفسه أمام معوقات تعيق مسيرته وتمنعه من تحقيق أهدافه وهذا ما يدفع بالجسم الاجتماعي إلى العمل على إحداث تغييرات في البناء الاجتماعي وتقديم نظام اجتماعي يمكن من تحقيق الأهداف المرسومة .

وقد ركزت الحركة الإسلامية كثيرا على المنهج باعتباره السبيل الصحيح لتحقيق التغيير الاجتماعي حتى تستطيع الاستمرار في أداء مهامها، وقد اختلف مناهج التغيير في الحركة الإسلامية باختلاف المرجعيات الفكرية التي تسند إليها التيارات الإسلامية في عملية التغيير الاجتماعي وهذا ما نحاول التعرف عليه فيما يلي.

4.4. أهم التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر

عرفت الجزائر منذ الاستقلال عدة تغيرات على مستوى الآفاق الاجتماعية و المؤسسات والسياسة العامة للحكم و الاقتصاد و الثقافة و لقد تميزت هذه التغيرات بشدتها و قوة تأثيرها على ملامح المجتمع العامة و من أهم التغيرات التي يمكن أن نقول أنها ذات التأثير الكبير:

1.4.4 الجانب الديمغرافي

شهد المجتمع الجزائري منذ الاستقلال تزايدا سكانيا كبيرا و هذا ما بينه الإحصاء السكاني الأول سنة 1966 و الثالث سنة 1987 حيث انتقل معدل النمو السكاني إلى ما يقارب 3.2% و يرجعه الخبراء عموما إلى الزيادة في معدل المواليد حيث وصل معدل الخصوبة إلى 3.34% سنة 1970 أي بمتوسط 8.1 طفل للمرأة الواحدة. [41](127)

إن تحسين الظروف الطبية للأسر ساهم في تخفيض معدل وفيات الأطفال ما يجعل في المقابل الزيادة السكانية في تطور مستمر إلا أنه بعد سنة 1990 تغيرت الوضعية نسبيا حيث انخفض معدل النمو إلى 2.28% حسب الإحصاء السكاني العام لسنة 1998 [42] و هذا يرجع إلى عدة أسباب اجتماعية و ثقافية خاصة ثقافة الإنجاب حيث عرف المجتمع انتشارا واسعا للتعليم و ما ارتبط معه من خروج المرأة للعمل و كذا تأخر معدل سن الزواج، كما عرف المجتمع حملات توعية صحية و مشاريع انتشار واسع لوسائل تنظيم النسل، و على العموم فإن معدلات الزيادة السكانية في ارتفاع و ذلك كما يرجعه الخبراء إلى المخزون السكاني المتراكم من فئة الشباب خاصة حيث بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2003 "3 154 000" نسمة. [41](129)

2.4.4 الجانب الاقتصادي

حاولت الجزائر بعد الاستقلال أن تبني نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة، والقضاء على التخلف الذي ورثته جراء المرحلة الاستعمارية، حيث كان الاقتصاد الجزائري مرتبنا بالاقتصاد الفرنسي على عدة مستويات المالي منها و التقني و التجاري و كان أمام الجزائر عدة تحديات ف جاء برنامج طرابلس على عدة مستويات المالي منها و التقني و التجاري و كان أمام الجزائر عدة تحديات ف جاء برنامج طرابلس أبريل 1964 الرامي إلى خلق مناصب عمل و توفير مواد استهلاكية محلية إضافة على إقامة مركبات و قواعد تمرکز كالصناعات الثقيلة و ذلك تحقيقا لآفاق الجزائر الاشتراكية. [43](23)

ثم جاءت المرحلة التي تميزت بالعديد من التأميمات من بينها: تأميم قطاع المناجم و البنوك 1966، ثم سنة 1967 تأميم قطاع المواد و مشتقات المحروقات و يبقى التصنيع في مخططات التنمية الجزائرية هو أحد العوامل الرئيسية، حيث أخذ حصص الأسد من مجموع المبلغ المستثمر بـ 43.5% مقابل الزراعة بـ 15%

و كانت نتائج هذا المجهود ملموسة خاصة في المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977)، وتوزعت بالجزائر ورش العمل، و قامت مئات المصانع و سارت في متناول الجزائر الوسائل لصنع الجرارات في قسنطينة، و الفولاذ في الحجار.. و كررت الغاز في أرزيو و كررت النفط في سكيكدة و الجزائر العاصمة. [44](79)

4. 4. 2. 1. الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-1989)

أهم ما تميزت به هذه الفترة هو انتهاج سياسة جديدة لمعالجة الاقتصاد الوطني إذ عرفت ارتفاع أسعار البترول ثم انخفاض هائل سنة 1986، و عرف الاقتصاد الجزائري عدة أزمات مما أدى إلى إعادة هيكلة عدة مؤسسات عمومية و إصلاح المنظومة المصرفية 1988، و أصبح نتاجا لذلك 14 مليون شخص أي أكثر من نصف العدد الإجمالي للسكان يعانون من آثار الاقتصاد المطلق [44](94).

جدول رقم (02): يبين الناتج الإجمالي العام

| السنوات | المتوسط السنوي 85 /80 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---------------------------|-----------------------|-------|-------|-------|------|
| الناتج الداخلي الإجمالي % | 4+ | - 1.2 | - 2.1 | - 2.9 | 4.6 |

Source: Benissad Hocine l'Algérie restauration et reformes économiques: 1979/ 1993 Algérie, OPU, 1994, P₂₁₀.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن الناتج الداخلي الإجمالي في حالة تدهور و ذلك يعود إلى عدة أسباب بسبب انفجار الوضع الاجتماعي و تعود هذه النتائج السلبية للأسباب الداخلية منها بالخصوص، ضعف التسيير الفعال، انخفاض معدل استغلال الطاقات الإنتاجية خصوصا في مجال القطاع الصناعي، إضافة إلى اعتماد الجزائر على العائدات البترولية بشكل كبير جدا و كانت مظاهر هذا الركود و الضعف خاصة بعد الأزمة المالية سنة 1986 و ما انجر عنها من تراجع في معدلات التبادل

التجاري و انخفاض عائدات الصادرات، و ارتبط مع هذا الركود عدة مظاهر اجتماعية، فنجد أغلبية السكان تعاني من أهوال الفقر فعدد العاطلين عن العمل يزداد بسرعة، و تنهار مدا خيل الأفراد و قدرتهم الشرائية ففي سنة 1987 أحصى حوالي 1.5 مليون بدون عمل أي 9% من السكان النشطين أما سنة 1990 فجاوز عدد العاطلين عن العمل أكثر من 4 ملايين شخص بدون مداخيل و 10 مليون من ذوي الموارد الضعيفة و لعل من أبرز النتائج السياسية لهذا الوضع الاجتماعي المتعقد استقالة رئيس الجمهورية، الشادلي بن جديد في 11 جانفي 1992 حيث الجزائر و القطاع الخاص المنتج في وضعية جد صعب. [45](47)

جدول رقم (03): توزيع ظاهرة البطالة عبر فئات السن المختلفة من 1983 إلى 1997

| السن | السنة | 1985 | 1989 | 1991 | 1992 | 1997 |
|----------|-------|------|------|------|------|------|
| 19 -15 | 39.5 | 63.9 | 58.2 | 65.9 | 3702 | |
| 24 -20 | 18.3 | 31.8 | 48.3 | 44.3 | 48.3 | |
| 29 -23 | 6.7 | 18.0 | 29.7 | 23.7 | 33.9 | |
| 30-34 | 3.6 | 12.3 | 11.1 | 13.0 | 19.3 | |
| 39 -35 | 3.2 | 10.2 | 6.2 | 8.3 | 14.7 | |
| 44 -40 | 2.3 | 9.0 | 4.9 | 7.4 | 12.6 | |
| 49 -45 | 2.6 | 9.5 | 4.5 | 5.4 | 12.6 | |
| 54 -50 | 2.8 | 10.3 | 3.1 | 5.2 | 15.1 | |
| 55 + | 0.7 | 2.8 | 0.5 | 0.5 | 1.2 | |
| المجموع: | 9.7 | 21.4 | 21.9 | 23.8 | 27.9 | |

ويتضح من الجدول أن نسبة 80% من البطالين سنة 1997 هم ممن تقل أعمارهم عن 30 سنة كما عرفته 19-15 سنة أعلى نسبة، و تمركزت البطالة بنسبة كبيرة في فئة الشباب تعطي لنا فهما سوسولوجي للمشاكل التي يعاني منها الشباب و هي تعكس ظاهرة اجتماعية متمثلة في الاقتصاد الاجتماعي، فالبطالة تشكل بالنسبة للفرد قطيعة لسلسلة التنشئة الاجتماعية و الاندماج الاجتماعي، فغياب العمل الذي يمنح الفرد المكانة و الدور الاجتماعي ينجم عنه انعكاسات سلبية خطيرة على الفرد نفسه و المجتمع عموما م استمرار البطالة و توسعها يجعلها مصدر للاضطرابات الدائمة في المجتمع التي تؤدي بدورها إلى ضعف التماسك و الاندماج داخله. [41](134)

كما أن تدهور مستوى المعيشة الناتج عن تدهور القدرة الشرائية مرتبط بالتضخم المسجل بين سنة 1989 و 1997، زاد نسبة الفقر الذي يعرقل تحسين ظروف السكان، و أدى إلى ظهور فقراء

ينتمون إلى الطبقة الوسطى و هي ظاهرة غير معهودة أضفت على الفقر صفات جديدة في المجتمع الجزائري، بحيث أن معدلات الفقر تتراوح بين 43% إلى 93% [42].

جدول رقم (04): خطوط الفقر:

| البلد | سنة المنتج | ريف | حضر | إجمالي | سنة المنتج | ريف | حضر | إجمالي |
|-----------|------------|------|------|--------|------------|------|------|--------|
| الأردن | 1991 | - | - | 15 | 1998 | - | - | 11.7 |
| تونس | 1985 | 29.2 | 12 | 19.9 | 1990 | 21.6 | 8.9 | 14.1 |
| الجزائر | 1988 | 16.6 | 7.7 | 12.2 | 1995 | 30.3 | 14.7 | 22.6 |
| مصر | 96 /95 | 23.3 | 22.5 | 22.9 | - | - | - | - |
| اليمن | 1992 | 19.2 | 18.6 | 19.6 | - | - | - | - |
| المغرب | 1991 | 18 | 7.6 | 13.1 | 98 /99 | 27.2 | 12 | 19 |
| موريطانيا | 90 /89 | - | - | 57 | - | - | - | - |

المصدر: البنك العالمي، تقرير عن التنمية في العالم، 2001/2000، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001، ص 24.

لقد عرفت الجزائر تحولات سياسية ارتبطت بالأزمة التي أصابت الاقتصاد الوطني نتيجة الأزمة العالمية سنة 1986، و أصبح النظام السياسي الجزائري يواجه عدة تناقضات لما يكمن من السهل عليه تذليلها، و تمثلت في عدم قدرته على تعبئة الموارد الاقتصادية خاصة قوى العمل كما أثرت العوامل الاجتماعية الناتجة عن الأزمة الاقتصادية على النظام الحاكم الذي لجأ إلى الاستمداد لتغطية 80% من الاحتياجات الغذائية للمواطنين.

إن معاناة الجزائر من الأزمة الاقتصادية و التي تعتبر المديونية أهم إقطاعها حيث ارتفعت مع نهاية 1992 إلى 25 مليار دولار أمريكي و كذا ارتفع معدل البطالة 20% من القوة العاملة. [11](122)

جدول رقم (05): الديون الخارجية للجزائر

| Type de dette | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|-----------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|------|------|------|------|------|
| Dette a Moyen et Long terme | 26.39 | 26.64 | 25.86 | 25.02 | 28.25 | 31 | - | - | - | - |
| Dette a Court terme | 1.79 | 1.23 | 0.792 | 0.7 | 0.63 | 0.7 | - | - | - | - |
| Total | 28.38 | 27.87 | 26.68 | 25.72 | 28.9 | 31.7 | 32.9 | 33.8 | 33.2 | 31.8 |

Source: Bilan du programme d'ajustement structurel et perspectives pour l'économie Algérienne, (C,R,E,D) ,T1, P₈₅.

3.4.4 المجال الثقافي

من أجل تحديث و توحيد جزائر ما بعد الاستقلال اعتمدت الدولة الجزائرية على عدة أسس ومعطيات أهمها التعريب و تدويل التعليم و التكوين و تعميمها، و أصبحت المدرسة و التعليم في عرف المواطنين و النخنة وسيلة ممتازة للرقى الاجتماعي، كما عرفت الحركة الاجتماعية تطورا وسيطرت الطرح الثقافي الرمزي، حيث رغم الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها الجزائر إلا أن الطرح الثقافي هيمن على الصراع الاجتماعي من خلال الأحزاب و وسائل الإعلام و عن طريق المسيرات والمظاهرات، كما طرحت للنقاش مكانة المرأة في المجتمع خاصة بخروجها الواسع للعمل، و تغيير بذلك عدة مؤشرات و معايير و ظهور قيم و عادات و علاقات اجتماعية، و القيم المتعلقة بالزواج واختيار الشريك، و كذلك قضية الإنجاب حيث انخفض عدد الأطفال في الأسر و من جهة أخرى ساهمت وسائل الإعلام و الأزمات الاقتصادية و السياسية في اعتراب الإنسان الجزائري و تم غرس العنف والفسوة في نفوس الأفراد، و ظهور ظواهر للقلق الاجتماعي. [41](143)

5.4. جدلية العنف السياسي والتطرف الديني في الحركة الإسلامية

1.5.4. الحركة الإسلامية و تبني منهج القوة في التغيير

لقد ساد مفهوم منهج القوة في كثير من كتابات الباحثين الإسلاميين ،وقد استعمل للدلالة على بعض المناهج التي تتبعها بعض الحركات الإسلامية لتحقيق التغيير الاجتماعي وبناء المشروع الحضاري الإسلامي والتي تلجا فيه إلى استخدام العنف ضد الأنظمة القائمة والمجتمعات، باعتبار أن المناهج السلمية التي تتخذ من الدعوة والتربية أسلوبا في تحقيق الأهداف المرسومة لم تعد ذات فعالية في مواجهة العوائق التي تفرضها الأنظمة القائمة.

إن منهج القوة هو ذلك المنهج الذي يتخذ من الوسائل غير السلمية أدوات للوصول إلى الهدف المحدد سواء كانت هذه الوسائل معنوية من عنف لفظي وخطابي أو فكري أو وسائل مادية من استخدام للسلاح في مواجهة الأنظمة الحاكمة. [46][154]

وهذا المنهج يتخذ من العنف المباشر أسلوبا في تجسيد الأفكار والطموحات والمشاريع التي تحدها هذه الحركات انطلاقا من معطيات تاريخية تشكل قناعات عقائدية ومرجعيات فكرية لدى أعضاء هذه الحركات المستندة إليها في تبرير مناهجها من أجل الوصول إلى تجسيد مشاريعها في المجتمع وقد استخدم كثير من منظري الحركات الإسلامية هذا المنهج للدلالة على الأسلوب الذي تتخذه الحركة في مواجهة التحديات التي تحول بينها وبين تحقيق مشروعها،و من المنظرين الذين استخدموا هذا المنهج محمد عبد السلام فرج من تنظيم الجهاد إذ يقول " إن القوة هي السبيل الوحيد لعودة الإسلام،مع رفض فكرة الإصلاح عن طريق تولي المناصب والمراكز في الدولة ورفض فكرة الدعوة بالحكمة وإقامة قاعدة جماهيرية عريضة كسبيل لإقامة الدولة الإسلامية". [47][75]

ولقد برر هؤلاء المنظرين الإسلاميين لجوئهم إلى استخدام هذا المنهج بعد أن فشلت المناهج السلمية في ردع الأنظمة وإعادتها إلى الحكم شريعة الإسلام، و لقد استمد هؤلاء المنظورين مفهومهم من الشريعة الإسلامية والذي يسمى "بالجهاد"، فالقوة التي يستخدمونها إنما هي ذات بعد تاريخي له من الشرعية الإسلامية مما يجعله منهجا ضروريا في التغيير [47][79].

2.5.4. الحركة الإسلامية والتطرف الديني

1.2.5.4. مفهوم الحركات الدينية الإسلامية

تعددت المفاهيم والمصطلحات حول الحركة الإسلامية،وذلك التعدد مرتبط بمرجعية الباحث والموضوع المتناول والحدود الإيديولوجية والايكولوجية من جهة أخرى.

ويعرفها يوسف القرضاوي بقوله: "أريد بالحركة الإسلامية ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع، وتوجيه الحياة... كل الحياة، فالحركة الإسلامية عمل وعمل دائم... وليس مجرد كلام يقال أو خطاب ومحاضرات أو كتب ومقالات وان كان هذا كله مطلوباً" [48](31)

ويعرفها راشد الغنوشي بقوله "نقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه أبداً وذلك نظراً أن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، ففتحتم أن تكون رسالته متجددة بتغيير أوضاع الزمان والمكان وتطور العلوم والمعارف والفنون" [48](32)

والحركة الإسلامية كظاهرة اجتماعية تخضع لقوانين الظواهر الاجتماعية، وتمارس تأثيراً في المجتمع التي تظهر فيه والواقع أن الحركات الإسلامية حركات تخضع لقانون التطور وتحمل خصوصيات المجتمع التي تنشأ فيه تتأثر ببيئتها وتنفعل فيها، وهي غالباً ما تنظم نفسها حول المعايير الدينية، وهي ذات أهداف مختلفة وهي في جوهرها ظاهرة متمثلة في عودة التدين أو مظاهر التدين، وعودة الإسلام إلى قلب الصراعات الاجتماعية والسياسية وهي تهدف إلى إعادة "أسلمة" المجتمع الإسلامي وإعادة تنظيمه وتوجيه مساره طبقاً لمبادئ الشريعة وأحكامها. [47](298)

2.2.5.4 الحركات الإسلامية وواقع المجتمعات الإسلامية

منذ نهاية السبعينات تستقطب الحركية الجديدة التي يشهدها الإسلام الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، حركية من مؤشرات تعقدها وتعدد مرادفاتها و تسمياتها غير أن فكرة هذه الحركات هو تعبير عقدي عن وضعية اجتماعية، وهو يشكل إيديولوجية تعبر عن التفجر الداخلي للفكر الإسلامي. و تركز على مفهوم الدين كموجه وعقيدة وإيديولوجية وشرعية، و لا يمكن إغفال المكانة التي يحتلها الدين في المجتمعات العربية الإسلامية المعاصرة. [50](17)

إن الحركة الإسلامية ظاهرة اجتماعية ، مرتبطة بواقع المجتمعات الإسلامية ، وهي تعبير عن هذا الواقع وحركته، ومن الملاحظات التي يمكن تلخيصها من خلال قراءتنا أن الفكر المميز لهذه الحركات هو " فكر يشغل إلى أقصى مدى ممكن الموضوعات والشعارات الإسلامية التقليدية لأهداف سياسية و تبجيلية". [50](19)

وهذا ما جعل معظم المفكرين يتفقون على أن الحركات الإسلامية هي حركات سياسية ظهرت نتيجة لتفاهم خيبة الأمل من جراء فشل حكومات المجتمعات في خلق نظام سياسي اجتماعي – اقتصادي عادل وغني وسليم، فالأصل في هذه الحركة هو ذلك العجز الذي أصاب النظم الاجتماعية في تلك

المجتمعات وإن غياب العدل الاجتماعي والإنجاز التنموي لهذه الحكومات إضافة إلى شعور أفراد المجتمع بالتفاوت الطبقي الصارخ بين فئات المجتمع، هي ظروف ساهمت في تشكل الحركات الإسلامية. [51](282)

كما أن غياب الديمقراطية السياسية منها والاجتماعية " وفشل إتحاد السلفي حتى الآن من القيام بالتجديد المطلوب في الفكر الإسلامي، التجديد الذي يجعله يجري التطور ويربط بالواقع". [52](150)

إن الأزمة المجتمعية التي تعرفها نظم المجتمع هي أوضاع ساهمت في إرساء هذه الحركات كسبيل اجتماعي لهذه الأنظمة رافعة شعار التغيير في كل المناحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهي في المجتمعات الإسلامية اليوم لا تمثل فقط تنظيمات أو جماعات سياسية تعتمد الخطاب الديني من أجل الوصول إلى الأهداف الإستراتيجية المحددة من طرف مجموعات التنظيمات، بل أضحت عقيدة قوية رسخت في قلب النسيج الاجتماعي وأصبحت المتنفس الوحيد الذي تلجأ إليه كلما زادت معانات القهر والاضطهاد.

ويرى " محمد بيومي" أن العوامل السياسية وخاصة التأثير بالفكر العلماني الذي طبع النظم السائدة في المجتمعات الإسلامية والحالة الاقتصادية المتدنية عموما والرغبة والحاجة إلى أسلوب جديد من أجل الإصلاح والتجديد وهي عوامل فعالة في ظهورها وإستمراريتها في المجتمع الإسلامي. [10](78)

"إنها المقاومة الدينية والوطنية والأخلاقية من التيارات المرتدة والمتعاملة مع الأجنبي". وهي تتهم النخبة السياسة الحاملة بوصفها مصدر فساد وانحطاط الدولة وتدهور الأوضاع الاجتماعية إذن فهي تعبر بصورة أخرى سبب الأزمة المجتمعية عن "ظاهرة هجرة الواقع الاجتماعي من أرضية الواقع الاجتماعي الغائبة إلى سموات البديل المطلق الثقافي أو الديني الطابع" [53](194).

3.2.5.4 الحركة الإسلامية المعتدلة

هي حركات تتبنى أفكار حول المجتمعات الإسلامية التي تحتاج إلى تغييرات جذرية لكنها ترفض استخدام منهج القوة في عملية التغيير الاجتماعي، وترى بأن هذا التغيير لا يتم إلا من عملية إستراتيجية تقوم أساسا على المشاركة السياسية ومهادنة الأنظمة، ويتفق أصحاب هذه الحركات في أن الفساد الذي يتركز في السلطة ونظام الحكم هو أهم مشكل يكمن في طبيعة العلاقة بين الأنظمة والمجتمع.

أما منهج هذه الحركات يوضحه "المودودي" بقوله: " أما كيف يأتي هذا التغيير، فليس من سبيل في نظام ديمقراطي إلا الخوض في معارك الانتخابات، وذلك أن نربي الرأي العام في البلاد ونغير

مقياس الناس في انتخابهم لممثلهم ونصلح طرق الانتخاب ونظهرها من المحسوبية واللصوية والغش والتزوير ثم نسلم مقاليد الحكم والسلطة إلى رجال صالحين يقدرون أن ينهضوا بنظام البلاد على أسس الإسلام الخالص".

" إن الطليعة في الحزب الإسلامي تجسد في سياقها وعطائها وأفكارها مجموعة من المنطلقات الإيمانية الفكرية التي تقوم على:

- حمل الإسلام باعتباره عنفوان الترجمة العلمية لحقيقة الرسالة وبهذا الاتصاف تكون الطليعة معلما للإقتداء وإنها الصياغة الحياتية لغايات الإسلام الكبرى... أي بناء المسلم الحركي... بما يعكس من رؤى والتزامات وتبعات.
 - التحرك وفق منهج مدروس .. بعيدا عن الفعل العشوائي الذي يخلو من النظام والانضباط والقصد الهادف.
 - إعادة بعث جيل المسلمين والمسلمات الملتزمين بالإسلام اعتقادا وتعبدًا وفكرا وسلوكا ودعوة وجهادا... جيلا رباني الوجهة، قرآني الخلق، محمدي القدوة، إسلامي الأفكار والمشاعر".
- (53)[38]

4.2.5.4 الحركة الإسلامية الجهادية

تنطلق هذه الحركة من مبدأ أن السلطة التي تحكم بغير ما أنزل الله هي سلطة كافرة ولا بد من تغييرها عن طريق الجهاد واستخدام العنف ضدها، غير أنها لا تكفر المجتمع ككل، على اعتبار على أن السلطة هي التي تفوض هذه القوانين الوضعية على المجتمع.

وهي حركة ترى أنه من واجبها إقامة نظام اجتماعي سليم إسلامي حقيقي يقوم على مبادئ الإسلام، ولا بد من الكفاح حتى الموت أو استئصال دولة الجاهلية.

أما منهجها فهو قائم على أساس " الفريضة الغائبة" التي في نظرهم تجاهلها علماء العصر بالرغم من علمهم بأنه السبيل الوحيد لعودة ورفع صرح الإسلام ، فالجهاد أمر من أوامر الله سبحانه وتعالى وإقامة حكم الله على هذه الأرض فريضة على المسلمين. [9](382)

وعلى العموم فإن حدود التقاء الحركات متنوعة ومختلفة الترتيب غير أن معاداة النظم الحاكمة وداستها ميزة أساسية وأولية في فكر الحركة ككل وهذا ما جعل بعضها – إن لم نقل جلها- لا يعترف بالدستور الذي يحكم بالبلاد فإنه يمنع ويحول دون إقامة الدولة الإسلامية وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك ميثاق يحكم الشعب إلا القرآن العظيم وسنة النبي الكريم.

" وهذه النزعة موجودة في الحركة الإسلامية الجزائرية... وتمثل النزعة لأكثر من ثلث الأعضاء في مجلس الشورى من حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ أي مجموعة (13) عضوا: علي بالحاج ، ساحلي بن قدور، يحي بوكليخة، عبد الحق ديب، بشير فقيه، سعيد قشي..". [48](109)

5.2.5.4 الحركة الإسلامية التكفيرية

وهي أعنف الحركات، ويطلق عليها تسمية التكفير والهجرة، تأثرت هذه النزعة بكتابات سيد قطب وخاصة كتابه (معالم في الطريق) و الذي أراد من خلاله تشخيص واقع المجتمعات الإسلامية، هذه المجتمعات التي تسود فيها الجاهلية التي كانت أيام الإسلام الأولى، أما فكر "السيد قطب" في ذاته، قد تأثر وتطور في "سجن القناطر" إثر التعذيب و القمع الذي عرفه ، فانطلق هذا الفكر التكفيري كقر المجتمع الذي كفر حكامه الذين تركوا الحاكمية لله بعدم الحكم بما أنزل الله، وكفر المحكومين الذين رضوا ذلك الحكم ولا يحاولون الإطاحة به.

ولقد تطورت هذه النزعة اتجاه " سيد قطب" إلى نهايته القصوى من حيث تكفير المجتمع والحاكم المسلم واعتبار الجاهلية حالة عقلية لا حالة زمنية والهجرة من هذه الجاهلية لإقامة مجتمع مصغر الذي يعد العدة لتحرير المجتمع الأكبر، ومن ثم وجب على الطلائع الإسلامية هجرته، فسكنوا الكهوف والجبال، وهجروا الجامعات والمعاهد وذلك محاولة للدخول في مرحلة جديدة من الدعوة والعزلة عن المجتمع في نهج هذه الجماعات تؤدي إلى وظيفتين: الوظيفة الأولى تجنب أعضاء الجماعة المنكرات التي تملأ جوانب المجتمع وحمائتهم من أن يشاركوا في نهج الجاهلية، والوظيفة الثانية، تكوين مجتمع خاص بهم تطبق فيه مبادئ الإسلام وتتسع دائرته شيئا فشيئا حتى تستطيع في النهاية غزو المجتمع الجاهلي". [48](110)

وهذه النزعة لم تكن أصيلة في الحركة الإسلامية في الجزائر، وظهورها يعود إلى أواخر الثمانينات مع عودة المجاهدين من حرب أفغانستان، أعلنوا أنفسهم كتيار- سلفي- عقيدتهم المذهبية ترخص حتى قتل الوالدين إذا لم يلتزموا بالشرعية، ولم تكن أي رغبة في الظهور على الساحة السياسية، فالديمقراطية في نظرهم مفهوم مستورد عن الغرب ويجب على الدولة الحكم بالشرعية الإسلامية بوضع مجلس شورى. [10](84)

4.6. الحركة الإسلامية والتطرف الديني

إن ظاهرة التطرف الديني ظاهرة معقدة، تتشابك مع سياقات وظواهر وأنساق كثيرة، أبعادها وأسبابها متعددة وكذلك مظاهرها وأثارها ، وتمثل بعض التأويلات و المفهومات الإيديولوجية للدين أحدهم محاور الصراع السياسي، إذ تسعى الإيديولوجيات ذات الطابع الديني توظيف العاطفة الدنية القوية في دعم حركتها السياسية إذ أن الدين في ذاته و بنصوصه و شرائعه المقدسة يختلف عن التغيير والتأويل الإيديولوجي للدين، إذ أن الاستناد إيديولوجيا على بعض نصوص الدين لا يعني الاستناد إلى الدين في ذاته بل فهم خاص بهذا الدين يختلف مع مفهومات وتأويلات تفسيرية أخرى تتخذ من نفس الدين سندا روحيا ووجدانيا وأخلاقيا لإيديولوجيتها الاجتماعية تساوي في ذلك القوى الاجتماعية السائدة والمعارضة والمنشقة، السلطوية والإصلاحية والثورية فحيث تتعمق العاطفة الدينية ويتوسع الفكر الديني في المجتمع. [21](83)

إن إيديولوجيا التطرف الديني هي منظومة تقوم بتأطير ذلك المجموع المتناسق من الصور والأفكار المصاغة في مفاهيم ومعايير ينطلق منها الفكر المتطرف، وهي إيديولوجيا محل جاذبية لأنها تعمل على صياغة معتقدات الإسلام في شاكلة أكثر تبسيطا، وتدعوا إلى المشروع الإسلامي الذي يبدأ بأسلمة كل شيء، ويكون بالعودة إلى الصور الأولى للإسلام من آداب السلوك والأكل ، اللباس ، وأن أي إصلاح لن يتحقق إلا بالعودة إليها، و كل مسلم يدعو إلى نهج إصلاحي آخر جاهل بالدين ويريد به شرا ومتحالف مع أعدائه وهو في عداد الكفار، وفي أحد الحالات جاهل وجبت دعوته إلى الإسلام الحق والعودة به إلى الطريق المستقيم . [47](223)

تختلف الجماعات الإسلامية في الأساليب التي تستخدمها لتحقيق أهدافها المعلنة، والأساليب التي تؤمن بها لتحقيق مهمة التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فيما توجد بعض الجماعات الإسلامية لا تعتنق العنف لتحقيق أهدافها بل بصورة سلمية باستخدام طائفة متنوعة من الأساليب الإصلاحية وترى الجماعات المتطرفة إن الصراع من أجل الإطاحة بالحكومات الفاسدة والغير شرعية تعتبر واجبا دينيا وان العنف يعتبر أداة مشروعة من وجهة نظر الضعيف والمضطهد، حيث يصبح العنف أداة لإثبات الوجود على الخريطة السياسية وللانتقام من أجهزة الأمن التي قمعت وعذبت بعض أفرادها ، ولإظهار عدم الاستقرار السياسي للنظم وإضعافها. [54](315)

فيما يرى بعض المفكرين أمثال " مايكل هدسون " Michael Hudson في دراسته الإسلام والتنمية، الدين والتغيير السياسي الاجتماعي، أن ظاهرة الإحياء الديني على المستوى السياسي، هي نوع من الارتداد على التحديث". [54](317)

فالجماعات المتطرفة الراضة المرتبطة بالعنف الديني هي حركات اجتماعية شمولية تعبر عن نوع من

الإحباط الاجتماعي والنفسي في مواجهة التغييرات.

"والتطرف أشكال وأصناف... و التطرف داخل التيار السلفي في الفكر العربي المعاصر قد يجد بعض مبررات وجوده... في غياب الديمقراطية... ولكن من مبررات وجوده أيضا عدم قيام الاتجاه السلفي بالتجديد... كما أن التطرف في الدين يتبع السياسة دوما، فعندما تمارس السياسة في الدين على مستوى العقيدة يكون التطرف في ميدان العقيدة وعندما تمارس السياسة في الدين على مستوى الشريعة يكون التطرف على مستوى الشريعة".

وشهد التاريخ منذ العقود الأولى من القرن الأول للهجرة أنواعا من التطرف والغلو، ما زالت آثار بعضها حاضرة بصورة أو بأخرى في الساحة الفكرية الدينية المعاصرة وإذا استعرضنا حركات التطرف في الإسلام منذ الفتنة الكبرى إلى الآن فإننا نجد من دون استثناء ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالسياسة وذلك إلى درجة تسمح بالقول إن التطرف في الإسلام كان دائما نوعا من التغيير عن موقف سياسي معين وهذا أمر يمكن فهمه إذا أخذنا بعين الاعتبار ارتباط الدين بالسياسة، والسياسة بالدين، فالسياسة كانت تمارس باسم الدين وتلتزم الشرعية منه مما جعل الصراع السياسي يجري تحت مضلة الدين في الغالب. [54](150)

وهكذا فإن التطرف الديني المولد للعنف الذي يصيب الحركات الدينية هو عبارة عن صراع يعود في جوهره إلى عوامل سياسية اجتماعية

إن الحركات الإسلامية أصبحت تعبر عن رفض الوضع القائم برفع راية الدين الذي تلبسه لباس التطرف وتجعله ينطق باسمها [51](153)، وهكذا تحول المعركة من ميدان الواقع الاجتماعي إلى ميدان آخر نظري، يقوم على مجرد الظن والتوهم مستعملة في ذلك مفاهيم دينية كمفهوم الكفر والفسق والفجور، والاستشهاد، ومفهوم الجماعة التي دعت أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم الالتزام بها وعدم الخروج عليها، لكنها مفاهيم تعبر بها الحركة المتطرفة وترفعها كأسلحة في وجه الخصوم [55](265).

إن التطرف الديني ظاهرة سياسية واجتماعية، قد اتخذت الدين وسيلة لتحويل الفكر إلى سلوك كما تمثل القيادة الدينية من جهة أخرى لمعظم التنظيمات الدينية وخاصة المتطرفة عنصرا هاما وأساسيا وفعالا في تحديد درجة التطرف ومداه، والملاحظ أن هذه القيادة قائمة عموما على أساس كرزماتي أي سلطته ملهمة وهنا تكمن الخطورة فالصفات الكارزماتية تتطلب الطاعة العمياء من أتباعه، وغالبا ما تكون اتجاهات هؤلاء القادة معادية للنظام القائم إما لطبيعتهم الثورية أو لما يعتقدونه من أفكار وبرامج تتسم بالراديكالية... أو لأن تجربتهم الشخصية مع النظام القائم قد تميزت بالتحدي و المطاردة والتعذيب.

[10](112)

4.7. الشباب والجماعات المتطرفة

هناك اهتمام على المستوى العالمي، في كل المنظمات الدينية اهتمام متزايد من جانب الشباب بالبحث عن بدائل دينية، ويفسر علماء الاجتماع هذا التوجه بمثابة ثقافة مضادة للشباب الذي يجد نفسه في موقف الحيرة من مجتمعه، بسبب عدم الرضا المهني أو الفساد السياسي، أو سبب الوعي الكاذب الذي تفرضه عليهم أجهزة الإعلام ووسائله ، وتجدر الإشارة إلى أنه معظم الذين ينتمون إلى هذه الجماعات واجهوا صعوبات في تحديد ذاتهم في مجتمعهم، ويحاولون إيجاد بدائل لها، أو من الذين يبحثون عن الحب والقبول والانتماء، إذ يجدون في الانتماء لمثل هذه الحركات علاقات بديلة افتقدوها من الأسرة أوفي مجتمعاتهم. [10](77)

ويدعم "نبيل رمزي" هذا القول " إذ أن الحركات الاجتماعية سواء كانت دينية أو سياسية يقودها ويؤد لج لها الكبار، ولكن وقودها دائما الشباب". [21](82) وذلك لأنهم اقل خبرة ومن ثم أسلس قيادة، وهم أكثر طموحا ومن ثم أسهل إثارة وهم أكثر ميلا للتمرد لتحقيق الذات، وهم أكثر إيمانا بالمثل العليا.

فالشباب فئة عمرية حيوية وقادرة على العمل والنشاط وتكمن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع فيما يمثله من مصدر للتجديد والتغيير، فهم عادة ما يرفعون لواء الحديث من السلوك والعمل من خلال القيم الجديدة التي يتبناها الشباب والتي عادة ما تدخل في مواجهة مع ما هو سائد من قيم، ولهذا يعد مصدر التغيير الثقافي والاجتماعي في المجتمع ككل، كما أنهم يتسمون أكثر راديكالية، وأقل رغبة في الامتثال للسلطة المفروضة عليه. [57](25)

إن فقدان الشعور بالانتماء الاجتماعي، يدفع بالشباب إلى الأخذ بالثأر من المجتمع بالانتماء إلى أكثر التنظيمات عنفا وإجراما هذه التنظيمات، التي تستغل ضعف الشعور بالانتماء باستدراجهم إلى مشروعها المتطرف فاستراتيجيات حركات التطرف هي ملء فراغ الانتماء، والرغبة الجامحة في التعبير عن المكبوتات و الإحباطات ، وتحدي السلطة، سواء سلطة الآباء أو السياسيين أو حتى سلطة علماء الدين لأنهم لا يعترفون إلا بالتفسير الثوري الخاص، كما أنهم على العموم شباب لا يملكون بدائل اجتماعية وحسبهم البدائل التي يمكن للتنظيم الديني بما يحمله الدين من معايير وقيم، أن يخلق تفاعلا يعبر فيه الشباب عن أنفسهم. [47](528)

4.8. التطرف الديني في المجتمع الجزائري

من خلال ما سبق نخلص إلى أن التطرف الديني تعبير عن مظاهر التحول السوسولوجي الذي تشهده منظومة القيم في المجتمع الجزائري هذا التحول الذي مس قطاعات كبيرة من المجتمع وساهم في تبلور النظم السياسية والاجتماعية الحالية .

و بقدر ما استأثرت الظاهرة بالاهتمام الدولي و المحلي بقدر ما أنتجت طلبا اجتماعيا كبير الفهم لهذه الظاهرة ومسبباتها مما يجعل أهميته تنبع من كونه ظاهرة متعددة الشعب فمن الديني إلى السياسي إلى الفلسفي إلى الاقتصادي إلى الثقافي من دون أن ننسى خصوصية المجتمع الجزائري الثقافية المساهمة في إعادة تشكيل مفهوم الظاهرة ومدى توسعها وانتشارها في المجتمع.

عرف المجتمع الجزائري تغيرات بنائية ووظيفية على جميع المستويات المجتمعية وخاصة بعد الاستقلال ولقد تأثرت مؤسسات المجتمع بالتغير الاجتماعي الذي تم بصورة سريعة وعنيفة والغير مهياً له تأثيرا كبيرا. [12](466)

و أضحي يميز المجتمع بفوضى على عدة مستويات وعدم وجود تناسق وتكامل بين مختلف المؤسسات الاجتماعية فأصبح المجتمع يعاني من فوضى اجتماعية وتراجع نسبة التضامن الاجتماعي و الأسري. كما يعيش فوضى معنوية ودلالية على حسب تعبير "محمد أركون" "لأننا نجد المبنى الحديث الفخم بجوار بيت الصفيح كما أننا نشهد خلط القديم بالحديث بشكل منفر ومضطرب معنويا ودلاليا... و كذلك الأمر في ما يخص الأزياء ونظام اللباس، نجد في الشارع كل أنواع الألبسة من التقليدي العتيق إلى آخر طراز أوروبي... " [49](187)

إن الأزمات الاقتصادية الحادة تعد من الأسباب المباشرة في حدوث اللامعيارية، وضعف نظام القيم والمعايير وتراجعها، بالإضافة إلى هشاشة الضبط الاجتماعي، "ونفس الشيء عاشته الجزائر خلال مرحلة التحول الاقتصادي والسياسي وهذا الانتقال من الاشتراكية إلى النظام الليبرالي حيث فتحت الأبواب على مصرعيها وزالت القيود... فحلت الفوضى و تراجعت القيم التقليدية وانقلب سلم القيم، فكانت النتائج انتشار الفساد الأخلاقي، السياسي والاقتصادي، ونمو الجرائم بمختلف أشكالها وأنواعها ونفس الشيء حدث من خلال فتح مجال التعددية الحزبية، التي تطلبت تفتيت البنى الاجتماعية التقليدية للمجتمع".

أصبح المجتمع اليوم يعيش نوع من اللامبالاة العامة، حيث الكل يسعى إلى ما يهمله، فطغيان الأنانية الضيقة وتخلي بعض مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن مهامها أفرز وضعاً اجتماعياً غير متزن على جميع المستويات و الأصعدة. [1](232)

إن هذه الحالة المجتمعية التي يعرفها المجتمع الجزائري والتي أثبتت عدة دراسات وتناولتها بالتدقيق إضافة إلى التوجه الإقليمي والثقافي لظاهرة التطرف الديني ساهم في ظهور هذه الظاهرة وصبغها بصبغة المجتمع الجزائري.

إذ عاشت الجزائر أزمة مجتمعية، ويرجع بعض المفكرين أن ما يحدث في الجزائر هو نتاج للتحوّل الديمقراطي وبغية استكمال الصورة الرئاسية والبرلمانية بعد فترات الاستعمار الطويلة التي أرسى فيها قواعد الاستبداد والتسلط فكانت الأزمة المرتبطة بتوقيف وإلغاء نتائج الانتخابات 1988 ، وتزامنا مع المظاهرات وأعمال العنف والإضرابات التي قام بها بعض فئات المجتمع. والتي ارتبطت أساسا بقضية العدل الاجتماعي وكرد فعل لسياسة التهميش الاجتماعي الذي يتسع من الهامشية الاقتصادية إلى التهميش السياسي والثقافي فتحدد ردود أفعال المهمشين في حالات الانحراف الفردي أو في أشكال من التمرد الجماعي أو الارتباط بحركات الاحتجاج الديني. [12](475)

كانت أحداث أكتوبر 1988 شرخا عميقا في صلب المجتمع الجزائري نتيجة الصراع بين الدولة والحزب والمجتمع المدني من جهة، والجماعات الإسلامية من جهة أخرى، ولقد تحول العنف إلى قانون فاعل في الحياة السياسية وأسلوب عمل الدولة والمجتمع. [57](5)

ولأن العنف ظاهرة عميقة وممتدة تاريخيا فإنه يمكن إخراجها من إطار الفعل العفوي إلى إطار الظاهرة ذات الطابع البنوي، فالعلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع في الجزائر منذ ما يناهز القرنين والتي يصفها المنصف وناس بالعلاقة التي اتسمت بالطابع العدائي المتبادل امتد طوال مائة وثلاثين سنة من الاستعمار الفرنسي، وثلاثين سنة من عمر الدولة، أدى هذا العنف إلى اهتزاز رمز الدولة في المخيال الشعبي، خاصة بعد عدة إخفاقات وفشلها في التصدي للعديد من التوترات التي سكنت النسيج الاجتماعي الثقافي في الجزائر. [54](315)

يعتبر الكثير من المفكرين والملاحظين أن الأزمة الجزائرية وليدة مطلب للتغيير نابغ من المجتمع ومن التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري، كما إن إلغاء الانتخابات كان إيذانا ببدء أصعب مرحلة تطرف في الجزائر واستطاعت الأقلية المتبنية للعنف أن تحتل الساحة بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ثم تطور العنف أمام السلطة التي لم تجد سبيلا للخروج منه إلا بالاستئصال ومواجهة العنف بالعنف عن طريق الوسائل الأمنية.

إن وقف العمليات الانتخابية أدى إلى ظهور فرصة انتقلت بها الحركة الإسلامية من إستراتيجية الأسلمة من القاعدة إلى القمة إلى الأسلمة من القمة إلى القاعدة، وحدث ما يسمى في العلوم السياسية بقانون انغلاق النظام السياسي الذي يؤدي إلى تطرف المعارضة واستخدامها السلاح، فخرجت من الجبهة تنظيمات عسكرية تشكلت من فئة الشباب التي كانت بدورها مهمشة داخل الجبهة. [47](528) ولقد ظهر العنف في الجزائر في صور متعددة بدأت بالعمل على التهريب الأسلحة إلى الجزائر، ثم عمليات

قتل جماعي للأجانب ، الأمر الذي كلف الدولة حتى عام 1994 أكثر من 3 مليارات دولار و 45 ألف قتيل وجريح والأمر الذي زاد معه عمليات الاغتيال للأطفال والنساء والرجال دون تمييز حتى سنة 1997 وصل إلى 554 اعتداء، فضلا عن الهجمات الآلية المفخخة في الأماكن العامة. [8](133)

إن ظهور هذه الفئات من الإجرام ، إضافة إلى المنظومة الفكرية السائدة آنذاك وتعدد المصطلحات: الإسلام السياسي، الإسلامية.. الخ هي وليدة لحظة الصراع من أجل السلطة فأصبح العنف والإرهاب والتطرف قوة تستعمل بغير ضوابط من أجل كسب تلك السلطة. [53](108)

وهذا ما توصلت إليه دراسته "رحموني فاتح النور " حيث وجد بأن ما حدث في الجزائر نموذج فريد من نوعه، تجسد في التطرف الديني في ظهور العنف السياسي بعد توقيف المسار الانتخابي، وانحراف جزء من العناصر الناشطة باسم الحركة الإسلامية إلى ممارسة هذا العنف، بشكل لم يسبق له مثيل في الدول الإسلامية فالأزمة التي شهدتها الجزائر هي أزمة التطرف الديني والعنف السياسي، كانت نتيجة جملة من التراكمات، وجملة من الأخطاء وصل إليها النظام السياسي، إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كان السبب في تغذية وظهور التطرف الديني وهذا التطرف بدوره كان السبب الرئيس في تغذية وظهور العنف السياسي. [58](176)

من جهة أخرى فإن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية أثر كبيرا اكتساب وانتشار التطرف الديني حيث أن القنوات الفضائية باعتبارها الوسط الأكثر تأثيرا على الشباب، وتساهم في نشر ودعم قيم التطرف وتدعم شعور الشباب بالاغتراب والحقد على واقعه ومجتمعه.

فغياب دور المسجد الاجتماعي واكتفائه بممارسة العبادات، دون التوجيه الثقافي والنفسي أو حتى مساهمته في نشر الخطاب المتطرف المتناقض مع المرجعية الدينية الأصلية للمجتمع فلقد ساهم المسجد في الجزائر في نشر الخطاب الرامي إلى الوصول إلى السلطة عن طريق العنف المسلح تحت غطاء الجهاد المزيف الهادف لزرع الرعب" [12](474)

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم التطرف الديني من حيث هو فعل تقوم به جماعة تنظيمية دينية للتعبير عن توجهاتها أو كأسلوب لتحقيق أهدافها أو كرد فعل على سياسات التعامل معها في الواقع. كما تناولنا حقيقة وواقع الحركات الإسلامية وأسباب ظهورها ودوافع انتهاجها لمنهج القوة في التغيير وارتباط الحالة المجتمعية للمجتمعات الإسلامية سواء كانت السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية وحالة عدم الاستقرار وما يتبعها من شعور الفرد أو الجماعة بحالة الاغتراب واختلال التوازن بين التقليدي الثقافي الذهني والرمزي، واختلال العلاقة بين دولة /إسلام. ديمقراطية/ علمانية.

كما تطرقنا إلى واقع ظاهرة التطرف الديني في المجتمع الجزائري، من خلال رصد الحركات الإسلامية ومسارها التاريخي، وكيفية تطور الأوضاع وبروز الفكر المتطرف وانتهاج منهج القوة والسلاح وصولا

إلى أقصى حد من التطرف والانحراف، وذلك دائما في دائرة الحركات الإسلامية ومنهج القوة والعنف في التغيير الاجتماعي.

غير أنه لا يمكن لنا أن نغفل دور الثقافة المجتمعية الخاصة بالمجتمع الجزائري وأثرها في طبع الصراع وظاهرة التطرف على العموم.

فالتطرف الديني ظاهرة اجتماعية تتأثر بطبيعة الواقع الاجتماعي للمجتمع، ومن ثم يمكن القول بأن التطرف الديني في الجزائر له خصوصياته ومميزاته وأن انتشار خطاب التطرف الديني في الجزائر مرتبط بالخصائص السوسولوجية للمجتمع الجزائري.

الفصل 5

الأسس المنهجية للدراسة الميداني

بغرض الوصول إلى حقائق علمية موضوعية سنتعرض في هذا الفصل إلى ذكر المناهج العلمية التي اتبعناها في هذه الدراسة بوصفها الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث في دراسته للظاهرة الاجتماعية والتعبير عنها كما وكيفيا، بغرض الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الواقع بطرق علمية وموضوعية وبعدها نذكر الوسائل التي مكنتنا من جمع المعطيات من الميدان كالاستمارة والملاحظة لننتقل إلى أساليب عرض البيانات وتحليلها ومنه إلى مجالات الدراسة البشرية والمجال الزمني والمكاني

1.5. المناهج المتبعة

يختلف المنهج الذي يتبعه الباحث في الدراسة باختلاف المواضيع ونوعية وطبيعة الدراسة، وكذا الأهداف التي ترمي إليها، فالمنهج في الدراسة السوسولوجية كما هو الحال في دراستنا هذه هو الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث في دراسته للظاهرة الاجتماعية والتعبير عنها كميا وكيفيا، حيث يهتم بتجميع الشواهد من الظروف السائدة فعلا بغرض الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الواقع.

وانطلاقا من موضوع دراستنا الذي هو التحليل السوسولوجي لظاهرة التطرف الديني، فإن الوصول إلى أهدافنا المرجوة من هذه الدراسة يتطلب الاعتماد على:

1.1.5. المنهج الوصفي التحليلي

يعتبر هذا المنهج ذو قيمة كبيرة من الناحية العلمية إذ أنه يزود الباحث بكل المعطيات التي تتحكم في الظاهرة المدروسة ويسهل المواقف التي يعيشونها وهو يعني "دراسة المجتمع المحلي ومحاولة فهم ووصف جماعة من الأفراد تعيش في موقع جغرافي معين، وتشارك في نظم اجتماعية معينة". [59](09)

كما يساهم هذا المنهج في الوصول الى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة للوصول إلى فهم أفضل وأدق، ويهدف هذا المنهج الى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالتها.

وهو ليس مجرد وصف للأشياء الظاهرة للعيان بل أسلوب يتطلب البحث والتقصي والتدقيق في الأسباب والمسببات للظاهرة الملموسة. [60](96)

كما يستخدم هذا المنهج بغية جمع أوصاف دقيقة علمية للظواهر المدروسة ووصف الوضع الراهن وتفسيره، وكذلك تحديد الممارسات الشائعة والتعرف على الآراء والمعتقدات والاجتهادات عند الأفراد أو الجماعات ، ولهذا فإننا نرى فيه منهجا ومجالات خصبا لمعرفة آراء أساتذة علم الاجتماع حول ظاهرة التطرف الديني في الجزائر.

ويساعدنا في دراسة تطور المفهوم أي التطرف الديني في المجتمع الجزائري، وارتباطه بمفاهيم أخرى كما يساعدنا في فهم نمط التحليل السوسولوجي للأستاذ وأثر المرجعية الثقافية والتخصص في فهم الظاهرة وتفسيرها وذلك من خلال جمع المعطيات والبيانات الميدانية وتحليلها ثم استخلاص النتائج منها.

1.1.5.2. المنهج التاريخي

إن دراستنا للماضي تعطينا المجال لفهم الحاضر والتنبؤ عن المستقبل ولذلك فإن استخدامنا للمنهج التاريخي انطلاقا من أن التاريخ هو معمل للعلوم الاجتماعية ينمي معرفة الباحث عن الإنسان ومجتمعه ويثري أفكاره ويعطيه عمقا في البحث والدراسة. [61](15) ويهدف عموما الى تتبع أهم التغيرات التي مرت بها الظاهرة من خلال ظهورها وتجليها وتفاعلها مع الواقع الاجتماعي واستقصاء أهم النظريات التي تناولت موضوع التطرف الديني منذ ظهور ملامحه الأولى الى ما تطور وما وصل

إليه في المجتمعات المعاصرة، كما يمكننا من معرفة كيفية ارتباطه بمفاهيم وإيديولوجيات بشكل عام من خلال تغيير العصور وتتابعها من زمن الخلافة الى حدود القرن الواحد والعشرين والدور الذي لعبته التغييرات الماكروسوسولوجية بعد جملة من التغييرات مثل التعددية الحزبية، وإيقاف مسار الانتخابات وصولاً الى أحداث 11 سبتمبر 2001، في تغير التحليل والمنطلق العلمي في تفسير الظاهرة وفهمها.

3. 1. 5. المنهج الإحصائي

بالإضافة الى المناهج السابقة ابتعنا في دراستنا كذلك المنهج الإحصائي الذي يوصف بكونه مجموعة من الأساليب المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضياً للوصول إلى الاستدلالات العلمية، ويفيد أيضاً في تنظيم البيانات بصورة منسقة، وتبويبها هكذا تمثيلاً وعرضها، ومن ثم تحليلها وتفسيرها وأخيراً تلخيصاً، [62](05) وتوظيف هذا المنهج في دراستنا بغرض بناء جداول بسيطة ومركبة والربط بين المتغيرات من أجل قياس وبناء مقارنات سوسولوجية قصد إعطاء دلالات عملية ونتائج موضوعية تمكننا من الإلمام بمختلف جوانب الموضوع المدروس وتحليلها رياضياً.

2. 5. تقنيات جمع المعطيات

2.5. 1. الملاحظة: تعتبر الملاحظة من الوسائل التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات والمعلومات عن موضوع بحثه وعن مجتمع هذا الموضوع مما يتطلب على الباحث الاتصال المباشر بالمجتمع وهي تسمح أيضاً بالحصول على بيانات قد يكون الباحث لم يفكر فيها حين يقوم بإجراء مقابلات شخصية مع أفراد مجتمع البحث، تحت ظروف سلوكية مألوفة، "والملاحظة وسيلة يستخدمها الإنسان العادي في اكتساب خبراته ومعلوماته، حيث نجتمع خبراتنا من خلال ما نشاهده أو نسمع عنه، ولكن الباحث حيث يلاحظ فإنه يتبع منهاجاً معيناً ويجعل من ملاحظاته أساساً لمعرفة واعية أو فهم دقيق لظاهرة معينة". [63](71)

ويختلف نوع الملاحظة باختلاف نوع البحث، ونوع المعلومات المراد الحصول عليها، فنوع الملاحظة التي اعتمدنا عليها في بحثنا من أجل الوصول الى معطيات حول الظاهرة المدروسة ومجتمع البحث وعيشه فتمثلت في الملاحظة البسيطة وساعدنا احتكاكنا المباشر بمجتمع البحث وعينته بتسجيل الملاحظات التي وجدنا أنها مفيدة لإمكانية التوسيع في هذا الموضوع كما أن ملاحظتنا للمجتمع وأنماط

السلوك ومتخلف الظواهر ، كما نلاحظ تطورا ملحوظا في أنماط السلوك الإجرامي و الانحرافي، وتنامي ظاهرة العنف وتفاقم المشاكل الاجتماعية وتغيرات عديدة على أنساق اجتماعية عديدة ابتداءً من العلاقات الأسرية الى التنشئة الاجتماعية عموماً، سياسة التشغيل وشغل أوقات الفراغ، وكذا تنوع ثقافات التدين والتطرف وظهور مظاهر جديدة للتدين وهذا كله يساهم في إثراء موضوع بحثنا.

5.2.2. الاستمارة: تكون عملية إنجاز وتطبيق المرحلة الأخيرة مركزة في جمع البيانات الميدانية، استعملنا تقنية الاستمارة وهي الدليل أو المرشد الذي يوجه المقابلة التي تقع بين الباحث والمبحوث والتي تحتوي على مجموعة من الأسئلة، تخص المشاكل التي يراود من الباحث معالجتها [64](432).

وقد قسمناه إلى محاور متكاملة ومتتابعة، تسمح بترتيب الأفكار والمواقف المختلفة، وقد أعطينا أولوية لترتيب الأسئلة وتحديدها، وكانت بعض الأسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة.

وكان هدف وضع الأسئلة المفتوحة نظراً لأهمية وصل الأسئلة بالمحاور بطبيعة الفروض حتى تتمكن بواسطتها التوصل الى حقائق جديدة على الموضوع أو التأكد من معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعومة بحقائق جديدة، كما أن لها ميزات كجمع معلومات كثيفة في البحوث الإمبريقية، إضافة إلى ربح الوقت واقتصاد الجهد وكذلك تمكن المستجوب من السيطرة على جوانبه إزاء أسئلة محددة على نحو دقيق، كما أن الهدف من الاستمارة الحصول على بيانات واقعية وليس مجرد انطباعات أو آراء. [60](135)

وقد قمنا بالاستطلاع عن الموضوع عن طريق استعمال استمارة تجريبية أولية قصد إدراك بعض النقائص وتكونت من أربع وستون سؤالاً توزعت على نفس المحاور للاستمارة الحالية وبعد استخراجها أعدنا ما توجب إعادة النظر فيه، حيث قمنا بإضافة بعض الأسئلة التي استوجب إدراجها وحذف البعض الآخر لنخلص الى الشكل النهائي للاستمارة.

5.3. تحليل المعطيات

تم معالجة المعطيات عن طريق الإعلام الآلي بواسطة البرنامج الخاص لتحليل البيانات الإحصائية (SPSS) ، وبعد تفرغ البيانات تم القيام ببناء الجداول البسيطة والمركبة والتعليق عليها كما استعان الباحث ببعض المؤشرات الإحصائية لتفسير وتوضيح النتائج والتعامل بلغة الأرقام والنسب المئوية بهدف الوصول الى نتائج علمية دقيقة على مستوى التحليل الكمي مع التفسير، أما كيفاً ووظفنا المقارنة بين النتائج والتعليق عليها مع التفسير.

4 . 5 . القرب الميداني والبشري لموضوع الدراسة

1 . 4 . 5 . المجال المكاني

لقد قمنا بتوزيع الاستمارة على أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة البليدة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

يعود إنشاء قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا إلى سنة 1991 وفق نظام المعاهد الذي كان مطبقا آنذاك أما طاقم التأطير فكان مشكل من 10 أساتذة يشرفون على تدريس 191 طالب وطالبة. ولم يكن يضم القسم سوى ليسانس تخصص: علم الاجتماع العائلي وتخصص خاص بالماجستير فرع الديموغرافيا وذلك إلى غاية 1995.

ومع سنة 2001 تم إنشاء كلية الآداب والعلوم الاجتماعية التي تضم ستة (06) أقسام من بينها قسم علم الاجتماع والديمغرافيا [65]

2 . 4 . 5 . المجال الزماني

لقد تم إجراء هذا البحث بالاتصال المبدئي بالميدان لنجرب الاستمارة في شهر فيفري 2009 وانتهينا من توزيع وجمع الاستمارة بشكل بداية شهر ماي 2009.

3 . 4 . 5 . المجال البشري

أما مجال دراستنا البشري أساتذة قسم علم الاجتماع الدائمين للسنة الجامعية 2008-2009.

5 . 5 . تحديد عينة البحث

لقد تم اختيار العينة القصدية و التي تتكون من مفردات تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا جيدا وهي ليست عينة عشوائية بل يقوم الباحث باختيار مناطق معينة تتميز بتمثيلها لخصائص المجتمع و مزاياه وذلك يعطيه نتائج اقرب إلى ما تكون إلى التي قد يحصل عليها عند مسح المجتمع بأكمله [66] (73).

الفصل 06

التحليل و التعليق على بيانات الفرضيات

لقد عمدنا من خلال هذا الفصل إلى تحليل فرضيات الدراسة و ذلك بغرض الوصول إلى تأكيدها أو نفيها من خلال العمل الميداني الذي تجسد في اختبار فرضيات البحث عن طريق الاعتماد على عينة أساتذة قسم علم الاجتماع مع مراعاة إشكالية و فرضيات الدراسة

6.1. التحليل و التعليق على البيانات العامة

الجدول رقم 06 : توزيع أفراد العينة حسب الجنس

| التكرار الجنس | ك | % |
|------------------|----|------|
| ذكر | 27 | 54% |
| أنثى | 23 | 46% |
| المجموع | 50 | 100% |

يوضح لنل هذا الجدول توزيع أفراد العينة حسب الجنس, إذ كما هو موضح أمامنا تبلغ نسبة الذكور ب 54% أما الإناث فتقدر نسبتهن ب 46%

الجدول رقم 07 : توزيع أفراد العينة حسب السن

| التكرار الفئة العمرية | ك | % |
|--------------------------|----|------|
| [29 - 20] | 02 | 4% |
| [39 - 30] | 25 | 50% |
| [49 - 40] | 17 | 34% |
| 50 فما فوق | 6 | 12% |
| المجموع | 50 | 100% |

يوضح لنا الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب السن , و من خلاله يتضح أن الفئة العمرية من 20 إلى 29 سنة تقدر نسبتها ب 4% بينما تقدر نسبة الفئة [39- 30] ب 50% تليها نسبة 34% لتمثل

الفئة العمرية من 40 إلى 49 سنة و أخيراً نسبة 12% التي تمثل الذين يبلغون من العمر 50 سنة فأكثر.

الجدول رقم 08 : توزيع أفراد العينة حسب الرتبة العلمية

| الرتبة | التكرار | ك | % |
|----------------------|---------|----|------|
| أستاذ التعليم العالي | 1 | 1 | 2% |
| أستاذ محاضر - ب - | 12 | 12 | 24% |
| أستاذ محاضر - أ - | 3 | 3 | 6% |
| أستاذ مساعد - ب - | 20 | 20 | 40% |
| أستاذ مساعد - أ - | 14 | 14 | 28% |
| المجموع | 50 | 50 | 100% |

يمثل هذا الجدول توزيع المبحوثين حسب متغير الرتبة العلمية و جاء التوزيع كالتالي حيث تقدر نسبة الذين هم في رتبة أستاذ التعليم العالي ب 2% تليها نسبة 24% التي تمثل الأساتذة المحاضرين صنف - ب - و تقدر نسبة الأساتذة المحاضرين صنف - أ - ب 6% أما الأساتذة المساعدين صنف - ب - فتقدر نسبتهم ب 40% و 28% نسبة الأساتذة المساعدين صنف - أ -

الجدول رقم 09 : توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية

| السنوات | التكرار | ك | % |
|----------------|---------|----|------|
| اقل من 5 سنوات | 14 | 14 | 28% |
| [9 - 5] | 15 | 15 | 30% |
| [14 - 10] | 14 | 14 | 28% |
| 15 سنة فأكثر | 7 | 7 | 14% |
| المجموع | 50 | 50 | 100% |

جاء هذا الجدول ليُمثل توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في التدريس إذ أن الذين يملكون اقل من 5 سنوات خبرة تقدر نسبتهم ب 28% في حين تقدر نسبة الذين يملكون من 5 سنوات إلى 9 سنوات خبرة في التدريس 30% في حين تمثل نسبة 28% الذين يدخلون في فئة من 10 إلى 14 سنة خبرة في حين تقدر نسبة الذين يملكون أكثر من 15 سنة خبرة ب 14%

الجدول رقم 10 : توزيع أفراد العينة حسب التخصص

| التخصص | التكرار | ك | % |
|----------------------------|---------|----|------|
| علم اجتماع المعرفة | 1 | 1 | 2% |
| علم اجتماع الثقافي التربوي | 1 | 1 | 2% |
| علم اجتماع التنظيم و العمل | 10 | 10 | 20% |
| علم اجتماع الجريمة | 4 | 4 | 8% |
| علم اجتماع الثقافي | 10 | 10 | 20% |
| علم اجتماع العائلي | 8 | 8 | 16% |
| علم اجتماع التربوي | 6 | 6 | 12% |
| علم اجتماع الحضري | 2 | 2 | 4% |
| الديموغرافيا | 8 | 8 | 16% |
| المجموع | 50 | 50 | 100% |

يمثل هذا الجدول توزيع أفراد العينة حسب التخصصات إذ تقدر نسبة الذين هم أصحاب تخصص علم اجتماع المعرفة ب 2% و توازيها نسبة من هم تخصص علم الاجتماع الثقافي التربوي ب 2%, في حين علم الاجتماع التنظيم و العمل فتقدر نسبتهم ب 20% و تمثل نفس النسبة من يحملون تخصص الثقافي في حين تقدر نسبة علم الاجتماع الجريمة ب 8% أما العائلي ف 16% و الحضري 4% في حين تقدر نسبة المتخصصين في الديموغرافيا ب 16% و علم الاجتماع التربوي ب 12%.

فتقدر نسبتهم ب 20% و تمثل نفس النسبة من يحملون تخصص علم الاجتماع الثقافي أي 20% في حين تقدر نسبة تخصص علم الاجتماع الجريمة ب 16%, أما علم الاجتماع الحضري فتقدر نسبته ب 14%, أما علم الاجتماع التربوي ب 12% في حين تقدر نسبة الذين يتخصصون في الديموغرافيا ب 16%.

و عموما يظهر من خلال هذه الجداول جميعها و التي تحمل توزيع أفراد العينة حسب مجموعة من البيانات الشخصية إذ يتبين لنا من قراءتنا لها أن أفراد العينة الذين هم أساتذة قائمون في قسم الاجتماع للسنة الدراسية 2008-2009 و يتضح لنا النسبة العالية لجنس الذكور على الإناث و هذا بنسبة 54% كما يظهر لنا أن مجتمع البحث عموما و عينة البحث خاصة هي شابة من الناحية التي تمثلها حيث 54% من أفراد العينة من 20 إلى 39 سنة, كما توضح لدينا أن المبحوثين موزعون على عدة مراتب علمية كما أنهم يملكون أقدمية في العمل أي التدريس و التي تقدر أعلى نسبة منها 30% التي تمثل من 5 إلى 9 سنوات أقدمية في حين تقدر نسبة من يملكون أكثر من 15 سنة خبرة ب 14%

و يعمل مجتمع البحث عدة خصائص منها تعدد التخصصات و هذا ما أوضحه الجدول رقم 10 إذ تنوعت التخصصات من علم الاجتماع التنظيم و العمل الذي تقدر نسبته ب 20% و كذلك نفس النسبة

بالنسبة لعلم الاجتماع الثقافي في حين تقدر نسبة علم الاجتماع الجريمة ب 8% و 2% لتخصصات علم الاجتماع الثقافي تربوي و المعرفة , و في رأينا جاءت هذه النسبة كذلك لان هذه التخصصات (علم اجتماع الجريمة , علم اجتماع المعرفة) من قليلة أصلا في ميدان علم الاجتماع في الجزائر عموما مثلها مثل تخصصات أخرى مثل علم الاجتماع الطبي, علم الاجتماع السياحة, التي هي ميادين خصبة للتحليل السوسيولوجي في مجال علم الاجتماع عموما.

2.6. القراءة و التعليق على بيانات الفرضيات

2.6.1. القراءة و التعليق على بيانات الفرضية الأولى

جدول رقم 11: يوضح توزيع إجابات المبحوثين حول ضروب السلوك الاجتماعي التي قد تنتج تطرف

| الأنماط | التكرار | ك | % |
|---|---------|----|------|
| الشطط في الدين | 9 | 9 | 18% |
| تبني أفكار متشدة ومحاولة إقناع الأفراد بالقوة | 27 | 27 | 54% |
| الانتماء لجماعات دينية سياسية | 13 | 13 | 26% |
| الالتزام مع غلو في أداء العبادات | 1 | 1 | 2% |
| المجموع | 50 | 50 | 100% |

يوضح لنا الجدول رقم 13 الذي بين أيدينا توزيع إجابات المبحوثين حول السؤال ما هي ضروب السلوك الاجتماعي التي قد تنتج تطرفا بينما في المجتمع ,حيث تقدر نسبة الذين يرون أن ضروب تبني أفكار متشدة و محاولة إقناع الآخر بالقوة 54% أما الذين يرون أن الانتماء لجماعات دينية سياسية قد ينتج تطرفا و ذلك بنسبة 26% أما الشطط في الدين فتقدر نسبة الذين يرون انه ينتج تطرفا ب 18% وتقدر نسبة الالتزام مع غلو في أداء العبادات ب 2% من خلال قراءتنا لهذا الجدول نستنتج أن تبني أفكار متشدة و محاولة إقناع الآخر بها بالقوة ضرب من السلوك الاجتماعي الذي قد ينتج تطرفا دينيا وذلك لما يحتويه هذا السلوك من مظاهر كالتعصب و العنف و الرغبة في فرض نموذج معين من الاعتقاد و التصرف و قد يساعد على ذلك الانتماء لبعض الدينية و السياسية التي تحاول نشر الفكر الديني و توظف الدين لأهدافها , و الدافع إلى ذلك هو أن إيديولوجيا التطرف محل جاذبية لأنها تعمل على أرضية الواقع و باستخدام الدين و بصفة انتقائية و تعمل على إعادة صياغة معتقدات الدين في

شاكلة أكثر بساطة , و هي بذلك منظومة تقوم بتاطير المجموع المنساق من الصور و الأفكار المصاغة في مفاهيم و معايير دينية ينطلق منها الفكر المتطرف , مستعملة مفاهيم كالكفر و الفسق و الفجور كما أن الشطط في الدين و هو يعني المتدين و تزمته و تمسكه بتعاليم شرعية بشكل لا يسمح له برؤية الرأي الآخر و هو عموما ناتج عن غياب قواعد التوجيه و التقفه في الدين فالالتزام المتشددة في أداء بعض العبادات و القيام ببعض الواجبات بالشكل الذي يلغي جميع الاجتهادات الأخرى وهذا ناتج إلى عدم إدراك المعاني الدينية العميقة كما هو عدم وعي بالمضمون الروحي و الاجتماعي للدين و هذا ما يتفق مع نسبة 90% من المبحوثين الذين يرون انه نقص وعي و إدراك بالمضمون الديني و الاجتماعي لبعض الأحكام و المقاصد الشرعية التي ينطلق منها هؤلاء.

جدول رقم 12: يوضح توزيع إجابات المبحوثين حول ضروب السلوك التي قد تنتج تطرفا دينيا مركب

مع التخصص

| المجموع | | الالتزام بغلو أداء العبادات الواجبات | | انتماء لجماعات دينية سياسية | | أفكار متشددة ومحاولة إقناع | | الشط في الدين | | نمط السلوك | التخصص |
|---------|----|--------------------------------------|---|-----------------------------|----|----------------------------|----|---------------|---|------------------------------|--------|
| %100 | 1 | | | | | %100 | 1 | | | علم اجتماع المعرفة | |
| %100 | 1 | | | | | %100 | 1 | | | علم اجتماع ثقافي تربوي | |
| %100 | 10 | | | %30 | 3 | %50 | 5 | %20 | 2 | علم الاجتماع التنظيم و العمل | |
| %100 | 4 | | | | | %100 | 4 | | | علم الاجتماع الجريمة | |
| %100 | 10 | | | %30 | 3 | %50 | 5 | %20 | 2 | علم الاجتماع الثقافي | |
| %100 | 8 | | | %37,5 | 3 | %50 | 4 | %12,5 | 1 | علم الاجتماع العائلي | |
| %100 | 6 | | | 33,33% | 2 | 33,33% | 2 | 33,33% | 2 | علم الاجتماع التربوي | |
| %100 | 2 | | | | | %50 | 1 | %50 | 1 | علم الاجتماع الحضري | |
| %100 | 8 | %12,5 | 1 | %25 | 2 | %50 | 4 | %12,5 | 1 | الديموغرافيا | |
| %100 | 50 | %2 | 1 | %26 | 13 | %54 | 27 | %18 | 9 | المجموع | |

يتوضح من خلال أن 100% من الذين يعملون التخصصات التالية علم الاجتماع المعرفة , علم الاجتماع الثقافي التربوي , علم اجتماع الجريمة يرون بان تبني أفكار متشددة و محاولة إقناع الآخر بها

بالقوة هو سلوك قد ينتج تطرفا دينيا في حين 50% من الذين يعملون تخصص علم الاجتماع الثقافي وعلم الاجتماع العائلي و علم الاجتماع الحضري الديموغرافي يرون انه تبني أفكار مشددة و ذلك تحقيقا نسبة 54% من إجابات المبحوثين الذين يرون أن تبني أفكار مشددة و محاولة إقناع الآخر بالقوة قد تنتج تطرفا دينيا .

في حين أن 20% من الذين يتخصصون في التنظيم و العمل يرون انه الشطط في الدين ,بينما 30% يذهبون إلى انه انتماء لجماعات دينية سياسية و يمثل علم الاجتماع الثقافي نفس التوزيع حيث 20% تمثل الشطط في الدين و 30% تمثل الانتماء لجماعات دينية سياسية معينة أما الذين يحملون تخصص علم الاجتماع التربوي فيرون انه الشطط في الدين 33,33% و تبني أفكار مشددة و محاولة إقناع الآخر بها ب 33,33% و يرى 33,33% انه الانتماء لجماعات دينية سياسية ,كما أن الذين يحملون تخصص ديموغرافيا يرون أن الشطط في الدين قد ينتج تطرفا دينيا نسبة 12,5% و هي النسبة التي تمثل الذين يذهبون إلى انه الالتزام بغلو في أداء الواجبات الدينية ب 25% منهم يذهبون إلى أن الانتماء لجماعات دينية سياسية قد ينتج تطرفا و ذلك تحقيقا للنسبة الكلية 26% من إجابات المبحوثين الذين يذهبون إلى ذلك.

جدول رقم 13 : يوضح تحديد المبحوثين لأسباب انخراط الشباب في صفوف الجماعات المتطرفة

| الجموع | | لا تدفع للانخراط | | تدفع للانخراط | | التكرار الأسباب |
|--------|----|------------------|----|---------------|----|-------------------------------|
| % | ك | % | ك | % | ك | |
| 100% | 50 | 30% | 15 | 70% | 35 | غياب العدالة الاجتماعية |
| 100% | 50 | 26% | 13 | 74% | 37 | التهميش الاجتماعي |
| 100% | 50 | 82% | 41 | 18% | 9 | شدة طموح الشباب و فشلهم |
| 100% | 50 | 34% | 17 | 66% | 33 | الإحباط و اليأس من تغير الوضع |

يمثل هذا الجدول أسباب انخراط الشباب في صفوف الجماعات المتطرفة حسب آراء المبحوثين فكانت أغلبية المبحوثين و تقدر نسبتها ب 74% ترى أن التهميش الاجتماعي يدفع الشباب الانخراط في صفوفها في حين لا يرى 82% من أفراد العينة أن شدة طموح الشباب و فشلهم في تحقيق ما يريدونه يدفع إلى الانخراط في الجماعات المتطرفة إذ تقدر نسبة من يرون أن غياب العدالة الاجتماعية سبب

لانخراط الشباب في صفوف هذه الجماعات و ذلك ب 76% بينما يرى البعض أن الإحباط و اليأس من تغيير الواقع يدفعهم إلى ذلك و تقدر نسبتهم ب 66%.

نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول أن من أسباب انخراط الشباب في صفوف الجماعات المتطرفة التهميش الاجتماعي الذي ينبع من الهامشية الاقتصادية إلى التهميش السياسي و الثقافي ,فيكون التطرف بمثابة ردود أفعال المهمشين في شكل انحرافات على المستوى الفردي أو في أشكال من التمرد الجماعي أو الارتباط بحركات الاحتجاج و الرفض التي تطالب بالعدالة الاجتماعية فغياب العدالة الاجتماعية و التفاوتات الاقتصادية و الاجتماعية دافع لانخراط الشباب في صفوف هذه الجماعات و ذلك ما تعبر عنه نسبة 70% في حين يرى 66% من المبحوثين أن الإحباط و اليأس من تغير الوضع المتأزم و سدود الأفق دافع للالتحاق بجماعات التطرف و ذلك ليصبح تعبير اعن مطالبها في التغيير ,فحالة عدم الاستقرار قد تدفع بالفرد أو بالجماعة إلى الشعور بالاغتراب , و يصبح هناك الحاجة إلى إعادة تعريف الذات فزيادة الإحباط تؤدي إلى زيادة السخط و الغضب لدى الأفراد , الأمر الذي يدفعهم إلى العنف للتخلص من حالة القلق و التوتر و تحطيم العوائق التي تحول بينهم و بين تحقيق أهدافهم وطموحاتهم فعواطف الشباب الذي يلتحق بهذه الجماعات هو شباب رافض و غاضب فعدم قبول للواقع الراهن المقبض و المستقبل المسدود يجعله يلتحق بهذه الجماعات

جدول رقم 14: يوضح تفسير المبحوثين لانخراط الشباب في الجماعات المتطرفة و فئات السن

| المجموع | أخرى | | نمط عنف موجه ضد الأخر | محاولة لملا الفراغ النفسي | رغبة انتقام من المجتمع | هروب من الواقع | التفسير | فئات السن | | | | |
|----------|--------|-----------|--------------------------------|------------------------------|---------------------------|-------------------|---------|--------------|---|-----------|--------|-------------------|
| | 1 | 2 | | | | | | | | | | |
| 100 % | 2 | 50% | 1 | | | | | 20- 29] | | | | |
| 100 % | 2 5 | 8% | 2 | 16% | 4 | 32% | 8 | 16% | 4 | 28% | 7 | 30- 39] |
| 100 % | 1 7 | 29,4 % | 5 | 29,4 % | 5 | 11,8 % | 2 | 17,6 % | 3 | 11,8 % | 2 | 40- 49] |
| 100 % | 6 | 50% | 3 | 16,7 % | 1 | 16,7 % | 1 | | | 16,7 % | 1 | 50 سنة فما فوق |
| 100 % | 5 0 | 22% | 1 1 | 20% | 1 0 | 22% | 1 1 | 14% | 7 | 22% | 1 1 | المجموع |

يتضح من خلال هذا الجدول المركب من متغير السن و تفسير انخراط الشباب في صفوف الجماعات المتطرفة إذ يرى 50% من الذين ينتمون إلى الفئة العمرية [20-29] انه هروب من الواقع في حين يعطيه 50% الآخرون تفسيراً آخر في حين تمثل نسبة 28% الذين ينتمون إلى الفئة [30-39] و الذين يرون انه هروب من الواقع في حين 16% منهم يرون انه رغبة في الانتقام من المجتمع ,في حين 32% تمثل الإجابات التي ترى أن محاولة لملا الفراغ النفسي و 16% يرون انه نمط عنف موجه ضد الآخر في حين الفئة من 40 إلى 49 سنة ترى نسبة تقدر ب 92,4% انه نمط عنف موجه ضد الآخر في حين 11,8% تمثل من يرون انه هروب من الواقع و هي نفس النسبة تمثل إجابات الذين يرون انه محاولة لملا الفراغ النفسي بينما 17,6% ترى انه رغبة في الانتقام من المجتمع أما الذين يبلغون 50 سنة فما فوق يبررون انه هروب من الواقع و رفض له و ذلك بنسبة تقدر ب 16,7% كما يرون انه محاولة لملا الفراغ النفسي و ذلك بتقدير 16,7%, كما أن نسبة 16,7% تمثل إجابات الذين يرون

الانخراط في صفوف الجماعات المتطرفة هو نمط عنف موجه ضد الآخر في حين 50% منهم يرون أن تفسير ذلك الانخراط يعود إلى تفسيرات أخرى ومن خلال هذا الجدول نستنتج أن انخراط الشباب في صفوف الجماعات المتطرفة هو تعبير عن عدة حالات من أهمها رفض الوضع القائم و الرغبة في تغييره سواء بالهروب أو بالانتقام و ذلك بنمط عنف موجه للآخر و الأناني نفس الوقت أو بمحاولة لملا الفراغ النفسي و الاجتماعي الناتج عن تداخل في وظيفة مؤسسات المجتمع.

جدول رقم 15: يوضح ترتيب المبحوثين لأسباب انتشار الظاهرة حسب المبحوثين

| المجموع | | في المرتبة الرابعة | | في المرتبة الثالثة | | في المرتبة الثانية | | في المرتبة الاولى | | المرتبة الأسباب |
|---------|----|--------------------|----|--------------------|----|--------------------|----|-------------------|----|------------------------------------|
| 100 | 50 | 62 | 31 | %24 | 12 | %8 | 4 | %6 | 3 | عوامل بنائية تاريخية |
| % | % | % | % | % | % | % | % | % | % | |
| 100 | 50 | | | %6 | 3 | %12 | 6 | %82 | 41 | نقص الوعي بالمضمون الاجتماعي |
| % | % | | | % | % | % | % | % | % | |
| 100 | 50 | %4 | 2 | %12 | 6 | %74 | 37 | %10 | 5 | غياب الوسائط في المجتمع |
| % | % | % | % | % | % | % | % | % | % | |
| 100 | 50 | 36 | 18 | %58 | 29 | %6 | 3 | %2 | 1 | الغزو الثقافي |
| % | % | % | % | % | % | % | % | % | % | |

يتضح من خلال هذا الجدول أن من يرون أن نقص الوعي بالمضمون الاجتماعي للدين هو سبب في انتشار ظاهرة التطرف الديني تقدر نسبتهم ب 82% في حين من يرون أن غياب الوسائط في المجتمع التثقيفية, الإعلامية, التربوية... الخ تأتي في المرتبة الثانية و ذلك بنسبة تقدر ب 74% في حين يرى 58% من المبحوثين أن الغزو الثقافي يأتي في المرتبة الثالثة بينما يرى 62% أن انتشار ظاهرة التطرف الديني في المجتمع الجزائري راجع إلى عوامل بنائية تاريخية متعلقة بالمجتمع و ذلك في المرتبة الرابعة.

و نستنتج من قراءتنا لهذا الجدول أن نقص الوعي بالمضمون الروحي و الاجتماعي للدين يأتي في الترتيب الأول في أسباب انتشار الظاهرة حيث أن من خلال قراءتنا لهذا الجدول نستنتج أن نقص الوعي

بالمضمون الاجتماعي و الروحي للدين و عدم إدراك المعاني الدينية العميقة يساهم في انتشار ظاهرة التطرف حيث يصبح الفرد يعتقد هذا الفكر الذي يوظف ايدولوجيا المفاهيم الدينية أو من خلال تأويل بعض النصوص الدينية التي يجري اجترائها من سياقها لتحقيق مصالح اجتماعية محددة كما تسعى الإيديولوجيات التي تتخذ من هذا الفكر الديني مرتكز وظائف العاطفة الدينية القوية في دعم حركتها في حين أن غياب الوسائط الثقافية و التعليمية و الدينية القوية يساهم في انتشار الظاهرة إضافة إلى عوامل بنائية تاريخية متعلقة بالمجتمع الجزائري حيث عرفت الجزائر عدة تغيرات على المستوى الاقتصادي و السياسي و الثقافي و القيمي أي القيم ما جعل المجال مفتوح لارتكاب مختلف الجرائم و انتشار ثقافات فرعية تدعم الجريمة و التطرف و الخروج على المجتمع و هذا ما توصلت إليه أيضا دراسة الباحث سيد احمد نقاز حيث أن تدهور المعيشة الاقتصادية للمجتمع و تدهور الوضع الأمني إضافة إلى التغيرات الهامة في المجال السياسي ساهمت في ظهور السلوك الإجرامي كما أن للغزو الثقافي من خلال وسائل الإعلام دوره هذا ما جعل ترتيبه في المرتبة الثالثة من حيث أسباب انتشار الظاهرة حيث أن وسائل الإعلام سواء من خلال الفضائيات أو الانترنت ساهمت في انتشار الفكر المتطرف و خاصة من خلال نوعية الاستهلاك الثقافي الذي من خلال دراسة الباحث سليم مغرابي التي ساهمت في انتشار التطرف سواء من حيث الفضائيات أو الأسرة أو الكتب و المطبوعات و الحلقات.

جدول رقم 16: يوضح تحديد المبحوثين ماهية سلوك التطرف الديني

| الأشكال | التكرارات | ك | % |
|-------------------|-----------|----|------|
| خلل في البناء | 16 | 16 | 32% |
| انحراف في الوظيفة | 25 | 25 | 50% |
| معا | 9 | 9 | 18% |
| المجموع | 50 | 50 | 100% |

من خلال قراءتنا لهذا الجدول يتبين أن نسبة تقدر ب 50% تمثل إجابات المبحوثين الذين يرون أن التطرف الديني انحراف في الوظيفة , في حين يذهب آخرون إلى انه خلل في البناء الاجتماعي و ذلك بتقدير نسبة 32% في حين تمثل نسبة 18% الذين يرون انه خلل في البناء و انحراف في الوظيفة . من خلال قراءتنا لهذا الجدول نستنتج أن التطرف الديني ناتج عن انحراف في وظيفة مؤسسات المجتمع المساهمة في عملية النشأة الاجتماعية هذه المؤسسات تأثرت بالتغيير الاجتماعي, فهذا التقصير الوظيفي

في مجال عملية النشأة الاجتماعية و نقل القيم للأفراد أو باقي العمليات الاجتماعية و هذا ما أدى إلى الانحراف عن الوظيفة ,فمثلا مؤسسة المسجد التي عرفت حالة من التناقض في الوظيفة الاجتماعية حيث أن غياب الرقابة جعل منها مؤسسة تنشر السلوك الإجرامي و ذلك بترويعها لخطاب ديني يتناقض و المرجعية الدينية الأصلية,في أن 32% من المبحوثين يرون انه خلل في البناء الاجتماعي و ذلك راجع إلى حالة الاستقرار الاجتماعي ,الذي افرز وضعاً اجتماعياً غير متزن على جميع المستويات حيث انه بفقدان البناء الاجتماعي استقراره يؤدي إلى ظهور حركات متطرفة تحاول القضاء على النظام الاجتماعي القائم بنظام يتماشى و إيديولوجية تلك الحركات المتطرفة حيث يكون النظام الاجتماعي من على قيم و معايير الحركة المتطرفة وفقاً لاتجاهاتها .

جدول رقم 17 : يوضح تفسير علماء الاجتماع لمحتوى سلوك التطرف

| الإجابة | | نعم | | لا | | المجموع | |
|--------------------------|--|-----|-----|----|-----|---------|------|
| هو رفض لمشروعية المعايير | | 37 | 74% | 13 | 26% | 50 | 100% |

من خلال هذا الجدول الذي جاء ليوضح توزيع إجابات المبحوثين حول كون التطرف رفضاً لمشروعية المعايير القائمة في المجتمع إذ نجد أن نسبة تقدر ب 74% جاءت لتمثل من يوافقون هذا الطرح بينما تعبر نسبة 26% عن من لا يتفقون مع هذا الطرح.

جدول رقم 18: يوضح رؤية المبحوثين لتوزيع الظروف المجتمعية و علاقتها بالفكر المتطرف

| العلاقة | | الظروف المجمع | | لها علاقة | | ليس لها علاقة | | المجموع | |
|--------------------------|--|---------------|-----|-----------|-----|---------------|------|---------|--|
| انتشار النزعة الفردانية | | 9 | 18% | 41 | 82% | 50 | 100% | | |
| اللامبالاة الاجتماعية | | 15 | 30% | 35 | 70% | 50 | 100% | | |
| صعوبة الاتصال في المجتمع | | 29 | 58% | 21 | 42% | 50 | 100% | | |
| ضعف الروابط الاجتماعية | | 20 | 40% | 30 | 60% | 50 | 100% | | |
| الفراغ الفكري | | 26 | 52% | 24 | 48% | 50 | 100% | | |

يوضح لنا هذا الجدول توزيع إجابات المبحوثين حول الظروف المجتمعية و علاقتها بانتشار الفكر المتطرف حيث تقدر نسبة من يرون لصعوبة الاتصال داخل المجتمع وفي مؤسساته علاقة 58% بينما ترى 52% من الإجابات أن للفراغ الفكري و النفسي علاقة بالفكر المتطرف, و نجد أن 82% من الإجابات ترى انه ليس لانتشار النزعة الفردانية علاقة بالفكر المتطرف في حين يرى 60% من المبحوثين أن ضعف الروابط الاجتماعية ليس له علاقة بالفكر المتطرف و نجد في المقابل نسبة تقدر ب 40% ترى أن للفكر المتطرف علاقة بضعف الروابط الاجتماعية.

و نستنتج من خلال هذا الجدول أن لصعوبة الاتصال في المجتمع من خلال عدة مظاهر منها غياب العدالة الاجتماعية , تهمة الفئات الاجتماعية خاصة الشباب , و الفراغ الفكري الذي يسود المجتمع خاصة بانتشار الأمية الأبجدية و الثقافية لها علاقة بظهور التطرف من خلال خصائصها إذ توفر جوا مجتمعا بطبيعة الانغلاق و الحقرة و الصراع و الأزمات الأمر الذي يجعل تطرف الفرد رفض و هروب من الواقع و محاولة لملا الفراغ النفسي و العاطفي في ظل غياب الاتصال و صعوبة و محاولة بحث عن الانتماء و تقدير الذات في جو ضعف الروابط الاجتماعية و انتشار اللامبالاة و النزعة الأنانية و الفردانية و ذلك عموما في إطار الفوضى و الغلغل الاجتماعي الذي يعرفه المجتمع.

جدول رقم 19: يوضح تحديد المبحوثين لخاصية الظواهر الاجتماعية و علاقتها بظهور التطرف الديني

| | هناك علاقة | | لا توجد علاقة | | المجموع | |
|--------|------------|-----|---------------|-----|---------|------|
| | 30 | 60% | 20 | 40% | 50 | 100% |
| الفقر | 30 | 60% | 20 | 40% | 50 | 100% |
| الفراغ | 25 | 50% | 25 | 50% | 50 | 100% |
| الأمية | 21 | 42% | 29 | 58% | 50 | 100% |
| التهمة | 40 | 80% | 10 | 20% | 50 | 100% |

من خلال قراءتنا لهذا الجدول أن نسبة تقدر ب 80% ترى أن لخاصية ظاهرة التهميش علاقة بظهور التطرف الديني ,بينما ترى 60% من إجابات المبحوثين أن لخاصية ظاهرة الفقر علاقة بظهور التطرف ,بينما تمثل إجابات المبحوثين حول انه ليس للامية علاقة بالفكر المتطرف نسبة تقدر ب 58% في حين 50% من إجابات المبحوثين تذهب إلى أن للفراغ عدة خصائص لها علاقة بظهور التطرف. من خلال هذا الجدول نجد تأكيد المبحوثين على أن لظاهرة التهميش خصائص عديدة يمكن أن تفسر ظهور التطرف الديني ,وهذا ما عبرت عنه نسبة 74% من إجابات المبحوثين حول أسباب انحراط الشباب في الجماعات المتطرفة ,فالتهميش يجعل من الفرد عاجز عن تلبية احتياجاته المختلفة من خلال

القنوات الشرعية الموجودة , فيبدأ يبحث عن قنوات أخرى غير مشروعة و يصبح من السهل استقطابه لأي تيارات أو جماعة يتبع قيمها مقابل إشباعها لاحتياجاته التي عجزت التنظيمات الشرعية عن إشباعها ثم أن ظاهرة الفقر و التي تغيرت ملامحها فلم يعد الفقر هو الموت جوعا بل أصبح يعني الحرمان من السلع الكثيرة و المتنوعة و المنتشرة إمام الأفراد سواء في سواء في الأسواق و المحلات أو من خلال شاشات التلفاز عبر الفضائيات , فالفقر يشعر الفرد بالحرمان الذي يولد له إحباطا يعمل منه عرضة للعدوان و السخط و المروق من المجتمع , و كم من جرائم وانحرافات ارتكبت نتيجة الفقر و ضعف المستوى المعيشي , كما أن للفراغ عدة خصائص ففي حالة غياب و فراغ فكري و عاطفي وقيم يفسح المجال لتحتل قيم دخيلة ذلك الفراغ منها التطرف فهناك بعض مظاهر الخلل في النسق القيمي لدى بعض أفراد المجتمع مما يؤدي إلى شيوع التطرف في السلوك و التصرفات و ذلك نتيجة العديد من التناقضات التي أصبحت تسود المجتمع و التي لم تفرز إلا في جو من الخواء الفكري و غياب القيم الموجهة للسلوك حيث أن الشباب يعاني من فراغ روحي و فكري من المعرضين لاكتساب الفكر المتطرف بشكل كبير نسبيا , كما أن للامية سواء في شكلها الأبجدي أو الأمية الثقافية التي تمس الفئات المتعلقة و ذلك لأنه من أسباب التطرف عدم تحقق الثقافة الجماهيرية و ذلك مما يؤدي إلى زيادة في الأمية الثقافية , وهذا ما يفتح الطريق لظهور و انتشار التطرف و ذلك لان الفرد عند انعدام قنوات الثقافة الجماهيرية يلجأ إلى قنوات الثقافة الفرعية أو غير المشروعة التي تجعله عرضة للانحراف عموما و التطرف خاصة.

6.2.2. القراءة و التعليق على بيانات الفرضية الثانية

جدول رقم 20 : يوضح تحديد المبحوثين لعلاقة الوعي بالمضمون الاجتماعي للدين

| التكرارات | ك | % |
|-------------------------|----|------|
| الوعي بالمضمون له علاقة | 45 | 90% |
| ليس له علاقة | 5 | 10% |
| المجموع | 50 | 100% |

من خلال هذا الجدول الذي جاء ليعبر عن إجابات المبحوثين حول كون التطرف مرتبط بغياب الوعي بالمضمون الاجتماعي و الروحي للدين حيث أن نسبة تقدر ب 90% ترى بان التطرف الديني راجع لنقص الوعي بالمضمون الاجتماعي و الروحي للدين في حين يرى 10% من المبحوثين أن غياب الوعي بمضمون الدين الاجتماعي

من خلال قراءتنا لهذا الجدول نستنتج أن التطرف في الدين إنما هو ناتج لغياب الوعي بالمضمون الاجتماعي و الروحي للدين، فالدين هو مستودع القيم و المثل العليا، و القيم تعتبر كأهداف و غايات شخصية واجتماعية تعد نواتج ثقافية من المجتمع، وهي القيم تحدد أنماط السلوك للفرد من خلال المؤسسات الاجتماعية المحيطة و تحركه نحو العمل و يتخذها مرجعا في الحكم على أفعاله كفرد أو إثناء تفاعله الاجتماعي مع الجماعات المختلفة كما تحافظ على تماسك المجتمع ، و بذلك فإننا نرى أن التطرف الديني هو عدم وعي بالمضمون الاجتماعي للدين من خلال تخلخل النسق القيمي لدى أفراد المجتمع مما أدى إلى شيوع التطرف في السلوك و التصرفات، وذلك نتيجة لعديد من التناقضات التي أصبحت تسود المجتمع ، و التي أفرزت في وجود جو من الفراغ الفكري و الفراغ النفسي و المؤسسات و غياب الضبط الاجتماعي و السلطة الأسرية.

جدول رقم 21 : يوضح موقف المبحوثين من دور مؤسسة المسجد الإرشادي

| التكرارات | ك | % |
|--------------|----|------|
| الدور له دور | 43 | 86% |
| ليس له دور | 7 | 14% |
| المجموع | 50 | 100% |

من خلال قراءتنا للجدول نجد أن نسبة تقدر ب 86% من إجابات المبحوثين ترى بان غياب دور المسجد الإرشادي ساهم في ظهور التطرف الديني في حين 14% من المبحوثين يرون أن ليس للمسجد دور في ظهور التطرف الديني.

يتفق هذا الجدول مع الجدول الذي سبقه حيث أن غياب دور المسجد الإرشادي و التربوي و تقليص دوره إلى القيام بالعبادات و خطب الجمعة، فدورا لمسجد في نظرنا يتخطى ذلك فهو مؤسسة تعليمية تنقل ثقافة المجتمع في نوع من التكامل مع ثقافة العصر، وهذا يحولنا إلى الطرق التقليدية في الوعظ و الإرشاد و الخطب التي لا تمس الواقع و تشرحه مما يفضي إلى ثقافة و مستوى الفرد الذي ينتقل إليه كل ذلك

أن المسجد يمثل اقوي مؤسسة في مؤسسات السنة و هو الدين وهو نقل المعتقدات و تكون بمثابة الإطار المرجعي الذي ينظم معرفة الفرد و سلوكه، مما يعني تقبل الفرد قيم و ثقافة الدين و المجتمع، و اشتراكه في ممارسة العبادة و تحقيق اللواجبات التي يفرضها الدين.

جدول رقم 22: يوضح آراء المبحوثين حول تراجع دور المرجعية الثقافية التقليدية

| التكرار | ك | % |
|---------------|----|------|
| الإجابة | | |
| هناك تراجع | 32 | 64% |
| لا يوجد تراجع | 18 | 36% |
| المجموع | 50 | 100% |

يظهر من خلال هذا الجدول أن نسبة تقدر ب 64% تمثل آراء المبحوثين حول تراجع دور الرجعية التقليدية للمجتمع و ظهور التطرف , في حين تمثل 36% إجابات المبحوثين الذين يرون انه لا توجد علاقة لتراجع دور المرجعية الثقافية التقليدية للمجتمع و ظهور التطرف.

نستنتج من خلال هذا الجدول أن تراجع دور المرجعية الثقافية التقليدية للمجتمع كان احد العوامل في انتشار ظاهرة التطرف الديني حيث أن هذه المرجعية لطالما شكلت الوعي الاجتماعي والسياسي و الديني للمجتمع ووقفت في وجه مختلف التحديات من الاستعمار الفرنسي الذي كان عبارة عن مشروع استعماري يهدف إلى تغييب الثقافة الجزائرية المسلمة , و المرجعية التقليدية للمجتمع من خلال المسجد و الزوايا و الكتاب, و بعض جمعيات المجتمع المدني مثل جمعية العلماء المسلمين لها الدور المهم في مواجهة الفكر المتطرف و محاربه و محاولة تثبيت الفهم الصحيح باعتبار التطرف الديني غلو في فهم الدين و من ذلك فإننا نوافق القول بان غياب هذا الدور ساهم في ظهور التطرف الديني كما ساهم في ظهور عدة مظاهر سلوكية انحرافية غيرت من الخصائص العامة للمجتمع.

جدول رقم 23 : يوضح أسباب تعثر النظام السياسي و ظهور التطرف

| الإجابة | ك | % |
|---------------|----|------|
| هناك علاقة | 43 | 86% |
| لا توجد علاقة | 7 | 14% |
| المجموع | 50 | 100% |

جدول رقم 24: يوضح ترتيب المبحوثين للمؤسسات الاجتماعية المساعدة في انتشار الظاهرة

| المؤسسات | | الأسرة | | التربوية | | الدينية | | الإعلامية | | التشغيل | |
|-----------------|----|--------|----|----------|------|---------|------|-----------|------|---------|------|
| الترتيب | | | | | | | | | | | |
| المرتبة الأولى | 12 | 24% | 12 | 20 | 40% | 8 | 16% | 4 | 8% | 12 | 24% |
| المرتبة الثانية | 19 | 38% | 19 | 9 | 18% | 10 | 20% | 10 | 20% | 1 | 2% |
| المرتبة الثالثة | 7 | 14% | 7 | 14 | 28% | 12 | 24% | 10 | 20% | 5 | 10% |
| المرتبة الرابعة | 2 | 4% | 2 | 6 | 12% | 10 | 20% | 15 | 30% | 15 | 30% |
| المرتبة الخامسة | 10 | 20% | 10 | 9 | 2% | 10 | 20% | 11 | 22% | 17 | 34% |
| المجموع | 50 | 100% | 50 | 50 | 100% | 50 | 100% | 50 | 100% | 50 | 100% |

يوضح لنا هذا الجدول توزيع إجابات المبحوثين حول ترتيب المؤسسات الاجتماعية التي تساعد في ظهور و انتشار الظاهرة حيث أن المؤسسات التربوية جاءت في المرتبة الأولى و ذلك بنسبة تقدر ب 40% و تليها الأسرة في المرتبة الثانية بنسبة 38% ثم المؤسسات الإعلامية في المرتبة الرابعة بنسبة 30% و ذلك بالتساوي مع مؤسسات التشغيل و ذلك بنسبة 30%

يتضح من خلال هذا الجدول أن للمؤسسات التربوية الدور المهم في انتشار ظاهرة التطرف و ذلك بترتيبها في المرتبة الأولى من حيث اكتفاء المدرسة و الجامعة بالتعليم فقط بينما هي مؤسسات تعليمية تربوية ساهم في انتشار الفكر المتطرف و في ظل غياب الاتصال بين المؤسسات حيث أن الأسرة هي الأخرى ساهمت في انتشار التطرف من خلال مظاهر التفكك الأسري و خروج المرأة للعمل و كذلك فقدان السلطة الأبوية من خلال تغيير شكل الأسرة من الممتدة إلى النووية كما تلعب المؤسسات الدينية من خلال المسجد دور في انتشار سلوك التطرف و ذلك باستغلال البعض لهذه المؤسسة لنشر خطاب التطرف بينما تساهم المؤسسات الإعلامية كذلك من خلال شراء و الترويج للخطاب المتطرف كما أن مؤسسات التشغيل تلعب دورا مهما في ظهور التطرف من خلال أن الشباب يلتحق بالجماعات المتطرفة و ذلك ثورة على غياب العدالة الاجتماعية و التهميش خاصة الشباب الذين يحملون شهادات علمية و بذلك نستنتج أن المؤسسات من خلال الأسرة و المدرسة و الجامعة و المسجد و باقي المؤسسات الأخرى و في حالة غياب التربية المدنية و الأحزاب و الجمعيات و النوادي المشكلة للمجتمع المدني و في ظل غياب دور المرجعية الثقافية التقليدية للمجتمع كلها عوامل تساعد في انتشار ظاهرة التطرف الديني.

جدول رقم 25 : يوضح تحديد المبحوثين لمحتوى السلوك المتطرف دينيا.

| المجموع | | لا | | نعم | | التكرارات | المحتويات |
|---------|------|----|-----|-----|-----|-----------|-------------------------------|
| 50 | %100 | 32 | %64 | 18 | %36 | 18 | سلوك يعبر عن الاغتراب |
| 50 | %100 | 39 | %78 | 11 | %22 | 11 | اتجاه عقلي يعكس شخصية |
| 50 | %100 | 24 | %48 | 26 | %52 | 26 | سلوك يعكس خلل في الاتصال |
| 50 | %100 | 29 | %58 | 21 | %42 | 21 | مخرج طبيعي للآزمات الاجتماعية |

من خلال الجدول يتضح لنا أن 52 % من أفراد العينة يرون أن سلوك التطرف سلوك يعكس خلل فيه غياب الاتصال في المجتمع وبين أنساقه يرى 42% أنه المخرج الطبيعي لتفاعل الآزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع في حين يرى 36% من المبحوثين أنه سلوك يعبر عن اغتراب مقابل 64% من لا يرون ذلك ويعتبر البعض التطرف اتجاه عقلي يعكس شخصية مضطربة.

نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول أن سلوك التطرف سلوك اجتماعي يعكس خلل في أنساق المجتمع وأزمة الاتصال بين مؤسسات المجتمع حيث أن هذه المؤسسات التي عرفت حالة من الاستقرار الاجتماعي وتراجع نسبة التضامن الاجتماعي والأسري، وكذا عدم وجود تناسق وتكامل بين مختلف المؤسسات الاجتماعية مما يؤثر على سلوك الفرد داخل الكيان الاجتماعي، فالتطرق الديني نتاج لعجز في مؤسسات وأجهزة المجتمع الاجتماعية والتعليم الاقتصادية والدينية، وهو بذلك يكون مخرج طبيعي لأنساق تعاني قصور في وظائفها وواجباتها، حيث تكون هذه الأزمة هي المسؤولة عن ظاهرة هجرة الصراع من أرض الواقع الاجتماعي إلى سماوات البديل الثقافي أو الدين الطابع الذي يتبناه جماعات رجعية ومحافظه وعدوانية تمارس التطرق في الدين في شكل جرائم تهدد الأفراد وتفجر معتنقي هذا الفكر من أجل أهدافها.

وبالتالي فإننا نرى أن انتشار بعض أنماط المشكلات الاجتماعية خاصة الإنحرافية والإجرامية والتطرق الديني بصفة أخص لا يرجع إلى سمات شخصية غير سوية إنما هو راجع لقصور في عمليات التنشئة الاجتماعية وإلى ميكانيزمات المخالطة الفارقة لجماعات الرفاق، وهو سلوك خارج رافض لقيم المجتمع بغية تحقيق أهداف ومصالح الفرد المرتبطة بالقيم الإنسانية تلك القيم التي تؤكد عليها ثقافة المجتمع الحالي.

3. 2. 6 القراءة و التعليق على بيانات الفرضية الثالثة

جدول رقم 26 : يوضح ضبط المبحوثين للعلاقة بين التطرف و خصوصيات المجتمع الجزائري

| العلاقة | التكرارات | ك | % |
|---------------|-----------|----|------|
| هناك علاقة | 31 | 31 | 62% |
| لا توجد علاقة | 19 | 19 | 38% |
| المجموع | 50 | 50 | 100% |

يتضح من خلال هذا الجدول أن 62% من المبحوثين يرون التطرف الديني في المجتمع الجزائري متعلق بخصوصية المجتمع بينما يرى 38% من المبحوثين أن الظاهرة ليست مرتبطة بخصوصيات المجتمع الجزائري.

من خلال قراءتنا لهذا الجدول نستنتج أن نسبة 62% من المبحوثين يرون بان ظهور التطرف في المجتمع الجزائري تجربة لها خصوصيتها المرتبطة بالمجتمع و خصائصه , فلقد عرفت الجزائر عدة تغيرات سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي الثقافي ما جعل نسبة المجتمع تتغير و تتغير بذلك أنماط السلوك فتفرز أنماط جديدة, كما انه من خصائص الفكر المتطرف أن أصحابه متعصبون سريعو الغضب و الاستثارة , وهذا ما يتفق إلى عدها مع خصائص الجزائري إذ انه عنيف بطبيعته سريع الغضب و الثورة, ويدعم هذا القول حسب احد المبحوثين أن الجزائري عنيف مقارنة بالتونسي مثلا و من ذلك نفس عدم ظهور لمظاهر التطرف في المجتمع التونسي بالحالة التي هي في الجزائر , غير أن نسبة 38% من يرون أن التطرف ظاهرة عالمية موجودة في جميع المجتمعات و تعرفها جميع الأديان , وبالتالي لا يمكن أن نجزم بالعلاقة بين التطرف الديني و خصائص المجتمع الجزائري إلا أن جملة التغيرات التي عرفها المجتمع إضافة إلى انتشار الظاهرة في دول و مجتمعات شقيقة و محاورة إضافة إلى عامل الفضائيات و الإعلام المتطور فالظاهرة عالمية يمكن أن تمس أي مجتمع.

جدول رقم 27: يوضح رؤية المبحوثين للعلاقة بين الأقدمية في العمل و علاقة التطرف بخصوصيات المجتمع الجزائري.

| المجموع | | لا توجد علاقة | | هناك علاقة | | العلاقة الأقدمية |
|---------|----|---------------|----|------------|----|---------------------|
| % | ك | % | ك | % | ك | |
| 100% | 14 | 50% | 7 | 50% | 7 | أقل من 5 سنوات |
| 100% | 15 | 40% | 6 | 60% | 9 | [9-5] |
| 100% | 14 | 21,4% | 3 | 78,6% | 11 | [14-10] |
| 100% | 7 | 42,9% | 3 | 57,1% | 4 | 15 سنة فأكثر |
| 100% | 50 | 38% | 19 | 62% | 31 | المجموع |

يوضح لنا هذا الجدول المركب أقدمية في العمل و إجابات المبحوثين خلال التطرف و خصوصية المجتمع الجزائري إذ يرى المبحوثين الذين تقل أقدمية عن 5 سنوات بان التطرف في الجزائر مرتبط بخصوصية المجتمع بنسبة 50% في حين يرى منهم عكس ذلك.

في حين 60% من الأفراد ضمن الفئة [9-5] يرون انه مرتبط بخصوصية المجتمع الجزائري بمقابل 40% الذين لا يرون ذلك.

بينما 78,6% من الأفراد الذين تبلغ أقدميتهم من 10 إلى 14 سنة يرون أن ظاهرة التطرف بالجزائر مرتبطة بخصوصية المجتمع في حين 21,4% منهم ينفون ذلك.

أما الذين يملكون 15 سنة فما فوق أقدمية في العمل ب 57,1% منهم يوافقون الرأي أن التطرف الديني في المجتمع مرتبط بخصوصية في حين 42,9% يرون أن للظاهرة ارتباط بخصوصيات المجتمع و ظروفه.

و يظهر من خلال قراءتنا لهذا الجدول أن الذين يملكون أكثر من 15 سنة أقدمية في العمل يرون أن التطرف الديني في المجتمع الجزائري مرتبط بخصوصيات المجتمع في حد ذاته حيث من خلال متغير الأقدمية يتضح نوع من إجماع حول كونه متعلق بخصوصية المجتمع و ذلك ما تمثله النسبة بالترتيب 50% 60% 78,6% 57,1% و هذا ما يوضح ما قلناه سابقا بان المجتمع يتميز بعدة خصائص منها ما هو متعلق بشخصية الجزائري و أخرى بطبيعة النظام .

جدول رقم 28 : يوضح تحديد المبحوثين للتغير الذي عرفته الجزائر بعد اكتوبر 1988

| التكرار | ك | % |
|--------------|----|------|
| الإجابة | | |
| عرفت تغير | 38 | 76% |
| لم تعرف تغير | 12 | 24% |
| مجموع | 50 | 100% |

يتضح من خلال هذا الجدول أن 76% من المبحوثين يرون أن الجزائر عرفت عدة تغيرات بعد أحداث أكتوبر 1988 في حين تمثل نسبة 24% الذين يرون أن الجزائر لم تعرف تغير بعد هذه الأحداث من خلال قراءتنا لهذا الجدول نستنتج أن الجزائر عرفت عدة تغيرات بعد أحداث أكتوبر 1988 أنها كانت ثورة و انتفاضة عبر بها المجتمع عن رفضه للواقع المعاش, و حقيقة أن بعض الأطراف استغلت هذه الأحداث لنشر إيديولوجيات و محاولة تغيير النظام القائم و من أهم التغيرات التي عرفها المجتمع حسب المبحوثين التغيير في النظام السياسي و المجال الاقتصادي. و الديموغرافي

جدول رقم 29: يوضح توزيع المبحوثين حول أسباب تفجير الوضع الاجتماعي

| التكرارات | ك | % |
|------------|----|------|
| الأسباب | | |
| اجتماعية | 23 | 46% |
| سياسية | 13 | 26% |
| كلتاها معا | 14 | 28% |
| المجموع | 50 | 100% |

جاء هذا الجدول ليوضح توزيع إجابات المبحوثين حول أسباب تفجير الوضع الاجتماعي إذ تمثل نسبة 46% من يرون انه أي التفجير راجع إلى أسباب اجتماعية في حين تمثل الأسباب السياسية نسبة تقدر بـ 26% و يتفق حوالي 28% من المبحوثين على أن كلا الأسباب يتفاعلها سببت تفجير الوضع الاجتماعي.

من خلال قراءتنا لهذا الجدول نستنتج أن حوالي 46% من المبحوثين يرون أن تفجير الوضع الاجتماعي في الجزائر راجع إلى أسباب اجتماعية متعلقة بالحياة الاجتماعية للمجتمع و من هذه المشاكل تضخم البطالة و الفقر و سياسة "الحقرة" و إضافة إلى النمو الديمغرافي السريع, و الهجرة الريفية مما ساهم في اختلاط القيم كما أن المظاهرات و الإضرابات التي قام بها شرائح المجتمع ارتبطت أساسا بقضية العدل الاجتماعي , في حين 26% يرجع السبب إلى العوامل السياسية و منها إلى إخفاق النظام السياسي في قيادة و توجيه عملية التحديث و هي صورة من صور الرفض الناتجة عن الإخفاق كما ارتبط الوضع بحركات الاحتجاج على التفاوتات الاقتصادية و الاجتماعية و المطالبة بالعدالة في توزيع الثروات ارتبطت بجهة أخرى بالنسق السياسي عموما و تعارض الطرح الإسلامي و طرح النظام الحاكم و غلق أبواب الحوار.

جدول رقم 30 : يوضح أسباب تفجير الوضع الاجتماعي و الأقدمية في العمل

| المجموع | | كلتاها معا | | سياسية | | اجتماعية | | الأسباب الأقدمية |
|---------|------|------------|-------|--------|-------|----------|-------|---------------------|
| 14 | 100% | 3 | 21,4% | 5 | 35,5% | 6 | 42,9% | اقل من 5 سنوات |
| 15 | 100% | 4 | 26,7% | 4 | 26,7% | 7 | 46,7% | [9-5] |
| 14 | 100% | 4 | 28,6% | 2 | 14,3% | 8 | 57,1% | [14-10] |
| 7 | 100% | 3 | 42,4% | 2 | 26,6% | 2 | 28,6% | 15 سنة فأكثر |
| 50 | 100% | 14 | 28% | 13 | 26% | 23 | 46% | المجموع |

يوضح لنا الجدول الأقدمية في العمل و أسباب تفجير الوضع الاجتماعي حيث أن المبحوثين الذين لديهم اقل من 5 سنوات أقدمية يرون أن أسباب تفجير الوضع اجتماعية و ذلك بنسبة تقدر ب 42,9% في حين تمثل نسبة 46,7% من يرون أنها اجتماعية و ذلك ضمن فئة من 5 إلى 9 سنوات في حين ترجع نسبة 26,7% الأسباب إلى أسباب سياسية و ذلك بالتوازي مع من يرون انه التفجير راجع إلى تفاعل العوامل السياسية و الاجتماعية بينما تمثل نسبة 57,1% آمن يرى أن أسباب تفجير الوضع الاجتماعي

راجعة إلى أسباب اجتماعية من أصحاب الأقدمية من 10 إلى 14 سنة في حين تمثل نسبة 28,6% الذين يرون أن ها راجعة إلى أسباب سياسية و اجتماعية معا بينما يرجع المبحوثين الذين لديهم 15 سنة أقدمية فأكثر الأسباب إلى أسباب اجتماعية بنسبة 28,6%, في أسباب سياسية بنسبة تقدر ب 26,6% و يرجعونها الآخرون إلى كلا العاملين الاجتماعي و السياسي و ذلك بنسبة تقدر ب 42,9%.

من خلال هذا الجدول نستنتج أن المبحوثين يصلون إلى أن تكامل العوامل الاجتماعية و السياسية ساهم في تفجير الوضع الاجتماعي حيث أن التحولات الاقتصادية الانفتاحية دور بارز في تغيير ملامح البناء الاجتماعي و كذا تغيير في شق القيم الاجتماعية فقد عايش (ولا يزال) أفراد المجتمع تحولا واضحا في السياسة الاقتصادية من سياسة اقتصادية تعتمد على رأسمالية الدولة و سيطرتها على وسائل الإنتاج إلى سياسة اقتصادية جد مختلفة تؤكد الحرية الاقتصادية و حرية الربح ومن ثم سيطرة شق من القيم الاجتماعية يؤكد قيمة الثراء أو النجاح الفردي و في ضوء ما طرا على المنظومة الاقتصادية من تحولات كانت هناك مجموعة تحولات على المستوى الاجتماعي تمثل أهمها تحول في شق القيم, فأكدت القيم الفردية بدلا من القيم الجماعية, و أكدت القيم الاستهلاكية بدلا من الإنتاجية و أكدت هذه القيم النزعة الفردية و أدت إلى ضعف الروابط الأسرية و الاجتماعية و استنار الرأسمالية التي تعني بان كل فرد له مجال خاص و لا يريد احد أن يتدخل في مجاله و لا يسمح له بالتدخل في مجال الآخر.

جدول رقم 31: يوضح تحديد المبحوثين لدور التغييرات التي عرفها المجتمع و ظهور التطرف

| التكرارات | ك | % |
|-------------|----|------|
| لها دور | 27 | 54% |
| ليس لها دور | 23 | 46% |
| المجموع | 50 | 100% |

يتضح من خلال هذا الجدول أن 54% من المبحوثين يرون أن التغييرات التي عرفها المجتمع الجزائري ساهمت في ظهور التطرف الديني في 46% من أفراد العينة يرون بان التغييرات التي عرفها المجتمع ليس لها دور في ظهور التطرف.

من خلال قراءتنا لهذا الجدول يتضح أن التغييرات التي عرفها المجتمع الجزائري والتي أرت على البناء الاجتماعي عامة و مؤسسات المجتمع ساهم في ظهور التطرف الديني, حيث أن التغيير الذي مس المؤسسات التربوية سواء من خلال البرامج البيداغوجية أو الظروف التي تمر فيها عمليات التربية التي

هي مكلفة بها لكل من الأسرة و المدرسة و الجامعة و المسجد دور ظهور و انتشار الفكر المتطرف كما أن التغيرات التي مست النظام الاقتصادي وما عرفه من حالات تضخم و ارتفاع نسبة البطالة و الأزمات العالمية زاد من نسبة السخط الاجتماعي و القنوط إما التغيرات التي مست الجانب السياسي فهي الأخرى ساهمت من خلال سياسة التهميش و الإلغاء و الإقصاء و هذا كله لنتج أن للتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري دور في ظهور التطرف.

جدول رقم 32 : يوضح رؤية الباحثين لحقيقة الجماعات المتطرفة.

| التكرارات | ك | % |
|---------------------|----|------|
| هي جماعات إجرامية | 25 | 50% |
| ليست جماعات إجرامية | 25 | 50% |
| المجموع | 50 | 100% |

من خلال هذا الجدول نجد أن الباحثين يتوزعون قسمين حيث أن 50% منهم يرون أن الجماعات المتطرفة حركات اجتماعية إجرامية في حين 50% منهم يرون بان الجماعات المتطرفة ليست حركات اجتماعية دينية فكرا إجرامية ممارسة.

حيث أن هذه الجماعات هي جماعات اجتماعية تعمل باديولوجيا ذات طابع ديني توظف العاطفة الدينية القوية في دعم حركتها السياسية أو الإجرامية، ففكر هذه الحركات تعبير عن وضعية اجتماعية معينة و هو كما قلنا يشكل اديولوجية قائمة بذاتها تستفيد من الفكر الديني و توظفه لمصالحها و تأول المعارف الدينية وفق أهدافها و قد عرف التاريخ حركات متطرفة أفرزتها الأوضاع الاجتماعية، ترفع راية الدين الذي تلبسه لباس التطرف و تعمل وفق مفاهيم دينية تجعلها تنطق باسمها مستعملة مفاهيم دينية معينة كالكفر و الفسوق و الفجور أسلحة في وجه الآخر ، غير أن البعض الآخر من خلال النسبة 50% يرى بان الجماعات المتطرفة في الجماعات المتطرفة هي جماعات اجتماعية انحرافية لا تعمل وفق مشروع أو سياسية، و بالتالي الانضمام لهذه الجماعات إنما لدافع السلوك الإجرامي أي أن لو هذه الحركات غيرت من إيديولوجيتها و من الدين إلى الشيوعية مثلا أو إلى اديولوجية فإنها تعرف نفس الاستقطاب و التواجد.

جدول رقم 33: يوضح تحديد المبحوثين للعلاقة علاقة التطرف الديني بالإرهاب

| العلاقة | التكرار | ك | % |
|----------------|---------|------|---|
| نعم هناك علاقة | 31 | 62% | |
| ليس هناك علاقة | 19 | 38% | |
| المجموع | 50 | 100% | |

من خلال هذا الجدول يتضح أن نسبة 62% من إجابات المبحوثين تذهب إلى أن العلاقة بين التطرف الديني و الإرهاب موجودة إذ أن التطرف الديني هو الأب الشرعي للإرهاب في حين يذهب 38% من أفراد العينة إلى أن التطرف الديني ليس هو الأب الشرعي للإرهاب حيث من خلال ما يتوضح أمامنا نجد أن نسبة 62% من المبحوثين يوافقون القول بان التطرف الديني هو الأب الشرعي للإرهاب حيث أن هذا التطرف يولد انفعالات نفسية و أنماط سلوكية تتخذها بعض الجماعات و توظفها لنشر ايديولوجية الإرهاب حيث أن حد تعبير احد المبحوثين عبر التاريخ يعتبر الغلو دافع للخروج عن المجتمع , و الإرهاب عامل من عوامل الخروج و تهديم المجتمع حيث أن التطرف يمكن إذا ما وجد مؤدجين يتعاملون وفق استراتيجيات معينة (خصائص المجتمع, الشباب, الأزمات) أن توجه هذا الفكر المتطرف إلى ممارسات إرهابية, كما أن للإرهاب مفهوم استراتيجي له عدة أبعاد الصق بها التطرف , حيث لا يمكن الجزم بهذه العلاقة , فعلى حسب احد المبحوثين الذي يرى أن التطرف الديني ليس الأب الشرعي للإرهاب , فمفهوم الإرهاب شاسع و يشمل السلوكيات العدوانية و العنيفة إلى التدمير و الاستعمار , و لقد عرف التاريخ شخصيات إرهابية لم تكن متطرفة دينيا مثل هتلر, موسوليني... الخ من ذلك فتمثل نسبة 38% الذين لا يرون في التطرف الأب الشرعي للإرهاب بالرغم منها يمكن أن يجمع بينهما من خصائص خاصة ثقافة الموت إذ أن المتطرف للدين قد يفجر نفسه من اجل أفكاره كما أن الإرهابي يمكن أن يفجر نفسه و الآخرين من اجل ايديولوجيته.

جدول رقم 34: يوضح توزيع المبحوثين إجابات المبحوثين حول العلاقة بين نمط العنف و التطرف.

| التكرارات | ك | % |
|--------------------|----|------|
| نمط العنف | | |
| موجه للآخر | 31 | 62% |
| موجه للانا و الآخر | 19 | 38% |
| المجموع | 50 | 100% |

يتضح من خلال هذا الجدول أن 62% من المبحوثين يرون أن التطرف عنف موجه للآخر و المخدرات عنف موجه للانا في حين لا يرى 38% من الإجابات أن التطرف نمط عنف موجه للآخر بل للآخر و الأنا في نفس الوقت.

يتضح من خلال هذه القراءة أن 62% من المبحوثين يرون بان التطرف الديني نمط عنف موجه للآخر حيث أن الآخر يمثل منطقة الشر, أي انه لا يحمل نفس المعتقد سواء كان كافرا أو جاهلا أو مرتدا أو عاصي و هذا بمفاهيم يستخدمها بعض المتطرفين في الحكم على الآخر , فمن صفات الشخصية المتطرفة العدوانية و العنف اللفظي و سرعة الإشارة كما يحمل نزعة اقتصاد و إلغاء الآخر و هذا ما يفسر هذا التوجه إذ أن التطرف الديني نمط عنف موجه ضد الآخر الذي لا يؤمن بنفس المعتقدات و لا يسعى لتغيير الوضع القائم في حين 38% من المبحوثين من يرون أن التطرف الديني نمط عنف موجه للانا بالدرجة الأولى ثم الآخر حيث أن من خلال هذا الطرح يكون التطرف هو عقاب للذات التي لم تجد لها مكانا و لا الأسلوب للتعايش المتوافق, فالذي يفجر نفسه بغية تحقيق معتقداته إنما يعتمد نمط عنف موجه للانا بالدرجة الأولى ثم الآخر

جدول رقم 35: يوضح تحليل المبحوثين لظاهرة التطرف الديني

| التحليل | نتائج عن حالة | | خلل في مؤسسات المجتمع | | رد فعل على التغييرات | |
|-----------|---------------|------|-----------------------|------|----------------------|------|
| | ك | % | ك | % | ك | % |
| الرتبة-1- | 7 | 14% | 36 | 72% | 6 | 12% |
| الرتبة-2- | 26 | 52% | 11 | 22% | 15 | 30% |
| الرتبة-3- | 17 | 34% | 3 | 6% | 29 | 58% |
| المجموع | 50 | 100% | 50 | 100% | 50 | 100% |

يوضح لنا هذا الجدول ترتيب المبحوثين للتحليل السوسيولوجي إذ يرى 72% أن التطرف الديني نتيجة خلل في وظيفة مؤسسات المجتمع و ذلك بالمرتبة الأولى ثم يليها نتيجة لحالة الضياع و الفوضى بنسبة 14% ثم نتيجة التغير الاجتماعي ب 12%.
 أما في المرتبة الثانية فقد كان التحليل للظاهرة نتيجة حالة الضياع و الفوضى بنسبة تمثل 52% ثم نتيجة للتغيير الاجتماعي نسبة 30% أما نسبة 22% تمثل خلل في وظيفة مؤسسات المجتمع.
 أما في المرتبة الثالثة فكانت نسبة 58% أعلى نسبة تمثل التطرف نتيجة للتغير الاجتماعي ثم تليها نسبة 34% تمثل حالة الفوضى و الضياع ثم 6% تمثل الخلل الوظيفي في مؤسسات المجتمع (الأسرة, المدرسة, المسجد...).

جدول رقم 36 : يوضح الحلول التي اقترحها علماء الاجتماع لعلاج الظاهرة

| التكرارات | ك | % |
|-----------------|----|------|
| الحلول السياسية | 8 | 16% |
| ثقافية تربوية | 12 | 24% |
| معا | 16 | 32% |
| دون إجابة | 14 | 28% |
| المجموع | 50 | 100% |

يمثل لنا هذا الجدول توزيع لإجابات المبحوثين حول الحلول العلمية لمعالجة الظاهرة فجاءت الحلول السياسية نسبة 16% ثم الحلول الثقافية التربوية بنسبة 24% تليها نسبة 32% للحلول السياسية و الثقافية التربوية ثم بدون إجابة 28%.

جدول رقم 37 : يوضح دور خبرة عالم الاجتماع في معالجة الظاهرة.

| التكرارات | ك | % |
|-----------------------|----|------|
| وصف و تشخيص | 26 | 58% |
| تشخيص و اقتراح الحلول | 9 | 18% |
| بدون إجابة | 15 | 30% |
| المجموع | 50 | 100% |

من خلال قراءتنا لهذا الجدول يتضح أن نسبة تقدر ب 58% تمثل إجابات المبحوثين حول كون دور علماء الاجتماع هو وصف و تشخيص للظاهرة في حين 18% من الإجابات تذهب إلى تشخيص و اقتراح حلول بينما نسبة 30% تمثل بدون إجابة.

جدول رقم 38: يوضح أقدمية علماء الاجتماع في العمل و دورها في علاج الظاهرة.

| نمط الإجابة | وصف و تشخيص | | تشخيص و إعطاء حلول | | بدون إجابة | | المجموع | |
|----------------|-------------|-------|--------------------|-------|------------|-------|---------|------|
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| اقل من 5 سنوات | 6 | 42,9% | 3 | 21,4% | 5 | 35,7% | 14 | 100% |
| [9 - 5] | 9 | 50% | 2 | 13,3% | 4 | 25,7% | 15 | 100% |
| [14 - 10] | 8 | 57,1% | 3 | 21,4% | 3 | 21,4% | 14 | 100% |
| 15 سنة فأكثر | 3 | 42,9% | 1 | 14,3% | 3 | 42,9% | 7 | 100% |
| المجموع | 26 | 52% | 9 | 18% | 15 | 30% | 50 | 100% |

يتضح من خلال هذا الجدول أن الذين يملكون اقل من 5 سنوات أقدمية يرون أن دور عالم الاجتماع وصف و تشخيص للظاهرة فقط في حين يرى 21,4% منهم تشخيص و اقتراح حلول بينما 35,7% بدون إجابة بينما المبحوثين الذين يذهبون إلى الفئة [9-5] يرون 60% أن دور عالم الاجتماع الوصف و التشخيص بينما 13,3% يرون التشخيص و اقتراح حلول في حين 26,7% بدون إجابة أما من

[14.10] سنة فان 57,1% يرى وصف و تشخيص للظاهرة هو دور عالم الاجتماع بينما 21,4% يرى تشخيص و اقتراح حلول في حين 21,4% بدون إجابة. أما الذين أكثر من 15 سنة فأكثر من 42,9% منهم يرى وصف و تشخيص للظاهرة في حين 14,3% يقدم تشخيص و اقتراح حلول بينهما 42,9% بدون إجابة.

3.6. تحليل بيانات الفرضيات

3.6.1. تحليل بيانات الفرضية الأولى

أردنا من خلال هذه الفرضية معالجة و تشريح التي مفادها أن التطرف الديني في المجتمع الجزائري إنما يعبر عن لا معيارية في سلوك الأفراد، و انطلقنا في تفسيرنا لهذه الفرضية على ميراث كل من إميل دوركايم و روبرت ميرتون R.K.Merton حول اللامعيارية و المجتمع عموما و الجريمة و الانحراف خاصة، حيث استخدم دوركايم E.Durkheim مفهوم اللامعيارية Anomie ليصف الشعور بالقنوط و انعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء بفعل عمليات التغيير في العالم الحديث، مما يؤدي إلى فقدان المعايير الإجتماعية لقدرتها على ضبط السلوك هذا من جهة، كما اعتمدنا على مفهوم الأنوميا الاجتماعية التي عدلها ميرتون R.K.Merton لتصبح من فقدان المعايير إلى صراع المعايير حيث يريد بها عدم التماثل بين مختلف الأجزاء في البناء القيمي للمجتمع أي بين الأهداف المحددة سلفا من الزاوية الثقافية و الوسائل الشرعية لتحقيقها.

و من خلال البيانات التي تم جمعها و تحليلها إحصائيا و المتعلقة بالفرضية الأولى الموجودة في الاستمارة فلقد توصل إلى أن تبني أفكار متشددة و محلولة إقناع الآخر بها هي من أنماط السلوك الاجتماعي التي قد تنتج تطرفا و ذلك بإجماع أكثر من 54% من الباحثين على ذلك فالتشدد و التعصب و الغلو و ما يصاحبها من أنماط أخرى للسلوك كالعنف سواء اللفظي أو الإيجابي حيث يجعل أي هذا الشدد أصحابه ينطلقون في تعاملهم من "منظور مانوي" أي تقييم العالم و البشر إلى خير و شر ليعتبر الشر كل من لا يشترك معه في الأفكار و الرؤى لذا يجب دعوته أو محاربته و لعل إطلاق ثنائيات "كالمجتمع

الجاهلي/المجتمع الإسلامي"، "دار الحرب/دار الإسلام" و ما يسوغ لها من ثنائيات عقدية كلامية "الكفر/الإيمان"، "الكفر/الجهاد".... الخ

و إذا ما أردنا البحث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة فإن عدة عوامل تساعد على ذلك لعله من أهمها و هذا ما توصلت إليه الدراسة الميدانية نقص الوعي بالمضمون الاجتماعي و الروحي للدين و ذلك ما أجاب عنه المبحوثين بنسبة 82% بينما يرجعها البعض الآخر إلى غياب الوسائط الإعلامية و التثقيفية و التعليمية داخل المجتمع ممثلة بنسبة 74% من الإجابات أما إذا جننا للظروف المساهمة في انتشار هذا الفكر أي المتطرف فإن صعوبة الاتصال داخل المجتمع و أنساقه و عدم وجود سياسة اجتماعية موحدة لصنع الفرد المثالي و ذلك عبر تضافر جميع أنساق المجتمع و هذا ما عبر عنه المبحوثون بنسبة 58% بينما يرى البعض الآخر بنسبة 52% أن الفراغ الفكري و الأيديولوجي يساهم في انتشار و تقبل هذا الفكر و خاصة في ظل وجود هوة بين الأفراد و مؤسسات المجتمع مما جعل التجنيد الفكري و الأيديولوجي و العقدي كان قويا على حد تعبير احد المبحوثين فالتدخل الاجتماعي و الذي من خصائصه بزوغ النزعية الفردية التي تحدث خلافا في الدعم الاجتماعي و في تلبية حاجة أساسية عند الكائن البشري و هي الحاجة إلى ربط علاقات و الحاجة إلى الاتصال فلقد أصبح الأفراد في عصرنا هذا عموما أكثر قدرة على تغيير مسارات و خيارات حياتهم، حيث كانت العادات و التقاليد في الماضي تمارس تأثيرا قويا على مسالك الناس و أساليب حياتهم وهو مفقود اليوم- أي التأثير- كما عبر المبحوثون بنسبة 40% عن ضعف الروابط الاجتماعية و مساهمتها في انتشار و تقبل الفكر المتطرف حيث أن الخلل و الهشاشة و ضعف الروابط الاجتماعية السائدة في المجتمع تؤديان إلى الخلل في التوازن النفسي و ضعف التضامن الاجتماعي و الاقتصادي من جهة كما أن انتشار الجرائم يمكن أن يقدره هذا الضعف فالجريمة هي الأخرى تعبر عن خلل في التوازن النفسي و الاجتماعي خاصة و هذا ما خلص إليه دوركايم E.Durkheim من دراسته الميدانية حول الانتحار.

و يعتبر التهميش الاجتماعي أو الإقصاء الاجتماعي الذي هو المحصلة النهائية لأشكال متعددة من الحرمان التي تحول بين الأفراد و الجماعات بين المشاركة الكاملة في

الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية في المجتمع، يعتبر احد الظواهر الاجتماعية التي يمكن أن تساهم في ظهور التطرف و ذلك بتعبير %80 من آراء المبحوثين بينما يذهب %60 من المبحوثين إلى أن ظاهرة الفقر عامل مهم في إشارة التطرف الديني فتضخم ظاهرة الفقر يؤدي إلى ظهور تيار الغضب و النقمة على المجتمع كله، بما في ذلك النقمة على الذات، أي ذات الغاضبين أنفسهم، فثقافة الفقر التي تشير إلى القيم و المعتقدات التي يشترك فيها أناس يعيشون في ظل أوضاع الحرمان المادي، فالفقر - على حد تعبير أوسكار لويس Oskar Louis - ليس نتيجة لنواحي القصور الفردية، بل هو محصلة نهائية لبيئة اجتماعية ثقافية أوسع تجري فيها عملية التنشئة الاجتماعية لأجيال متعاقبة فيصبح التطرف الديني من هنا رد فعل على "عنف الحرمان" الذي يتعرض له الفرد، و رغم أن جل المبحوثين يميلون الى الإيجاد التعددي أي اعتبار أن تداخل هذه العوامل و تعددها يساهم في خلق الظاهرة غير أنهم متفقون على أن الشباب خاصة سواء كانوا من أصحاب المستوى التعليمي المنخفض حيث أن الجهل و الأمية يعتبر أن السبب الأكثر تأثيرا في إنكفاء نار التطرف على حد تعبير أحد المبحوثين، و يبدأ الجهل بأبسط شؤون الدين إلى مختلف متعلقات الحياة الاجتماعية و الأمية سواء كانت في شكلها الأبجدي المرتبط بالقراءة و الكتابة أو شكلها الثقافي الذي يمس فئة كبيرة من المتعلمين أي ما يصطلح عليه الأمية الثقافية أما أسباب الانخراط في صفوف الجماعات المتطرفة فهي متعددة لا يمكن فهمها بعامل واحد فاعل بشكل حاسم لذلك فإننا نعتمد على مجموعة عوامل و أسباب أما تفسير هذا الانخراط فلقد عولج من عدة زوايا نفسية، ثقافية، سياسية... الخ، إلا أن التفسير التعددي يطغى دائما إجابات و هذا ما يفسر لنا تقارب نسب إجابات المبحوثين حول تفسير الانخراط حيث جاءت الإجابة كونه هروب و رفض للواقع تمثلها نسبة %22 و كونه محاولة لملا الفراغ بنسبة %20 و كونه نمط عنف موجه ضد الآخر %20 في حين تعددت تفسيرات أخرى صنفناها و جاءت بنسبة %22.

فالتطرف الديني كمظهر من مظاهر الهروب الاجتماعي الرفض و عدم تقبل النظام الاجتماعي السائد و يمكن التعبير عنه بأنه رغبة انتقام عنيفة من المجتمع الذي لم يحقق له طموحاته و لم يترك له المجال للتعبير عن النفس و الحصول على موقع اجتماعي بغير

السبيل الاجتماعي الرسمي " على حد تعبير أحد المبحوثين و هذا ما يعود بنا إلى تفسير ميرتون الامعيارية إذ يقول بأن الصراع بين الأهداف الثقافية و الوسائل الشرعية لتحقيقها يمكن الأفراد من أن يكفوا أنفسهم لهذا الوضع باتخاذ طرق مختلفة من الانحراف(الابتكارية، الشعائرية، الانهزامية، العصيان) و هذا ما يؤكد نسبة 60% من المبحوثين كون سلوك التطرف إنما هو رفض و خروج عن الواقع و يؤكد 58% منهم أنه خروج عن معايير الجماعة بينما يرى 74% من المبحوثين أن التطرف الديني هو رفض لمشروعية المعايير المتفق عليها، و ذلك محاولة منه لفرض نمط سلوكي لامعاري في العلاقات و السلوكات الأفكار و التصرفات و هذا ما يؤكد نبيل رمزي حيث وجد أن التطرف يمثل سلوكا منشقا عن معايير الجماعة، كما توصلت الباحثة وفاء برعي عامر إلى ذلك أيضا، أما إذا ما تقربنا من شخصية الفرد المتطرف فإن أغلبية المبحوثين يرون أن للمتطرف سمات يتسم بها عموما كالانعزالية و العنف و التشدد و الغلظة مما يجعل التطرف على حسب أحد المبحوثين "حالة مرضية متداخلة الأوجه Phénomène psychopathogène فيصبح التطرف بذلك نزق و هوى لا يقوم على مشروع ولا مشروعية بل هو أزمة نفسية اجتماعية.

إن شخصية المتطرف تتسم بعدة سمات تتفق و أنماط الشخصية المريضة التي تعاني من عدة أمراض و ذهانات فرفض الآخر و التفكير في المقومات إضافة إلى النرجسية كما يضيف احد المبحوثين، فالتجربة أثبتت أن التطرف يمس جميع فئات المجتمع غير أن الجماعات المتطرفة تعمل على استدراج المراهقين و الشباب مستغلة عدة عوامل منها مستوى التعليم السلطة الأسرية، و خصائصهم الفيزيولوجية التي من سماتها شدة و سرعة الغضب كما أشار إلى ذلك فخر الدين الرازي، صاحب كتاب الفراسة فاستبداد الغضب فيهم.. و حسن الظن بالنفس إلى درجة الاعتقاد بكل ما لها و متى كان الأمر كذلك فإنه يقل فيهم الخوف، لأن الخوف و الغضب لا يجتمعان. و يتفق ذلك ما توصلت إليه دراسة محمد أحمد بيومي حول أسباب ظاهرة التطرف حيث وجد أن أكثر من 80% من الذين ينتمون إلى الجماعات المتطرفة هم من الشباب و هذا ما دفع نبيل رمزي يقول بان الثورات عموما و الحركات الراديكالية يؤدج لها الكبار و يقوم بها الصغار.

و منه نستنتج أن التطرف الديني يعبر عن لامعيارية في سلوك الأفراد و كما يعبر عن حالة الضياع و الخلل الاجتماعي و هذا ما يذهب إليه حوالي 52% من المبحوثين لذلك.

6.3.2. تحليل بيانات الفرضية الثانية

انطلقنا في هذه الفرضية من أن التطرف الديني في المجتمع الجزائري ناتج عن لا وظيفية مؤسسات المجتمع، و يقصد بهذه المؤسسات الأسرة و المدرسة و الجامعة و مؤسسة المسجد، و مؤسسات التشغيل و من أجل قياس هذه الفرضية ميدانيا قمنا بمجموعة أسئلة لمحاولة الوصول إلى حقائق تساعدنا في التحليل و التفسير و الأسئلة في هذا المحور متصلة مع باقي الأسئلة التي قبلها.

و نعتمد في هذه الفرضية على الطرح الوظيفي الذي يذهب إلى أن المجتمع "وحدة كلية متكاملة" تتكون من بنى تتداخل إحداها في الأخرى بصورة وثيقة.

فالمجتمع وحدة كلية متكاملة تتكون من بنى تتداخل إحداها في الأخرى بصورة وثيقة فلكي يتسنى للمجتمع أن يحافظ على استمرار يته و استدامته فإن على مؤسساته التخصصية مثل النظام السياسي، و الدين و العائلة و النسق التعليمي التربوي، أن تعمل كلها في تناغم وانسجام فيما بينهما، و يعتمد استمرار المجتمع من ثم على التعاون الذي يتحول بدوره إلى نوع من الإجماع و الاتفاق بين أعضائه على مجموعة من القيم الأساسية.

و لقد أثبتت البحوث أن شخصية الفرد في النهاية هي المحصلة الأخيرة لأساليب التنشئة الاجتماعية و خاصة في سنوات الطفولة المبكرة فإذا كانت هذه التنشئة سليمة ورشيدة كانت الشخصية سوية و متزنة و إلا كانت معتلة و شاذة إذا لم تكن التنشئة كذلك ومن خلال معطيات الفرضية الثانية نجد أن 50% من المبحوثين يرون التطرف الديني ناتج عن انحراف في وظيفة المؤسسات الاجتماعية بينما يرى 32% أنه خلل في البناء الاجتماعي إذ يعبر بعض المبحوثين عن ذلك بأن غياب سياسة رسمية تعتني بفئات المجتمع المراهقين، الشباب، المسنين... الخ إضافة إلى الفراغ الروحي و غياب العلماء القادرين على تزويد الأفراد خاصة الشباب بالمعارف الدينية و يرجع أغلبية المبحوثين ذلك إلى غياب دور المؤسسات التنشئة و اكتفائها بوظائف شكلية.

إذ يرى 40% من المبحوثين أن التربية تأتي في الدور الأول سواء في المساهمة في نشر و انتشار الظاهرة و هذا ما أثبتته التجربة الجزائرية حسب أحدهم إذ أن المدرسة أصبحت تخرج أنماط سلوكيات إنحرافية كثيرة من بينها التطرف، فعنصر التربية مغيب في المجتمع انطلاقاً من الأسرة التي أهملت تنشئة الأطفال على النحو الصحيح خاصة بخروج المرأة للعمل إذ يبرر أحد المبحوثين ذلك بكون خروج المرأة للعمل أدى إلى دفع الأطفال إلى دور الحضانه أو الارتقاء في أحضان الشارع الذي يعينهم على تلبية رغباتهم الآنية وما هم محرومون منه أو ملأ الفراغ النفسي و الاجتماعي و هذا ما يتفق عليه حوالي 22% من أفراد العينة كما أن المدرسة في حين أنها مؤسسة تربوية تعليمية غير أنها مكتفية بالتعليم التقليدي و نفس الأمر بالنسبة للجامعة و غالباً ما يكون على تعبير أحد المبحوثين و استناداً إلى تراث علم الاجتماع الجنائي فان المنحرفون و الذين ينخرطون في السلوك الإجرامي غالباً ما يكون المستوى المتدني لضبط النفس لديهم ناجماً عن تنشئة اجتماعية قاصرة في البيت أو المدرسة.

ثم تأتي مؤسسة الدين في المرتبة الثالثة و ذلك بنسبة 34% حيث أن ضعف التدين و التراجع التربوي للمؤسسات الدينية ساهم في انتشار الفكر المتطرف في قاعدة مهمة من المجتمع على حد تعبير أحد المبحوثين، و مادامت مؤسسة الدين في المجتمع الجزائري أقوى من كل مؤسسة أخرى على حد تعبير أحد المبحوثين، من حيث فاعليتها في النفس وقدرتها على التعبئة، فإن التطرف الديني هو علامة على اختلال عمل هذه المؤسسة، فعدم تكوين الأئمة و المرشدين و الخطباء و من إليهم ممن هم مكلفون بتقريب الدين في يسره إلى عموم الناس و خاصة الشباب المتعلم المشدود إلى ثقافة عصره هرب الوسائل المتطورة الكثيرة المتوافرة، هذه الفئة التي أصبحت ترفض الأساليب التقليدية التي يعتمدها معظم الدعاة، و الراض لذلك للقضايا السطحية التي يتناولونها بعيداً عن الواقع و عن المشاكل التي يعانيها المجتمع حيث أن أغلبية المبحوثين يرون أن غياب دور المسجد الإرشادي والتعليمي و اكتفائه بوظائف كالصلاة و خطب الجمعة، و غياب دوره كمؤسسة قوية في المجتمع ساهم في ظهور عدة ظواهر إنحرافية و إجرامية و منها التطرف الديني و ذلك بتعبير نسبة 86% من المبحوثين، فالتطرف في الدين إنما هو ناتج عن عدم فهم دور الدين

الاجتماعي المنظم للحياة الاجتماعية و العلاقات و الذي يساهم في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال نقل قيم الدين و معايير المجتمع بغية تكامل أدوار المؤسسات.

كما أن نسبة 64% من المبحوثين يرون أن لغياب دور المرجعية الثقافية و الدينية التقليدية للمجتمع ساهم في ظهور و انتشار التطرف الديني فاقتلال مرجعيات المجتمع بدءا من الكتاب القرآني إلى المسجد إلى الزاوية و ما يرتبط بهما جميعا من هيأت علمية و تربوية فاعلة فتهميش القيادة التقليدية للمجتمع المتمثلة في العلماء و التي كانت نخبة اجتماعية لها دورها الحيوي في الحفاظ على توازن المجتمع و انضباطه الأخلاقي، كما لا يمكن أن ننسى دور هذه القيادة الروحية و الدينية و التي أمكنها أن تعبئ الجماهير لخوض النضال ضد الاستعمار و كما هو الحال بجمعية العلماء المسلمين حيث على حد تعبير أحد المبحوثين انشغال النظام الحاكم في التحديث و همش هؤلاء الفئة مما جعل التطرف رغبة في العودة إلى التدين و رد فعل على هذا التهميش، كما يضيف أحد المبحوثين بأن تغييب المرجعية الحقيقية و فقدانها لفاعليتها، من حيث إغراق الإسلام في أفكار خرافية و أخلاق سلبية بفعل عوامل متعددة و منها انتشار الطرق الصوفية التي شكلت "الإسلام الشعبي" الذي حسب المبحوثين لا يهتم إلا بتقديس الأولياء و الأضرحة، حيث وجدت الحركات الأصولية مرتعا خصبا، فأصبح التطرف الديني ليس فهم منحرف للإسلام و لا صورة مشوهة لطبيعته، و إنما أصبح مطية لمعارضة سياسية تستوطن الدين و تعبر عن الرفض للأوضاع المتدهورة و اتساع الفوارق الطبقية و اللاعدالة الاجتماعية.

و بالتالي فإن عجز المؤسسات الاجتماعية في قيامها بعملية التنشئة الاجتماعية أدى إلى حالة من الغياب الوظيفي لهذه الوحدات الاجتماعية مما فتح المجال لبروز أنماط عديدة من السلوك الإجرامي و الانحرافي و هذا ما توصلت عليه أيضا دراسة الباحث سيد احمد نقاز حيث توصل الباحث أن غياب دور المسجد و مساهمته في نشر خطاب لا يتفق مع المرجعية الثقافية للمجتمع سواء من خلال غياب الرقابة على المساجد أو عدم التأهيل للائمة و الخطباء ساهم في ظهور أنماط من السلوك الإجرامي.

كما أن المبحوثون رتبوا مؤسسات الإعلام في المرتبة الرابعة و ذلك بنسبة 30% حيث أن طبيعة الاستهلاك الثقافي خاصة وسائل الإعلام المرئية و المكتوبة و التي يهيمن

عليها العنف و الجريمة صورا أو رموزا من جهة، و التي تنتشر الخطاب المتطرف سواء من خلال الفضائيات أو من خلال الكتب و القصاصات، فهي إضافة إلى أنها تساهم في التخفيف و الترفيه إلا أن الشباب الحائر و المحروم و العاطل يجد فيها البدائل التي يبحث عنها في حالة الفراغ الفكري و غياب الهدف يلجأ الفرد إلى نمطية الصورة الجاهزة للأفكار المتطرفة. كما أنه يلجأ إليها لمواجهة ضغط الإغراب إن استخدام شبكات الانترنت و الفضائيات في نشر سواء ثقافة الانحلال و التفسخ الأخلاقي أو ثقافة التطرف ساهم في وصول هذا الفكر إلى جماعات عريضة من القاعدة الجماهيرية، كما ساهم في ازدواجية و خلط المعايير هذا ما تعبر عنه نسبة 56% من إجابات المبحوثين حول كون إشارة ثقافة التطرف راجع إلى الغزو الثقافي و تطور الاتصالات و مدى مساهمة هذه الأخيرة في اختلاط القيم و معايير المجتمع من خلال الثقافة الوافدة و من خلال غياب الثقافة المحلية القوية التي تقاوم هذا الغزو و تتفق دراستنا في هذه النقطة مع دراسة الباحث سليم مغراني حيث وجد أن لطبيعة الاستهلاك الثقافي من كتب و مجلات و مطويات تتسم بعدة ميزات منها سهولة العمل، و الطبع الجيد.. الخ ساهم في إنتشار ثقافة التطرف بين أوساط الشباب.

كما من خلال تعبير حوالي 35% من المبحوثين أن لمؤسسة التشغيل دور هام في التحاق الشباب خاصة بالجماعات المتطرفة.

فبحكم الفراغ و الحرمان يرتمي الشباب البطل القادر على العمل و الإنتاج المعرض لجميع المغريات بدءا من إدمان المخدرات إلى الارتقاء في أحضان جماعات تدفعهم بانفعال متشدد إلى أعمال العنف و الإرهاب و التطرف و هذا ما يفسر نسبة 62% التي تعتبر التطرف الديني اضطراب مجتمعي ناتج عن أزمة بطالة حيث 66% من المبحوثين يرون أن الإحباط أو اليأس الذي يعاني منه الشباب يؤدي بهم إلى الالتحاق بجماعات متطرفة فغياب "العدالة الاجتماعية" و "الحقرة" و المحسوبة و الرشوة كلها عوامل متداخلة كما يرى أحد المبحوثين المساهمة في إحباط الفرد، و لقد كشفت الأبحاث في مجال الجريمة و الانحراف أن الحرمان يؤدي إلى إحباط و الإحباط يقود إلى تثبيت مشاعر العدوانية و تفجيرها، كما يقود إلى عدة نتائج محتملة منها الانخراط في أي نشاط معين، و قد ينهار البعض و يظلون عاجزين عن أية استجابة من أي نوع، كما أن البعض

الآخر يلجا إلى مقارنة نفسه بغيره، و التصرف مثله تماما في المواقف المشابهة، و هو ما له أبعاد الآثار في نشأة العلاقات الاجتماعية والشخصية المضادة للمجتمع، و تكوين النفسية الإجرامية، فالأفراد كثيرا ما يسلكون سلوكا عدوانيا في بعض المواقف الاجتماعية التي تهيؤ نموذجا لمثل هذا السلوك و فرص للتقليد و المحاكاة.

و من ذلك فإن تخلي المؤسسات الاجتماعية عن أدوارها التنشئية و هذا ما أدى إلى حالة من الفراغ المؤسساتي في عملية التنشئة الاجتماعية بكل أبعادها مما مهد الطريق للانحراف و انتشار أنماط السلوك الإجرامي و الانحراف و التطرف و الإرهاب. و نستنتج مما سبق أن التطرف الديني في المجتمع الجزائري يعبر عن لاوظيفية مؤسسات المجتمع سواء (الأسرة، المدرسة، المسجد، التشغيل، الإعلام..الخ) و هذا ما يذهب إليه 72% من المبحوثين حيث يرون أن التطرف ناتج عن خلل في مؤسسات المجتمع.

6.3.3. تحليل بيانات الفرضية الثالثة:

نرتكز في إطار الفرضية الثالثة التي مفادها أن التطرف الديني ظهر في المجتمع نتيجة لشدة و سرعة التغيير الاجتماعي الذي عرفته الجزائر، و نرتكز في تحليلنا لهذه الفرضية على نقطتين أولهما، هو أن دراسة التغييرات التي تلحق بالمجتمعات عموما و بالظواهر الاجتماعية ضرورية و ذلك على حد تعبير ابن خلدون إن أحوال العالم و الأمم و عوائدهم و نحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة، و منهاج مستقر و إنما هو اختلاف على الأيام و الأزمنة و انتقال من حال إلى حال و كما يكون ذلك في الأشخاص و الأوقات و الأمصار فكذا يقع في الآفاق و الأقطار و الأزمنة و الدول.

و التغيير الاجتماعي باعتباره تحول أساسي في البني الأساسية للجماعة الاجتماعية أو المجتمع، و هو ظاهرة ملازمة على الدوام للحياة الاجتماعية، لكنها أصبحت أكثر حدة في العصور الحديثة، حيث أننا نعيش في مرحلة تعولمت فيها المؤسسات الحديثة، فيما انفلتت فيها حياتنا اليومية مكن قبضة التقاليد و العادات، حيث أننا نعيش في مرحلة مجتمع المخاطرة"، و ما يطلق عليه منظورا ما بعد الحداثة مصطلح "عالم الفوضى" إذ يمثل غياب

أنماط الحياة المستقرة و معايير السلوك الإرشادية إذ يمكن القول بأننا نعيش في "عالم منفلت".

و يرى 76% من أفراد المبحوثين أن الجزائر عرفت تغييرا اجتماعيا حيث مس المجالات السياسية و ذلك حسب 62% من المبحوثين فيما يرى 30% منهم أن مجالات التغيير الواضحة في المجال الاقتصادي، حيث أن التغييرات الاقتصادية و الاجتماعية التي حدثت سواء بفتح المجال للتعددية الحزبية على المستوى السياسي أو الانفتاح الاقتصادي وإلغاء الاشتراكية أدى إلى عدة مظاهر كانت مساهمة في تغذية التطرف و مدى انتشاره فتكثيف حركة الهجرة من الريف إلى المدينة و انتشار الأحياء العشوائية الفقيرة في المدن مما أدى إلى عجز بعض السكان عن التكيف مع قيم المدينة المختلفة عن قيمهم الريفية وكذا نفسي البطالة ظهرت ما يسمى بالثقافة الفرعية لجوانب المدينة التي من خلالها ظهر بعض الأفراد المعروفون بتطرفهم و الذين ينتمون إلى جماعات متطرفة و تفسير ذلك أن سبب هذا الوضع الاقتصادي المتمثل في تفاقم البطالة و الحرمان المادي و الوضع الاجتماعي المتمثل في اختلاط القيم (قيم المدينة و الريف) إذ هناك علاقة دياكتية بين الحرمان والعنف و الجريمة، ففي ظل الظروف المادية القاهرة، بالإضافة إلى البطالة التسريح من العمل كثير من الأفراد يرتكبون العنف و الجريمة سواء لتحقيق جملة من الحاجات المادية و المعنوية، أو لتعويض الحرمان حيث يرى 54% من المبحوثين أن الظروف التي صاحبت التغيير الاجتماعي ساهمت في ظهور التطرف الديني في المجتمع، نقول ظهور لان نسبة 82% من المبحوثين يرون أنها كانت موجودة قبل أحداث أكتوبر 1988، غير أنها لم تظهر على السطح بل كانت تظهر أحيانا في شكل حوادث منعزلة "أحداث بلعباس 1978" "أحداث بويعل 1978". و بالتالي يصبح التطرف ظاهرة موجودة في فترة قوة النظام إلا أن عوامل عديدة ساهمت في ظهوره بعد أحداث أكتوبر عدة عوامل منها النشاط الاقتصادي و ديناميته، النسق السياسي الذي ترك المجال مفتوحا لمثل هذه الجماعات للنشاط السياسي كما أن التحولات التي مست المجتمع الجزائري ساهمت بشكل واضح و فعال في ظهور التطرف و ذلك تأكيدا لنسبة 54. من آراء المبحوثين الذين يرون ذلك إذ يرى أحد المبحوثين أن هذه التحولات تعد عامل حاسم و من نتاج ذلك انتشار "ثقافة الموت" أو ما

يسمى " بثقافة الانهيار La culture du chaos" التي تعبر التخلخل و التفكك الاجتماعي بينما 24% من المبحوثين لا يرون أن المجتمع الجزائري عرف تغيرا اجتماعيا و ذلك على حد تعبير أحد المبحوثين أنه مجرد "بريكولاج" إذ أننا حسبه نعيش في مجتمع لم يتغير و لكن تعقد و يضيف آخر أن المجتمع هو هو منذ الاستقلال غير أن النظام السياسي والاقتصادي فقط تغير، غير أننا نرى عكس ذلك فلقد عرف المجتمع الجزائري تغيرا في مجالات مثل الأسرة، خروج المرأة للعمل، حرية الصحافة، سلم القيم الاجتماعية، علاقات القرابة، غير أن بعض المبحوثين يرون أن هذه التغييرات تدخل في مشروعات التحسين الاجتماعي من خلال التغير الثقافي مثلا لم ترق إلى مستوى التغيير.

و من هذه النقطة كذلك نرى بأن 62% من المبحوثين يرى أن ظاهرة التطرف الديني ترتبط بخصوصية المجتمع الجزائري غير أن حوالي 38% يرون عكس ذلك فهي ظاهرة عالمية مست أقطار عديدة من العالم، وساهم في انتشارها وسائل الإعلام و عامل التقليد و المحاكاة فالتطرف كان مشروعا تمول له جهات معينة و ذلك من أجل بسط النفوذ و محاربة الإسلام السني-إيران- حيث حسب أحد المبحوثين كانت هذه الجهات تمولهم وتساعد في تكوين فكرهم من خلال التبرصات و الندوات التي كانت تقام خارج البلاد حيث أن مفكري التطرف حسب أحد المبحوثين "عناصر من الشريحة الوسطى المتمسكة بقيم المجتمع و المحافظة عليها" كما يرجعه بعض المبحوثين إلى رجوع "العرب الأفغان" بعد حرب أفغانستان، كل هذه العوامل تجعل من الجماعات المتطرفة جماعات غالية، نجد في الدين ذريعة لتبرير حركتها الفوضوية حيث أنها –على حد تعبير احد المبحوثين- جماعات لها موقف عدمي يقوم على إلغاء الآخر و هذا ما يفسر نسبة 62% من المبحوثين الذين يرون أن التطرف الديني عنف موجه للآخر في حين يرى 25% من المبحوثين أن الجماعات المتطرفة هي جماعات إنحرافية متذرعون بالدين لكسب شرعية دينية، يتفق عليها مرجعيتها الجميع إذ أنهم ينطلقون من الواقع الاجتماعي و يبرروا له بنصوص من الدين و ذلك بغية الوصول إلى أهداف حيث هي لا تستخدم الدين إنما تستخدمه لأغراضها و هي تغطي إجرامها العنيف بنصوص دينية لها تأويلا هذا ما يراه احد المبحوثين، و من هنا تظهر لنا العلاقة بين التطرف و الإرهاب حيث ترى نسبة 62% أن التطرف هو الأب

الشرعي للإرهاب، غير أن التطرف الديني هو غلو في الدين أما الإرهاب فهو إيديولوجيا تستخدم الدين كذريعة ، غير أن نزعة الإقصاء و العدوان و إلغاء الآخر و الإيمان بثقافة الموت التي تفسر لنمط العنف الموجه ضد الأنا و الآخر من جهة و الآخر و الأنا من جهة ثانية في صورة التفجيرات الانتحارية.

و يظهر لنا مما سبق أن ظهور التطرف الديني في المجتمع الجزائري ارتبط بعمليات التغيير الاجتماعي التي مست بعض انساقه و يذهب إلى ذلك كذلك 58% من المبحوثين.

الاستنتاج العام

من خلال جوانب الدراسة النظري و الميداني نستنتج أن:

التطرف هو غلو فهم الدين، و هو الإيمان بأفكار و محاولة فرضها بالقوة و يعود ظهور التطرف إلى عدة أسباب منها ضعف حرية التعبير و الذي يولد الكبت في النفس و ضغط في الأفكار مما لا يلبث أن يفضي إلى انفجار إذا ما حدث أبسط دوافعه.

كما أن انسداد المشروع الاجتماعي فتطلعات مختلف الفئات الاجتماعية ساهم في ظهور التطرف

كما أن التهميش و الإقصاء الاجتماعي لفئات من المجتمع خاصة فئة الشباب ساهم في انخراطهم في صفوف الجماعات المتطرفة.

يعود انخراط الشباب في صفوف الجماعات المتطرفة إلى عدة عوامل منها ما هو متعلق بمعنى التربية المدنية و الفراغ الفكري و غياب الهدف مما يدفع الفرد إلى اللجوء إلى نمطية الصورة الجاهزة للأفكار المتطرفة و ذلك سواء عن طريق وسائل الإعلام أو الاستهلاك الثقافي على العموم.

كما نستنتج أن انخراط الشباب في صفوف الجماعات المتطرفة و اكتسبتهم الفكر المتطرف ناتج للتجنيد الفكري و الإيديولوجي العقدي و القوي مع استغلال ضعف التدين و التراجع التربوي للمؤسسات الدينية.

- و نستنتج انه من سمات الشخصية المتطرفة الانغلاق على، نكران الآخر و معداته التشعب بقيم الكراهية، الميل للعدوانية، التشدد، العنف اللفظي، التعصب (لامعيارية)

- كما توصلت الدراسة أن الفكر المتطرف في محتواه رفض و خروج عن الواقع الاجتماعي و هو يعبر عن خلل في وظيفة مؤسسات المجتمع، و هو في ظل ذلك تعويض عن فشل تلك المؤسسات و محاولة لملأ الفراغ الذي تتركه.

- إن تفاعل دور مؤسسات المجتمع و التي تعرف قصورا وظيفيا ساهم في ظهور التطرف.

- إن عجز المؤسسات الاجتماعية في قيامها بعملية التنشئة الاجتماعية أدى إلى حالة من الغياب الوظيفي لهذه الوحدات ممن فتح المجال لظهور التطرف و أنماط سلوك إنحرافية وإجرامية.

- ينطلق الفكر المتطرف من الواقع الاجتماعي و يدور له بالنص الديني للوصول إلى تحقيق أهدافه حيث أنه تدرع بالدين لكسب شرعية دينية يوافق علي مرجعيتها الجميع

- التطرف الديني فهم خاطئ لمفهوم الدين ، لمضمون الدين الاجتماعي و الروحي للدين والفهم الخاطئ يتحول إلى سلوك خاطئ و رغم أن هذا الفكر ظهر خارج إطار مؤسسة المسجد إلا انه حاول تجسد شبابه لمشروعه الهادف إلى الإقصاء و ليس إحياء الدين.

- إن الجماعات المتطرفة جماعات اجتماعية إنحرافية تستقطب الأفراد و خاصة المهمشين و المحرومين و ذوي مستوى التدين و التعليم المتوسط إلى الضعيف، و في الغالب الانضمام إلى تلك الجماعات يكون بدافع الجانب الإجرامي و لتحقيق نوع من المصالح وللحيازة على موقع اجتماعي.

-الجماعات المتطرفة لها موقف عدمي يقوم على إلغاء الآخر، حيث أن التطرف عنف موجه للأنا و الآخر في نفس الوقت يحمل نزعة الإقصاء و العدوان و إلغاء الآخر.

- العنف و الجريمة ينتشران بسرعة في المجتمع نظرا للتحويلات التي يعرفها خاصة في الميدان الاقتصادي، حيث زاد الشعور بالإحباط و اللأمن و عدم الثقة في المستقبل مما يولد العدوانية.

- يرجع التطرف الديني ف المجتمع الجزائري على عدة عوامل اجتماعية و ثقافية تمتد جذورها إلى الدور الإستتصالي للاستعمار و الدور الثقافي التغريبي لسلطة ما بعد الاستقلال التي انغمست في التحديث و همشت مرجعيات الأمة الثقافية التقليدية.

- كما نستنتج أن لعالم الاجتماع أدوار عديدة فمنها نشر الوعي لدى أفراد المجتمع و العمل على تحسبهم بقضايا المجتمع و العمل على حصر أهم المشكلات التي يواجهها الأفراد وهذا انطلاقا من أصغر وحدة اجتماعية متمثلة في الأسرة وصولا على المجتمع بكل تعقيداته، كما يسمح علم الاجتماع بتقديم عروض دقيقة حول المشكلات و الأزمت عن طريق

الدراسات السوسولوجية حيث انه يساعد الجهات و القطاعات المعنية باتخاذ التدابير لمواجهتها.

- نستنتج من كل ما سبق أن ظاهرة التطرف الديني في المجتمع الجزائري تعبر عن لا معيارية سلوك الأفراد، كما أن ظهور التطرف الديني في المجتمع يشير على لا وظيفية مؤسسات المجتمع (الأسرة، المدرسة، المسجد... الخ)
كما أن انتشار ظاهرة التطرف الديني إنما راجع إلى عملية التغير الاجتماعي و بالتالي تتأكد لنا الفرضيات المطروحة:

- يغبر التطرف الديني عن لامعيارية سلوك الأفراد
- يشير التطرف الديني إلى لا وظيفية مؤسسات المجتمع (الأسرة، المدرسة، المسجد.. الخ)
- يعتبر ظهور التطرف الديني نتيجة للتغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري.

الخاتمة:

لقد عمدنا من خلال هذه الدراسة و المنطوية تحت عنوان: "التحليل السوسولوجي لظاهرة التطرف الديني في المجتمع الجزائري" حاولنا تحليل و تفسير ظاهرة التطرف الديني وفق منظور سوسولوجي نعتد فيه على التراث النظري في ميدان علم الاجتماع من جهة فالدراسات السابقة سواء النظرية أو الميدانية حول الظاهرة.

و بذلك حاولنا إظهار مدى ارتباط الظاهرة – أي التطرف الديني- و حالة الفوضى والضياع الاجتماعي من جهة، و كما سعينا إلى فحص العلاقة الموجودة بين لا وظيفية مؤسسات المجتمع و ظهور السلوكات الانحرافية و الاجرامية عموما و التطرف خاصة كما حاولنا تفسير الظاهرة انطلاقا من علاقتها بالتغيير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري.

لذلك جاءت هذه الدراسة على مجالين المجال النظري و المجال الميدانيين حاولنا في الإطار النظري للدراسة عرض إشكالية الدراسة و فرضيات العمل كما عرضنا أسباب وأهداف اختيار هذا الموضوع، إضافة إلى عرض للدراسات السابقة ثم حاولنا نفحص التراث النظري الذي تناول الدراسة فجاءت فصول الدراسة ثلاث تناولنا في الفصل تحديد لمفهوم التطرف و بعض المفاهيم الأخرى المرتبطة به مع عرض لأسباب و مظاهر وأنواع التطرف الديني ثم حاولنا في الفصل الثاني عرض لأهم المداخل النظرية المعروفة في حقل علم الاجتماع عموما و علم الإجتماع الجريمة و الانحراف خاصة المفسرة للسلوك الإنحرافي و الإجرامي مع محاولة لتفسير سلوك للتطرف وفق ذلك ثم جاء الفصل الثالث حيث حاولنا من خلاله عرض لبعض المفاهيم سواء فيما يخص الحركات الاجتماعية والإسلامية خاصة والتي عرفت بالتطرف بشكل أخص ثم حاولنا عرض مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري محاولين إبراز العوامل التي كانت مساهمة في ظهور و إنتشار الظاهرة.

أما الجانب الميداني كان عبارة عن مجال لاختبار فرضيات البحث و الإجابة عن التساؤلات، و اقتصر حجم العينة على 76 أستاذا دائما من قسم علم الاجتماع في جامعة سعد دحلب – البليدة - بينما تحصلنا على 50 استمارة مما اضطرنا على التعامل الإمريفي

معها و ذلك لعدم تحصلنا على الباقي و جاءت الاستمارة في شكلها الأخير و ذلك لقياس أبعاد ومؤشرات الفرضيات و محاولة إسقاطها ميدانيا، كما أن البحث قد اثبت صحة الفرضيات.

قائمة المراجع

1. معتوق جمال، "مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي"، الجزء الأول، دار بن مرابط، الجزائر، (2008).
2. أحمد صدقي الدجاني، "مفهوم التطرف" (قراءة في شروط الوسطية والاعتدال)،
www.islamonline.com
3. جون بول وليام، "الأديان في علم الاجتماع"، تر: بسمة بدران، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، (2001).
4. أنتوني غيدنز، "علم الاجتماع"، تر: فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2004).
5. سامية محمد جابر، "سوسيولوجية الانحراف"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (2004).
6. معن خليل العمر، "علم الاجتماع المعاصر"، الطبعة الأولى دار الشروق، عمان، (2000).
7. احمد حسين رشوان، "تطور النظم الاجتماعية و أثرها في الفرد و المجتمع"، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، ط4 (2003).
8. سامية محمد جابر، "سوسيولوجية الانحراف"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية (2001).
9. وفاء محمد البرعي، "دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري"، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (2002).
10. علي عدلي أبو طاحون، "سوسيولوجيا التطرف الديني"، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية (1999).
11. محمد أحمد بيومي، "ظاهرة التطرف الأسباب والعلاج"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (1999).
12. سليم مغراني، "التطرف الديني من منظور الشباب الجامعي"، رسالة الماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر، (2008).
13. سيد أحمد نفاذ: "دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي"، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، تخصص الاجتماع العائلي، غير منشورة، (2006).

14. القرضاوي يوسف، "الصحة الإسلامية بين الجمود و التطرف"، دار الشروق(2001).
14. طارق محمد الطواري، "التطرف و الغلو الأسباب و المظاهر و العلاج"،
WWW.ISLAM4ALL.COM
15. عبد الهادي بوطالب، "التطرف و مظاهره في المجتمع المغربي"، ندوة لجنة القيم الروحية و الفكرية، الرباط، (2004).
16. محمد يسري دعيبس، "الإرهاب و الشباب، رؤية في انثروبولوجيا الجريمة"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية(1996).
17. محمد سيد فهمي، "الرعاية الاجتماعية و الأمن الاجتماعي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (2002).
18. سمير نعيم، "المحددات الاقتصادية و السياسية للتطرف الديني"، الدين في المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.(2001).
19. نبيل رمزي، "علم إجتماع المعرفة"، ج3، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، (1992).
20. جون دكت، "علم النفس الاجتماعي و التعصب"، تر عبد الحميد صفوت، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، (2005).
21. Cyril Gtassé: "Dictionnaire encyclopédique de l'islam", Boudas, Paris 1991).
22. مصطفى الفيلاي، "الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي"، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2008).
23. رابح دوب، "الإسلام و المغالطات حول العنف"، المرصد الوطني لحقوق الإنسان، الجزائر، (1997).
24. سيد رمضان، و سلوى عثمان و آخرون، "انحراف الصغار و جرائم الكبار"، ط2، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، (2000).
25. إبراهيم صدقي، "الإرهاب و الشباب"، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (1996).
26. حيدر إبراهيم علي، "التيارات الإسلامية و قضية الديمقراطية"، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (1996).

27. محمد أحمد بيومي ، "علم الإجتماع الديني" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (1999).
28. أحمد حسين رشوان، "الإرهاب و التطرف من منظور علم الإجتماع"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (2002).
29. عصام عامر، "الأصولية و العنف و الإرهاب"، نهضة مصر للطباعة، (2000).
30. عدلي السمري ، "السلوك الانحرافي"، دراسة في الثقافة الجانحة، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (1992).
31. سامية محمد جابر، "الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع و الواقع الاجتماعي"، ط 1، دار المعرفة جامعية، (2000).
32. Albert Ogin ",Sociologie de la déviance ",Armand coline VVEF,Paris (2002).
33. محمد سيد فهمي، "الرعاية الاجتماعية و الامن الاجتماعي" ، ط 1 ،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية (2002).
34. أحمد ضياء الدين محمد خليل، "الظاهرة الإجرامية بين الفهم و التحليل" د ط. مكتبة الجيش ، طرابلس، فضيل دليو، مراد زعيم و آخرون، "علم الإجتماع من التغريب إلى التأسيس"، دار المعرفة، الجزائر، (1998).
35. أحمد زايد، "علم الإجتماع-النظريات الكلاسيكية و النقدية"، ط3، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة، (2005).
36. جمال معتوق، الفضيل رتيمي، "المبسط في علم الاجتماع"، ط1، دار بن مرابط، الجزائر، (2008).
37. غريب سيد أحمد، "علم اجتماع السلوك الانحرافي"، ط1 دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، (2006).
38. خديجة سبخاوي، "التغير الاجتماعي و آثاره على تشرد الهسنين"، دراسة ميدانية في شوارع الجزائر الوسطى غير منشورة ، رسالة ماجستير، علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، (2008).

39. ONP: Collection statistique N°80, RGPH 1998, OFF, Ce national des statistique Alger

40. Hamid Temmar " , Stratégie de développement le cas de l'Algérie", un bilan Alger, OPU, (1983).

41. الياس بوكراع، "الرعب المقدس"، طه، ترجمة أحمد خليل أحمد، دار العرابي، الجزائر، (2003).

42. Rachid Telemçani, "Etat et globalisation, l'aventure de l'infatrah en Algérie", Ed: El Hikma, Alger,

43. عبد الرزاق قربوع، "الحركة الإسلامية في الجزائر و تبني منهج القوة في التغيير الاجتماعي"، رسالة ماجستير، علم الاجتماع، البليلة، (2008).

44. فهمي الهويدي، "عبد الله النفسي و آخرون"، الحركات الإسلامية و الديمقراطية دراسة في الفكر و الممارسة، طه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (2001).

45. سمير أمين، برهان غليون، "حوار الدولة و الدين"، طه، دار العرابي، لبنان (2003).

46. محمد أركون، "الفكر الإسلامي"، ترجمة هاشم صالح، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (1993).

47. حسين سعد، "الأصولية العربية المعاصرة بين الثابت و الواقع المتغير"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، (2005).

48. محمد عابد الجابري، "الدين و الدولة و تطبيق الشريعة"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (1996).

49. عيسى جرادى، "الحركة الإسلامية في الجزائر من الدعوة إلى الدولة"، ط1، قراءة في العمل السياسي و الحزبي الإسلامي من 1989 إلى 2005، دار قرطبة الجزائر، (2005).

54. ثناء فؤاد عبد الله، "الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل و الصراع"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، (2001).

55. Gille Kippel, "Fitna- guerre au centre de l'islam" Gallimard Edition, Paris(2004).

56. محمد علي محمد، "الشباب العربي و التغيير الاجتماعي"، دار النهضة العربية، بيروت، (1985).

57. علي حيدر إبراهيم، "سوسيولوجيا الاختلاف و التعصب"، مجلة نقد بيروت، العدد 10، (1996).

58. Maurice Angers, "initiation pratique a la Méthodologie des Sciences Humaines", éd Casbah université d'Alger,(1997).

59. محمد كامل المغرب، "أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية"، ط1، دار الثقافة، عمان، (2006).

60. عمار بوحوش، "محمد احمد الذنبيات"، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1995).

61. إخلص محمد عبد الحفيظ، "طرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي"، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، (2000).

62. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، "العلم والبحث العلمي دراسة في مناهج العلوم"، ط6، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (1995).

63. Garwitz (M), "Méthodes des sciences sociales", paris, ed dalloz, 5eme édition,(1981).

64. http://www.socio_sooma.fr